

مذکور

بقلم

اسماعیل صدیقی بارشا

عقیدت و طبع و فطرت

دارالاحکام

مذکرات

بقلم

إسماعیل صدقی باشا

مکتبہ مطبعہ و نشر

دارالہلال

سنة ۱۹۰۰

إلى القارئ

عند ما طلب منى « المصور » نشر هذه المذكرات لم أكن دونت منها شيئاً ، لأننى لم أهتم بنفسى طول حياتى ، ولم أفكر فى أن أدون مذكرات لى ، أو - على الأصح - لم يكن لدى من الوقت فسحة لأن أكتب عن نفسى ، أو أجمع صوراً لصباى وشبابى وكهولتى وما اشتركت فيه من أحداث على نحو ما يفعل البعض ، إلا ما سجلته لى الصحف ، لأن هدفى فى الحياة أن أعمل فى الميادين العامة ، وأن أؤدى واجبى ، وأصرف نشاطى فيما ينفع وفيما يعود بالخير على المجموع ، ولهذا طويت خمسين عاماً فى هذه الميادين دون أن أجلس الى مكتبى لأكتب عن حياتى ، وأشغل الناس بشخصى

لكن حياتى العامة هى مادة من حياة الأمة التى خدمتها طيلة هذه السنين . . وقد يكون فى تدوين حوادثها ما يساعد المؤرخ الذى يريد تحقيق تاريخ مصر الحديث ، ويكشف اللثام عن أسرارها ، لأننى اشتركت فى الكثير من الأحداث الكبرى ، وفى مراحل التطور المصرى منذ فجر القرن العشرين الى اليوم . . وقد اعتاد رجال الغرب أن يدونوا مذكراتهم ، واعتبروها فرضاً على الجيل الحاضر للأجيال المقبلة ، وجزءاً متمماً لتاريخ الأمة . . ولذلك استجبت لدعوة « المصور » وبدأت أملئ هذه المذكرات بقدر ما تسمح به الذاكرة ، وأنا جد حريص على تدوين الحقائق

اسماعيل صبرى

نشأتى الأولى

ولدت فى ١٥ يونية سنة ١٨٧٥ بالاسكندرية فى عهد الخديو اسماعيل . فانا الآن فى الخامسة والسبعين من عمرى . وقد مرت هذه السنون بحوادثها الكثيرة، سريعة شأن كل زمان ، على نحو ما قال المرحوم احمد شوقى بك :

ان سبعين تقضت لم تكن غير ثوان
هى كاللحظة ان قبست الى عمر الزمان !

وكان اسماعيل صديق باشا المفتش ، ووزير الخديو اسماعيل وقت ولادتى ، فى اوج مجده وسلطانه ، فسمانى والدى باسمه ، كما هى عادة الناس حين يسمون ابناءهم بأسماء العظماء والوزراء المشهورين . وهو اسم يجمع بين اسمى الخديو ، ووزيره المعروف ...

وحدث بعد ذلك بقليل ان غضب ولى الامر على وزيره ، كما غضب هرون الرشيد على جعفر البرمكى ، وعبثت به الايام ، ووقعت الواقعة ، وذهب ولم يعرف الى اين ذهب ، فخشى والدى ان يكون فى اسمى وقتئذ ما يشعر بولائه للوزير المنكوب، فأسرع بتحويله من « اسماعيل صديق » الى « اسماعيل صدقى » !
ومن ذلك العهد عرفت بهذا الاسم

والدى .. والدى

نشأت فى بيت مصرى ، بل فى بيت من صميم الريف المصرى ، اشتغل منذ اواسط القرن التاسع عشر بالحكم وسياسة الدولة ، وكان افراده على حظ من العلم والتعليم والثروة والجاه ، فكان والدى « احمد شكرى باشا » من كبار رجال الحكومة فى عهد الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، وكانت والدتى « فاطمة هانم » كريمة محمد سيد احمد باشا رئيس ديوان الامير محمد سعيد باشا ابن الامير محمد على باشا الكبير

وقد درس والدى فى مدرسة القلعة ، وتلقى فيها علم الادارة الملكية (الحقوق) ثم انتخب للسفر الى فرنسا فى اول بعثة ارسلها الامير سعيد باشا للتخصص فى العلوم السياسية . وكان عدد اعضاء هذه البعثة واحدا وعشرين تلميذا ، ومن زملائه فيها محمد راتب باشا سردار الجيش المصرى المشهور فى عهد الخديو اسماعيل ، والقائد احمد راشد حسنى باشا ويوسف النبراوى باشا

وهو من بلدة الغريب التابعة لمركز زفتى . ولما أتم دروسه في فرنسا عاد الى مصر سنة ١٨٦١ والتحق بخدمة الحكومة ، وتقلب في وظائفها الى ان أصبح محافظا للقاهرة ، فوكيلا لوزارة الداخلية . ومن الوظائف التي تقلدها « مدير ادارة عموم السودان وملحقاته » أيام الثورة المهدية . وكانت هذه الوظيفة موجودة حتى ذلك الحين .. وقد تقلد منصب مدير أسبوط ، وأحيل الى المعاش وهو وكيل للداخلية ، وظل به عشر سنوات ، ثم أدركته الوفاة سنة ١٨٩٥

سعيد باشا يعتقل جدى !

كان جدى محمد سيد أحمد باشا (ابو والدتى) وابن عم أبى من اصحاب المكانة والحظوة عند الأمير سعيد باشا ، وكان يجيد اللغة العربية الى جانب اجادته التركية ، ويعتمد عليه سعيد باشا في تحرير رسائله الرسمية والخاصة وكان يسكن قصرا فخما بشبرا ، وعنده من الخدم والحشم الكثيرون . واذكر انى رايت في طفولتى بهذا القصر ثلاثين جارية سوداء ، وثلاثين جارية بيضاء ، عدا الطهارة والخدم الآخرين ، بعضهم ممن يسمونهم المماليك وهم من أصل شركسى

وكان الأمير سعيد باشا يؤثر جدى بالكثير من عطفه ورعايته ، فأنار ذلك كوامن الحقد والحسد في نفوس بعض رجال الحاشية . وكان الأمير مع طيبة قلبه وميله للخير ضعيف الإرادة ، كثير التقلب والتسردد ، ينصاع الى آراء مخالطيه ، سريع التأثر بما يسمعه ، سريع الغضب ، قريب الرضا .. وحدث أن وشى عنده أحدهم بجدى ، فغضب عليه ذات يوم ، وهو لم يعرف لماذا غضب ، ولكنه يعرف انه فوجئ بالقبض عليه واعتقاله في قلعة أبى قير بلا تحقيق ، فمكث معتقلا بها تسعة أشهر ، حتى أشفق عليه أصدقاؤه ومريدوه ، وظنوا ان الأمير لكثرة مشاغله قد نسيه في معتقله ، فأوعزوا الى نجليه الصغيرين : أمين (والد عباس سيد أحمد باشا) ، ومحمود ، بأن ينتظرا سمو الأمير عند خروجه من القصر ، ويرتفيا على قدميه ضارعين له بأن يفرج عن أبيهما

وذاث يوم خرج سموه من قصر رأس التين ، وحوله رجال الحاشية ، فتقدم الصبيان ، وأرتفيا على قدميه يقبلانها ، ويلتمسان العفو عن أبيهما المعتقل ، فسأل سعيد باشا عن أمرهما فقبل له أنهما نجلا محمد سيد أحمد بك (باشا) ، فاستدرت حالة الصبيين عطفه ، فأمر توا بالإفراج عنه !

بركة غطاس

كان جدى جالسا في القلعة لا يدري شيئا مما حدث وقد بلغ به اليأس مبلغه . وانه كذلك اذا برسل الأمير يأتون اليه ويطلقون معتقله ، فأوجس منهم خيفة ، ولكنهم ما لبثوا أن بشروه بعفو الأمير ، وأمره بأن يذهب لمقابلته بقصر رأس التين

خرج سيد أحمد باشا مغتبطا بهذا العطف الكريم ، وذهب لتقديم الشكر لسمو الأمير ، فقابلته سموه مقابلة حسنة ، وشمله برعايته . ومنحه « حجة » تتضمن تبرع سموه له بضبعة من أملاكه الخاصة بمديرية البحيرة مساحتها تسعمائة فدان في « بركة غطاس » أى عن كل شهر قضاء في المعتقل « مائة فدان » .. ! وهذه الضبعة هي التي أقضى فيها بعض أوقات راحتي الى الآن .. !

وبمناسبة « بركة غطاس » أذكر اننى قرأت في مذكرات نابليون انه عند مفادرتة لمصر في نهاية الحملة الفرنسية بات فيها تلك الليلة التي سبقت يوم اقلاعه من البلاد المصرية الى فرنسا

دخولي مدرسة الحقوق

كانت الثقافة الفرنسية هي أولى الثقافات الأجنبية التي يقبل عليها الناس في ذلك الحين ، ولما كان والدي قد أتم دراسته في فرنسا ، وتثقف بثقافتها ، فكان طبيعيا أن يختار لنجلي هذه الثقافة ، فأرسلني في السادسة من عمري الى مدرسة الفريير، فكان لها الفضل في اتقاني للغة الفرنسية ، وقد مكثت بها حتى حصلت منها على (البكالوريا) سنة ١٨٨٩

ولما لم تكن المدارس الأجنبية تعنى بدراسة العربية يومئذ عنايتها بها في الوقت الحاضر ، فقد كنت أشعر بقصوري في هذه اللغة اثناء وجودي بها،حتى اذا انتقلت منها الى مدرسة الحقوق بدأت عنايتي باتقان اللغة العربية ، خصوصا وقد كان من أساتذتي بعض فطاحل هذه اللغة وآدابها أمثال المرحومين حفي بك ناصف ، وسلطان محمد بك وعلى ذكر التحاقى بمدرسة الحقوق أذكر هنا فضلا للمرحوم على مبارك باشا ناظر المعارف . فقد كانت سني وقت حصولي على (البكالوريا) لا تتجاوز الرابعة عشرة ، وكانت السن القانونية للمتدربين بالسنة الأولى في هذه المدرسة لا تقل عن الخامسة عشرة ، فكان القانون يقضي بحرمانى من دخولها حتى أبلغ هذه السن ، فلما اتصل ذلك بناظر المعارف أذن باستثنائي من هذه القاعدة ، وأصدر أمرا خاصا بقبولي في هذه المدرسة

مع مصطفى كامل

دخلت مدرسة الحقوق ، وكان من زملائي في (الفصل) محمد توفيق نسيم وأحمد لطفى السيد ، ومن زملائي في المدرسة مصطفى كامل ، وعبد الخالق ثروت وكنت وتوفيق نسيم طول سنى الدراسة نتناوب الأولية في الامتحانات ، فسنة اكون الاول وهو الثانى . وأخرى بالعكس . حتى كان امتحان ليسانس الحقوق سنة ١٨٩٤ فظفرت بالأولية ، وكان ترتيبه الثانى وقد اشتغلت بالصحافة اثناء دراستى بهذه المدرسة ، فحررت مع مصطفى كامل في مجلة (المدرسة) التى أنشأناها . ثم أنشأت مع لطفى السيد مجلة (الشرائع) . وهى مجلة قانونية فكنت أحرر فيها فصولا فى القانون والاقتصاد ، وكنت ميالا بطبعى الى المسائل الاقتصادية

التهاف بالدستور

واذكر اننى وأنا بالسنة الثالثة بالحقوق اشتركت مع مصطفى كامل فى تنظيم مظاهرة للطلبة للمطالبة بمنح البلاد الدستور ، فاجتمعنا اثناء مرور الخديو عباس حلمى أمام المدرسة ، وكانت وقتئذ فى بنائها بشارع عبد العزيز ، فحيناه ، وهتفنا منادين بالدستور فلم يغضب الخديو لهذه المظاهرة ، ولا لهذا التهاف ، بل ابتسم ورد التحية، واعتبر ذلك تشجيعا خفيا من سموه للطلبة ، وللحركة الوطنية التى كان يرعاها وقد كان الخديو عباس فى ذلك الحين شابا ميالا لتشجيع الشباب . وقد طبع على تشجيع الحركة الوطنية . ولذلك لم يكن غريبا أن يبتسم ، والا يغضب،بل على العكس كان يرى فى تقوية الحركة الوطنية تقوية لعرشه ، وتدعيما لسلطته الشرعية ، اذ كان الهدف هو جلاء المحتلين عن مصر ، وحصولها على حريتها واستقلالها وكذلك نشأنا ونحن طلبة نشعر بأن واجبنا الاول حب وطننا وخدمة بلادنا . وحب الوطن يكون بشيئين : (١) أن نتمسك بحقوقه ونسعى للحصول عليها (٢) وأن نعمل لتحصيل العلم لنكون جديرين بالاستقلال،بل لنصل بالعلم الى الاستقلالالحقيقى

فى الوظائف الحكومية

تخرجت فى مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٤ . ومع انى كنت اول فرقتى فقد عينت فى وظيفة كاتب بالنيابة بمرتب خمسة جنيهات !

وكان النائب العمومى فى ذلك العهد مسيو لوجريل ، وكان وكيله مصرياً معروفاً بوطنيته وسمو أخلاقه يدعى حسن عاصم بك (باشا) فمكنت بهذه الوظيفة زمن التمرين ، ولم استنكف من ممارستى لوظيفة صغيرة يمارسها من هم أقل منى تعليمياً وثقافةً ، بل كانت لى تجربة من تجارب الحياة التى لا بد منها

وكان صديقى وزميلى عبد الخالق ثروت الذى كان يسبقنى بسنة قد عين سكرتيراً للجنة المراقبة القضائية ، وسكرتيراً للمستشار القضائى ، وكان مرتبه ١٥ جنيهاً ، فنقلت بمساعدته الى هذه اللجنة بمرتب (ثمانية جنيهات) ، فقضيت فى هذه الوظيفة سنتين لم يزد مرتبى فيهما شيئاً ، ولم اتبرم بالحياة على الرغم من أن هذا المرتب لم يكن يكفينى . ثم عينت فى بلدة اتياء البارود فى وظيفة مساعد نيابة بعشرة جنيهات ، وكنت أسكن منزلاً بسيطاً أعيش فيه عيشة متواضعة . مع ثلاثة غرى من خريجى الحقوق أحدهم صديقى الاستاذ عزيز بك خانكى ، ونقلت منها الى طنطا ، ثم الى المحلة ، ثم عدت الى طنطا

كانت هذه التنقلات فى هذه البلاد الريفية بلا ترقية ، وبمرتب لم يزد عن عشرة جنيهات خلال أربع سنوات . ومع ذلك لم أضق بنفسى معتمداً على الله وعلى انتهاز الفرص !

من ١٠ جنيهات الى ٣٠ جنيهاً

وذات يوم كنت واقفاً فى محطة طنطا ، فسمعت صوت محمد سعيد بك (دولة سعيد باشا رئيس الوزارة فيما بعد) ينادينى ، وكان وقتئذ رئيس نيابة الاسكندرية ، وعضواً فى مجلس البلدية بهذه المدينة بحكم وظيفته ، فعرض على أن انتقل معه بالاسكندرية فى وظيفتى التى اشغلها بطنطا ، فوافقت ، ونقلت فى وظيفة (مساعد نيابة) وبمرتبى وهو عشرة جنيهات

وبينما كنت أقوم بعملى يوماً قرات اعلاناً فى الجرائد أن وظيفة سكرتير ادارى مجلس

بلدية الاسكندرية ورئيس قسم القضايا فيها معروضة لمسابقة بعد عشرة ايام .
ومرتب هذه الوظيفة ثلاثون جنيها في الشهر ، فتقدمت الى هذه المسابقة ، وكانت
سنى وقتئذ ٢٣ عاما . وقد تقدم فيها اكثر من خمسين شخصا اكثرهم من المحامين
الاجانب . وكان موضوع المسابقة الكتابة باللغة الفرنسية فيما يأتى : (هل الافضل ان
تكون مواصلات المدينة في يد الحكومة ام في يد شركة اهلية ؟)

فكتبت في هذا الموضوع باسهاب ، ورجحت افضلية الادارة الاهلية لانها تؤدي
الى اتقان العمل والشعور بالمسئولية، وبينت ايضا وجهة النظر الخاصة بادارة الحكومة
كما فصلت كلتا النظريتين

وفي اليوم التالى لهذه المسابقة سمعت ان اللجنة اعجبت بكتابتى، واوصت بتعيينى
في الوظيفة . وبذلك ارتفع مرتبى من عشرة جنيهات الى ثلاثين جنيها .. !

مقتل بطرس غالى باشا

مكثت في هذه الوظيفة عشر سنوات عينت خلالها سكرتيرا عاما للبلدية يحل محل
المدير عند غيابه ، وقد كانت مدة وظيفتى كسكرتير لمجلس البلدية مدة افادتني الشيء
الكثير وساعدتني على شق طريقى بعد ذلك ، فما البلدية الا حكومة مصغرة تشمل
كل فروع الادارة التى لها نظائر في الحكومة . وكانت سنة ١٩٠٨ فاختير محمد سعيد
باشا وزيرا للداخلية في وزارة بطرس غالى باشا . وكان سعد زغلول وزيرا للمعارف
في هذه الوزارة ، وحسين رشدى وزيرا للحقانية ، واسماعيل سري باشا للاشغال
والحرية ، وفخرى باشا للمالية ، وبطرس باشا للرياسة والخارجية

كانت سنى وقتئذ ٣٣ عاما ، وكان محمد سعيد باشا يولبنى ثقته وصداقته، فأنشأ
في الداخلية منصب سكرتير عام الوزارة ، ونقلنى اليه ، وأسند الى اختصاصات
الوكيل ، وبذلك أصبحت رئيسا لكبار الانجليز التابعين للداخلية كمدير السجون ،
ومدير مصلحة الصحة والبلديات . وكان لهذه الوزارة مجالس منها المجلس الاعلى
للبلديات ، وكان ينعقد تحت رياستى فكير على هؤلاء الانجليز ان يحضروا جلسات
المجلس على هذا الوضع بعد ان كنت مرءوسا لبعضهم . فلما حان موعد الجلسة
الاولى بعثوا بوكلائهم لحضورها . وأدركت ما يرمون اليه ، فأجلت الجلسة لهذا
السبب ، وحددت موعدا آخر وبعثت الى كل منهم بخطاب لحضور الجلسة القادمة

وكان مستشار الداخلية وقتئذ رجلا يدعى (مستر شتى) . وكان من عقلاء
الانجليز ، يحب صداقة المصريين ، ويميل الى تشجيعهم ، ويرى في هذه السياسة
مصلحة لانجلترا ، فاجتمعت به ، وأخبرته بما حدث وهددت بالاستقالة ان لم يحضر
هؤلاء الموظفون جلسة المجلس القادمة التى حددتها ، فاهتم الرجل بالامر ، وبعث
اليهم ولامهم على ما فعلوا . ومن ذلك اليوم لم يتخلفوا عن حضور الجلسات !

قضيت سنتين في هذه الوظيفة . وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ كنت جالسا ظهرا
بمكتبى فأخطرت بمقتل رئيس الوزارة بطرس غالى باشا على سلم وزارة الخارجية
بمبنى وزارة الحقانية

أشفقت من خطر هذا النبأ ، ووقع عندى موقعا سيئا . واسرعت الى مكان الحادث
فوجدت الرئيس منطرحا في فناء الوزارة ، وحوله حسين رشدى باشا وعبد الخالق
ثروت باشا النائب العام ، واحمد فتحى زغلول وكيل الحقانية . ووجدت ابراهيم
الوردانى ، وقد قبض عليه . واستدعى الدكتور سعد الخادم ، فأخذ يسعف الجريح
وكان في النزاع الاخير ، فحمل الى مستشفى الدكتور ملتون

ويلخص الحادث في ان بطرس باشا اعتاد ان يخرج من النظارة في الساعة الواحدة
بعد الظهر . فخرج في ذلك اليوم . وكان يصحبه حسين رشدى باشا ، وثروت باشا

وفتحى زغلول باشا . ثم فارقه عند السلم الخارجى . وعندما هم بركوب العربى دنا منه الوردانى متظاهرا بأنه يريد أن يرفع اليه عريضة وأطلق عليه رصاصتين ، وما كاد يلتفت حتى أطلق عليه أربع رصاصات ، فسقط مضرجا بدمائه بجوار عربته ، وحل الى داخل الوزارة

وكان محمد سعيد ناظر الداخلية (وزير الداخلية) قد ركب قطار الظهر الى الاسكندرية ليقضى راحته الاسبوعية ، فاتصلت توا بمحمد محب باشا مدير الغربية اذ ذاك، وطلبت اليه أن يبلغه بالحادث عند وصوله الى طنطا ليعود الى القاهرة فوراً . . ففعل

وقد عز على الخديو عباس ان يقتل رئيس وزرائه ، لما كان يتمتع به من ثقته ومحبته . وذهب الى المستشفى يستفسر عن حالته ، ودخل عليه في غرفته وقبله في وجهه والدموع تملأ عينيه . وكان المصاب قد تنبه قليلا ، فجعل يقول :

— العفو يا أفندينا . . متشكر . . العفو يا أفندينا . . متشكر . . !

واجريت له عملية جراحية ، ولكن لم تات الساعة الثامنة مساء حتى قضى نحبه . .

وزارة محمد سعيد

جلست في تلك الليلة — ليلة وفاة رئيس النظار — مع محمد سعيد باشا في منزله ، فقال لى :

— والله طارت الوزارة يا اسماعيل . . !

فقلت له :

— بالعكس . . فانى اتنبأ بانك رئيس النظار المقبل . .

وقد حدث في اليوم التالى ما تنبأت به، فعهد اليه الخديو عباس تأليف الوزارة الجديدة ، فكان هو للرئاسة والخارجية والداخلية ، واحمد حشمت باشا للحقانية ، ويوسف سابا باشا للمالية ، واسماعيل سري باشا للاشغال والحربية ، وخرج سعد زغلول باشا وفخرى باشا من الوزارة

وعين نجيب غالى نجل بطرس باشا وكيلًا للخارجية ، وانعم عليه بالباشوية، وعينت انا وكيلًا للداخلية ، وانعم على بالباشوية أيضا ، وألغيت وظيفة السكرتير العام لهذه النظارة

كتشنر وخطابه أمام الخديو

كان السير الدون غورست في ذلك الحين معتمدا لبريطانيا في مصر . وقد ساءت صحته في أواخر عهده فتوفى يوم ١٣ يولييه سنة ١٩١١ ، وجاءتنا الأنباء على أثر وفاته بتعيين اللورد كتشنر في مصر خلفا له ، وكان وقتئذ في لندن ، فأثار تعيينه قلقا في الدوائر السياسية والوطنية لانه كان رجلا عسكريا ، جاف الطبع ، ويميل الى التدخل في شؤون مصر الداخلية

وقبل حضوره الى مصر في سفينة حربية ارسلت الوكالة البريطانية صورة من الخطاب الذى كان ينوى القاءه أمام الخديو ، واذا به يشتمل على معان تفيد رغبته في التدخل في صميم شؤون مصر

كان هذا الخطاب غريبا ومخرجا للخديو وللوزارة ، فدعا محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حسين رشدى باشا وسعد زغلول باشا في منزله يرمل الاسكندرية للتشاور فيما يكتب للرد على المعتمد البريطانى ، ثم استدعانى سعيد باشا فذهبت اليه ،

واخذنا نتشاور في الامر لمعالجة الموقف بطريقة لاتضر مصلحة البلاد ، ولا تحملها فوق ما حملت من اعباء الاحتلال وسياسة المحتلين .. وكلفني سعيد باشا بكتابة الرد ، فوضعت بالفرنسية وكان هذا الرد هو الذي القاه الخديو ، واشتمل على كل ما اقتضته الحال من بيان لموقف مصر فيما يختص بمحافظتها على كيانها الداخلي

كتشنر يهدد الخديو بالعزل

على الرغم من رفضنا لتدخل اللورد كتشنر ، وخطابه الذي القاه امام الخديو ، فانه كان لا يابه بذلك ، وكان يتدخل في شؤون مصر الداخلية . وقد كان تدخله مقصودا لمحاربة الخديو وتوطيد سياسة الاحتلال . واذكر انه على اثر تعيينه كتبت جريدة المورنج بوست تقول :

« ان اللورد كتشنر قد عين في هذا المنصب ، لانه من اعظم الذين وضعوا اساس مركزنا في مصر ، واشتغل في عمل عظماء رجال الادارة الذين كانوا قبله .. ان مهمة اللورد كتشنر ان يعيد النظام ، وان ينشر التمدن مع نحو الارتباك ، واييجاد حكومة جديدة .. »

والحقيقة ان الرجل كان ينزع الى اصلاح ، ولكنه يتخذ الاصلاح وسيلة لتدعيم الاحتلال ، ونشر النفوذ البريطاني في البلاد

وكانت الاوقاف الاهلية وقتئذ تابعة لديوان يدعى (ديوان الاوقاف) . ولم تكن (نظارة) لها ناظر مسئول ، بل كانت تابعة للخديو راسا . وكان كتشنر قد علم بشراء الاوقاف ارض المطاعنة من ملك الخديو بمبلغ ستين الف جنيه . وقيل اذ ذاك ان هذه الصفقة فيها غبن ، وفيها محاباة للخديو ، فاهتم بالامر ، ولما كانت المسألة دينية شرعية ، فقد سعى كتشنر لدى الباب العالي بمساعدة الامير سعيد حليم الصدر الاعظم في ذلك الحين ، حتى حصل على موافقته وموافقة شيخ الاسلام وكان هذا الامير معروفا بعدائه للخديو .. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد تركت لكتشنر حرية التصرف في الموقف ، فبعث برأيه الى رئيس النظار في تحويل ديوان الاوقاف الى نظارة ، فلما بلغ الخديو ما بعث به المعتمد البريطاني ، قال :

— هذه مسألة دينية ، لا يحق لكتشنر ولا لحكومته التدخل فيها

فكان رد كتشنر :

— اذا كان الخديو لا يريد الموافقة ، فانا اسلم العرش للامير سعيد حليم الصدر الاعظم .. !

واستدعاني اللورد كتشنر لمقابلته في دار الوكالة البريطانية بسبب غياب محمد سعيد باشا في ذلك اليوم بالاسكندرية ، فذهبت اليه ، فما كدت ادخل غرفته ، حتى وجدت القائد العام لجيوش الاحتلال في مصر خارجا من عنده ، فقال لي كتشنر : « هل تدري لماذا كان القائد عندي ؟ ! » . فسكت ، وادركت ما يعنيه من ان ذلك من اجل توقف الخديو في الامر ومعارضته لانشاء النظارة المطلوبة ..

ولما عدت من عنده اخبرت سعيد باشا بما حدث ، ودارت المخاطبات بين مصر واستانبول بوساطة سعيد باشا ، وحسين رشدي باشا ، وانتهى الامر بتحويلها الى (نظارة اوقاف) في نوفمبر سنة ١٩١٣ ، واختير احمد حشمت باشا اول ناظر للاوقاف ، ومحمد شفيق باشا وكيلها ، والى لها مجلس اعلى . وعدلت الوزارة فاختر احمد حلمي للمعارف ، وسعيد ذو الفقار للمالية ، ومحمد محب باشا للزراعة

كيف عينت وزيراً لأول مرة

ثابت السياسة البريطانية ترمى الى فصل مصر عن تركيا ، لا حبا في المصريين ، بل خدمة للسياسة الاستعمارية وتدعيما لسياسة الاحتلال

لذلك عمل اللورد كتشنر على توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ، واعداد قانون نظامى جديد يحل محل النظام القديم الذى وضع سنة ١٨٨٣

وقد صدر القانون الجديد سنة ١٩١٣ وهو يقضى بانشاء جمعية تشريعية تحل محل مجلس الشورى ، وتألّف مجلس فى كل مديرية ، واختير مظلوم باشا رئيسا لهذه الجمعية ، وعدلى يكن باشا وكيلا معيناً ، وسعد زغلول باشا وكيلا منتخبا

وفى ٢٢ ديسمبر من تلك السنة افتتح الخديو عباس الجمعية بخطاب القاه بنفسه !

وفى ٥ فبراير سنة ١٩١٤ سقطت وزارة سعيد باشا ، وكان الخديو قد غضب عليه بسبب سكة حديد مريوط التى كانت ملكا لسموه ، والتى باعها سعيد باشا للحكومة المصرية بمبلغ (٣٩٠ الف جنيه) فقط . . وكان الخديو يعتبر هذه الصفقة غير مربحة ، وقد اتهمه بأنه كان يسير تبعا لمشورة كتشنر ، ولا يحفل برأيه . وكانت الحكومة الايطالية قد عرضت على سموه ان تشتريها بمبلغ اكبر من هذا المبلغ لولا موقف سعيد باشا واللورد كتشنر

وقد تولى النظارة بعده حسين رشدى باشا ، فاخترنى ناظرا للزراعة ، فأنشأت بها المجلس الفنى الاعلى . وكان الخلاف بين الخديو عباس ، واللورد كتشنر قد بلغ مداه ، وهدده عدة مرات باقصائه عن العرش ، وضيق الخناق عليه ، حتى كانت الحرب العالمية الاولى فكانت الفرصة سانحة للحكومة البريطانية لاعلان عزله ، وأرسلت اليه فى استانبول تمنعه من الحضور الى مصر



السودان بين الانجليز والخديو عباس

تحدثت عن مقتل بطرس غالى باشا رئيس النظار سنة ١٩١٠ ، وكيف كانت مكانته عند الخديو عباس حتى أنه بكى لمصرعه ، وذهب بنفسه الى المستشفى لزيارته وقبله في وجهه وهو يعانى سكرات الموت

والحق أن بطرس باشا لم يكن خائنا لبلاده ، كما يصوره حادث مقتله ، أو على الأقل في اعتقاد قاتله ، فقد كان رحمه الله مخلصا لوطنه محبا لحرية بلاده ، وكانت له مواقف في الوزارة تدل على مبلغ ايمانه بحقوق أمته ، ورغبته في خلاصها من الأجنبى

ولو لم يكن بهذه الصفة لما حاز ثقة الخديو عباس الذى كان يشجع الحركة الوطنية والعاملين لها ، ويتمنى أن يكون على رأس أمة حرة مستقلة لا يسومها الاحتلال الهوان ولا يهدده المحتلون بالخلع عن أريكة البلاد بين حين وآخر !..

كانت السياسة الانجليزية تهدف من زمن بعيد الى التدخل في شؤون السودان ، والاشتراك في حكمه ، أو على الأصح التفرد بحكمه دون مصر . فعلى أثر انتهاء الحملة السودانية التى اقحم الانجليز أنفسهم فيها مع الجيش المصرى ، وكان على المصريين العباء الأعظم من تضحيات في الأنفس والأموال كما كان الحال دائما ، اذ لا يمكن أن ننسى أن الجيش المصرى قد أبيد في حوادث الدراويش ، وهو تحت إمرة قواد من البريطانيين لم يحسنوا تصريف الأمور - وعلى أثر انتهاء تلك الحملة سافر اللورد كرومر سنة ١٨٩٨ الى السودان ، وخطب في (أم درمان) وفي (الخرطوم) خطبتين وضحت فيهما اغراض الحكومة البريطانية - تلك الأغراض التى تضمنتها فيما بعد (اتفاقية السودان) فقد قال اللورد كرومر :

« انى اعد نفسى سعيدا بمقابلتى لكم لاهنتكم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش بفضل ما أظهره السردار كتشنر وضباطه من الحذق في تدبير القتال ، وما برهنت عليه الجنود البريطانية والمصرية من الشهامة والثبات

» وقد شاهدتم العلمين الانجليزى والمصرى يخفقان على هذا المكان . وفي هذا اشارة انى أنكم ستحكمون في المستقبل بملكة انجلترا وخديو مصر

» والنائب الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة ، وسمو الخديو تمام ثقتهم

« واعلموا ان البلاد السودانية لا تستمد احكامها من القاهرة ولا من لندن ، بل ان السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم ، فلا يجب التعويل على احد غيره ، ولست أشك فى انه يحقق امانيتكم ، ويحقق لكم كل ما ترجون ! »
هذا ما قاله اللورد كرومر قبل اتفاقية السودان بعام ، وكان لهذه التصريحات الخطيرة وقع شديد فى جميع الأوساط المصرية ، وحدثت دهشة عند الخديو وسائر الوطنيين والمسؤولين عن مصير مصر والسودان

اتفاقية السودان

ظهرت آثار تلك التصريحات فى مشروع اتفاقية السودان فيما بعد ، وكانت انجلترا فى ذلك الحين اقوى دولة فى العالم ، وهى الدولة الوحيدة وقتئذ فى توجيه السياسة العالمية ، والتحكم فى مصير الأمم . ولم تكن المبادئ الحديثة التى نسمعها الآن قد خرجت الى الوجود ، وكان احتلالها لمصر ما زال له سلطانه وخطره ، وكان المعتمد البريطانى له السلطة الفعلية فى البلاد ، وكان يتدخل فى الكثير من الشؤون ، كما كان المستشار المالى الانجليزى يحضر جلسات مجلس النظار

وكانت تركيا صاحبة السيادة فى ذلك الزمان فى دور الاحتضار ، وكانت سيادتها اسمية وكان نفوذ انجلترا على ضفاف البسفور يماثل نفوذها على ضفاف النيل فكان من الطبيعى ان تطمع بريطانيا فى مصر ، وان تجرؤ على التصرف فى اقدارها ان طوعا ، وان كرها . . . ولذلك كانت اتفاقية السودان بمثابة املاء من الغاصب القاهر على المفسوب العاجز ، ومن القوى الجبار على الضعيف المكبل

وحدث ان زار اللورد كرومر الخديو عباس بعد رحلته فى السودان ، وبعد تلك التصريحات الخطيرة التى القاها على اهاليه ، فأشار فى حديثه معه الى ان اللورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية بعث اليه بمشروع اتفاق انجليزى مصرى يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لوزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا

ومع ان عقد اتفاق سياسى مع مصر على هذا الوجه فيه اعتداء على السيادة التركية الا ان الانجليز لم يابها بها ، لأنها كانت اسمية ، وكانت صاحبة هذه السيادة واهنة القوى ضعيفة الشأن امام الانجليز الاقوياء

وكان مشروع هذه الاتفاقية قد جاء من لندن مكتوباً مهياً للتنفيذ . واستطاعت بريطانيا فى هذه الظروف ان تجبر مصر على قبوله بخدافيره وان يضطر مجلس النظار الى قبوله سنة ١٨٩٩

ومن الغريب ان الانجليز بعد عقد هذه الاتفاقية التى حصلوا فيها على اقحامهم فى حكم السودان ، قد طالبوا مصر بان تدفع لهم نفقات الجنود الانجليزية فى الحملة السودانية . وقد دفعتها مصر مرغمة . . . !

ذكرت كل ما تقدم للتاريخ ، لاني لم اكن اذ ذاك قد بدأت حياتى العامة ، ولكنى اذا ما ذكرت ذلك ، وذكرت اتفاقية السودان ، اشعر بان سعى الاخير لبعث سيادة مصر على السودان ، وجعلها وحدة كاملة تحت التاج المصرى - مما كان قلب قوسين او اذننى - هو سعى يشرفنى اذا ما قارن القارىء ما كنا فيه فى ذلك الحين بما كنا سنفوز به فى مفاوضاتى الأخيرة . . . !

اتصالى بالملك فؤاد

كانت سياسة الانجليز فى مصر ترمى الى محاربة التعليم ، وبخاصة التعليم العالى لانه ينير البصائر ، ويدفع المصريين الى محاربة الاحتلال والتمسك بالحرية والاستقلال

ولهذا عندما نجح مشروع انشاء الجامعة المصرية الاهلية سنة ١٩٠٦م يصادف هوى في نفوسهم ، وقام اللورد كرومر يحاربه ، ويدعو الى انشاء الكتائب ، وينادى بأن الامة في حاجة الى التعليم الاولى قبل التعليم العالي ، ولكن القائمين بهذا المشروع لم يعبأوا بذلك ، وساروا في طريقهم ، بل انهم استفادوا من الدعوة الى نشر التعليم الاولى

وقد تألف مجلس ادارة الجامعة الاهلية ، وكنت أحد أعضائه ، وكان من زملائي فيه المرحومون عبد الخالق ثروت باشا ، ومحمد علوى باشا ، واسماعيل حسنين باشا ومرقس حنا باشا ، وعلى بهجت بك وغيرهم

واجتمع اختيارنا لرياسة الجامعة على (الأمير) احمد فؤاد (الملك فؤاد الاول) . وقد صادف ذلك ارتياحا عاما ، لما عرف به من تشجيع المشروعات العلمية والعمرانية . وكان له الفضل في نجاح الجامعة المصرية قبل ان تضم الى الحكومة ، ثم بعد ان ضمت ، واصبحت بجهوده المشكورة من اكبر الجامعات . ومن جهتي الشخصية يسرني ان اقول انه كان أول اتصال لى بالمرحوم الملك فؤاد ، هذا الاتصال الذي نما ، وكان له اثره العظيم فيما بعد

سياسة الخديو عباس

تولى الخديو عباس اريكة مصر وهو شاب ، وكان ولا شك وطنيا صميما . ولكن بعض نواحي سياسته وتصرفاته اتاحت للانجليز زيادة التدخل في شؤون مصر

وقد رايت كيف انه مكن اللورد كتشنر من التدخل في الأوقاف حتى تحولت من ديوان الى وزارة ، وكيف أدى به السعى وراء المادة في مسألة سكة حديد مريوط الى أزمة بينه وبين الانجليز . . . وقد كانت الاشاعات عن تقرب الخديو من الألمان ومساعدته للطلبان وتشجيعه للحركات المعادية للانجليز ، وجع الطوائف حوله ، مما أخافهم منه ، وكان له اثره بعد ذلك في اقصائه عن العرش

وكان مما نبه الانجليز الى الخديو عباس ، وزاد في حذرهم منه تلك الرحلة التي قام بها في الوجه البحري سنة ١٩١٤ ، وكنت وقتئذ ناظرا (وزيرا) للزراعة في وزارة رشدي باشا

فقد أعدت هذه الرحلة اعدادا ضخما ، ووضع لها برنامج حافل بالاستقبالات والمظاهرات في كثير من المدن ، وتقرر أن يتناوب النظار (الوزراء) ورئيسهم مرافقة الخديو ، وقسمت الرحلة الى مناطق ، وكان من نصيبي ان اكون في معيته من ايتاي البارود الى الاسكندرية وكنت وقتئذ اتمتع بثقته ، بل بعطفه

وحدث قبيل هذه الرحلة ان عرض مشروع قانون الجمعيات التعاونية الزراعية على الجمعية التشريعية . وكان فريق من الأعضاء على رأسهم المرحوم سعد زغلول باشا معارضين في هذا المشروع . وكانت وجهة الخلاف في تقرير رقابة الحكومة على الجمعيات التعاونية ، فذهبت للدفاع عن رأى الحكومة في وجوب رقابتها على هذه الجمعيات كما هو الشأن في البلاد الأخرى ، واستطعت ان افوز بموافقة الاغلبية

كان هذا الفوز مما اغتبطت به كثيرا لاعتقادي بفائدته للمصلحة العامة ولأن الرأى العام كان قد اهتم الاهتمام كله للموضوع ، وقد ظهرت آثار هذا الاغتياب على وجهي عند مقابلتي للخديو في ايتاي البارود فسألني سموه عن سبب انشراحي واغتيابي فأجبت :

— ذلك يا أفندينا لان حكومتكم قد فازت اليوم بمطلبها فيما يتعلق برقابتها على الجمعيات التعاونية

وكنت انتظر من سموه ان يتنهج بهذا الفوز ، وان يهنئ وزيره على نجاحه ، ولكنه كان على العكس من ذلك ، ما كدت اتم عبارتي حتى عبس في وجهي وقال :
- وماذا فعل سعد زغلول ! ؟
وسكت .. وادركت من ذلك انه كان عالما بما بيتته المعارضة في هذا الموضوع ، وقد بقى عباسا فترة من الزمان !..

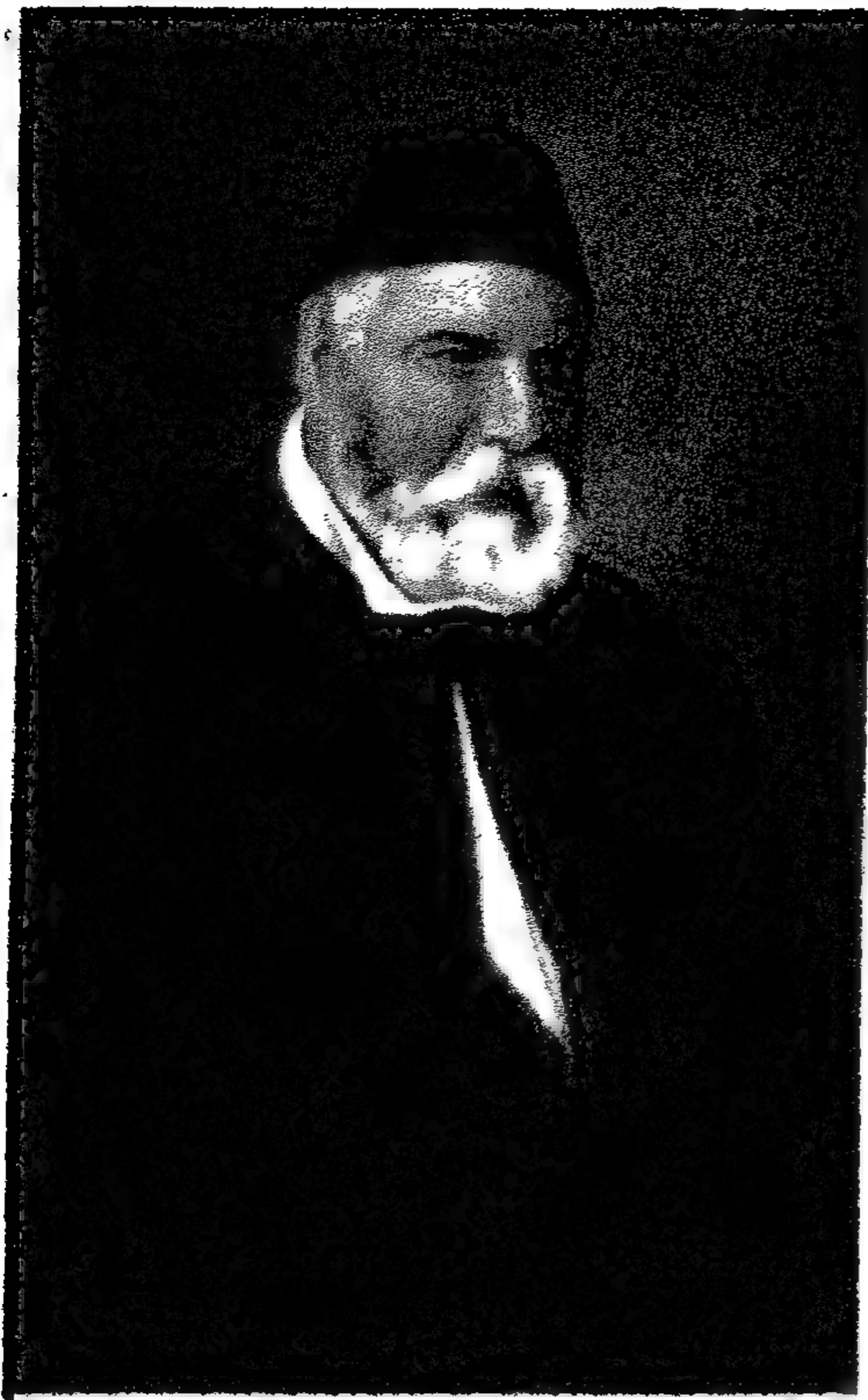
اغا خان وعرش مصر

سافر الخديو عباس الى استانبول في صيف ذلك العام ، وقبل ان تقوم الحرب العالمية بقليل . وسافرت الى فيشي ، وصادف ان كان معي سعد زغلول باشا ومصطفى فهمي باشا وكثيرون غيرهما . واعلنت الحرب الكبرى وقتئذ ، فبعث الخديو يستدعيني من فيشي الى استانبول فلم استطع السفر اليه في هذه الظروف . وتوقعت ان الانجليز سوف ينتهزون فرصة قيام الحرب لاقصائه عن عرش مصر . وقد صبح بعد ذلك ما توقعت ، فمنعوه من العودة ثم اعلنوا خلعه ، وكان اغا خان قد حضر لمصر في ذلك الحين ، فاشيع انه هو المرشح لعرش البلاد ، وان الانجليز سيختارونه ملكا عليها ولكن هذه الاشاعة لم يكن لها نصيب من الصحة ، واختير السلطان حسين كامل ، واعلنت الحماية على مصر ، على نحو ما هو معروف

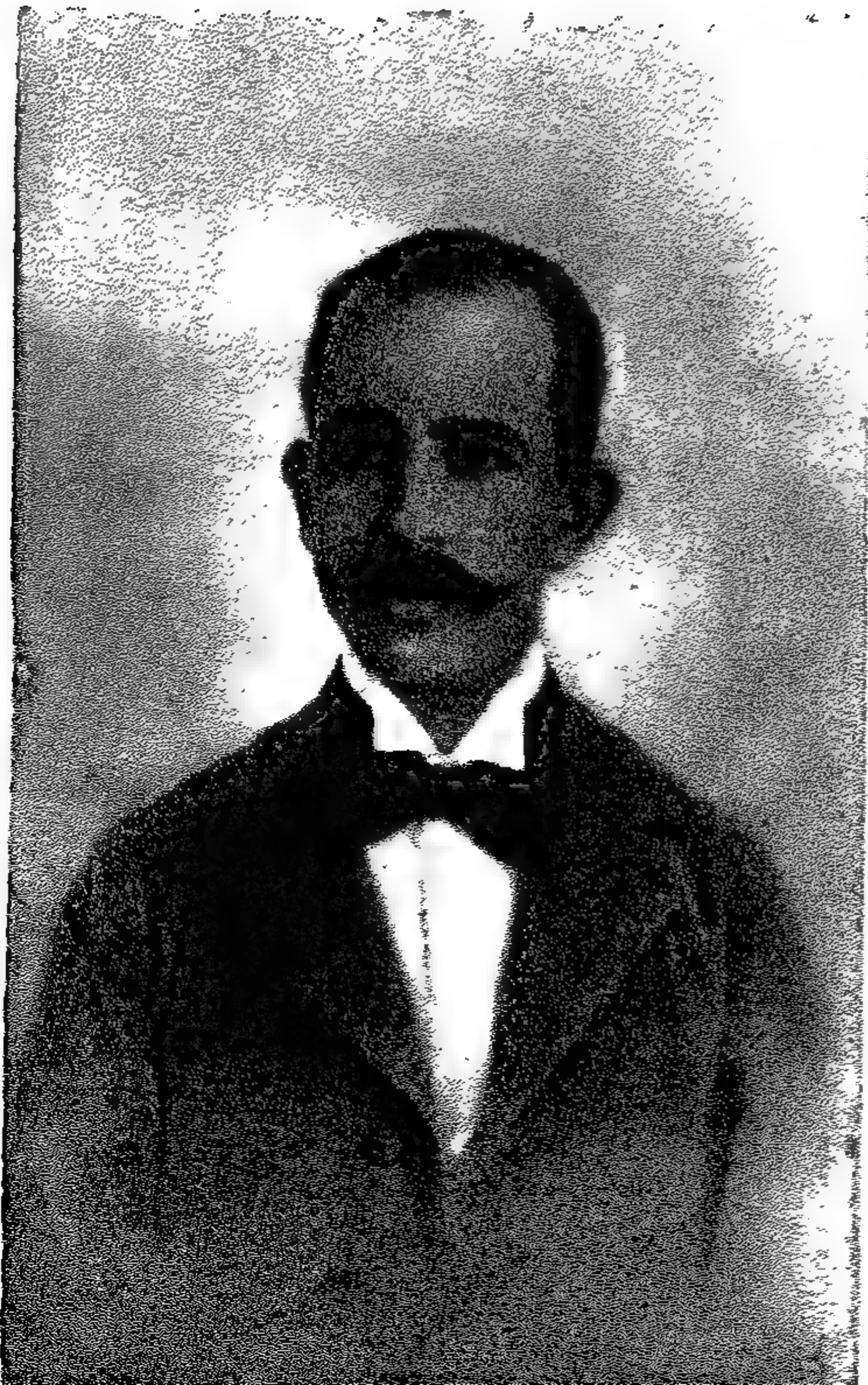
الرقى الصناعي

وكان المرحوم حسين رشدي باشا صديقا لي ، وقد زاملته في الوزارة في المدة التي توليت فيها وزارة الزراعة ، ثم وزارة الأوقاف . فلما استقلت منها أثناء الحرب وصرت بعيدا عن قيود الحكومة اراد ان يستفيد من تجاربي ، فاختراني رئيسا للجنة التجارة والصناعة ، وكان الغرض منها ترقية الشؤون الاقتصادية وفي مقدمتها الصناعة ، لان مصر في ذلك الحين كانت مكتفية بثروتها الزراعية ، وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها على الرغم من ان الانجليز كانوا يضعون في سبيلها العقبات ، وقد وضعت تقريرا هاما عن الصناعة والتجارة في مصر والنظام الذي يجب ان يقوم لاحياء الصناعات المصرية وترقيتها ، وكان هذا التقرير هو الدستور الذي قامت عليه مصلحة التجارة والصناعة ، ثم وزارة التجارة والصناعة فيما بعد . وقد تضمن نظاما جديدا للضريبة الجمركية جعلها على صورة تحمي الصناعات المصرية من المنافسة الأجنبية . وكانت هذه الحماية هي اساس الرقى الباهر الذي وصلت اليه هذه الصناعات حتى اصبحت الثروة الصناعية في مصر ذات مكانة لا تقل في اهميتها عن مكانة الثروة الزراعية ، وقد كانت مصر الى ذلك الحين بلدا زراعيا فقط

محمد سيد احمد باشا جد اسماعيل
صطفى باشا لوالدته ، ورئيس
ديوان الامر محمد سعيد



احمد شكرى باشا والد اسماعيل
صطفى باشا .. كان وكيل الوزارة
الداخلية في عهد اسماعيل وتوفيق



اسماعيل مصطفى باشا في سن
العشرين .. حينما كان في وظيفة
مساعد نيابة في بلدة ايتكى البلرود



صدقي باشا بين طلبة السنة الثانية من مدرسة الحقوق ، الجالسون من اليسار : محمد توفيق نسيم ، فمحمد
زكي ، فاحمد لطفى السيد ، فمحمد بيومي ، فمحمد عبد الهادى الجندى .. والواقفون من اليسار : محمود
الطوير ، فمحمد فهمى ، فاسماعيل صدقى ، فبيومي محمد ، فتوفيق حقي ، فاسماعيل الحكيم



اسماعيل صدقى باشا في سنة ١٨٩٤ حين نال ليسانس الحقوق ، وقد وقف بين بعض زملائه ، وهم
الواقفون من اليسار الى اليمين : محمود عبد الفطار ، فاسماعيل صدقى ، فمحمد عبد الهادى الجندى ،
فمحمود الطوير ، فمحمد بيومي .. والجالسون من اليسار : احمد لطفى السيد ، فمحمد زكي، فتوفيق حقي

اشتراكي في الجهاد الوطني

وقفت رحي الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ ، وخذت نيرانها بعد ان اشتعلت اربع سنوات دكت فيها عامر المدن والقرى ، واهلكت ملايين الانفس . واذيعت مبادئ ولسون الاربعة عشر - تلك المبادئ الحرة التي تنص على ان كل امة مهما صغرت لها الحق في اختيار مصيرها ، وتقرير الحكم الذي ترضاه بمحض ارادتها وحريتها لبثت مصر في انتظار تطبيق هذه المبادئ عليها بعد ان زالت غمة الحرب ، ورفرف السلام على العالم . وكانت قد قامت بمساعداتها العظيمة للحلفاء في خلال الحرب ، ومنيت بسببهم بمتاعب شتى . وعلى الرغم من اعتراف الانجليز بهذه المساعدات ، فانهم لم يفوا بوعودهم لها ، ولم تتغير الحال

كنت وقتئذ خارج الحكم اشتغل بالاقتصاد العام ، فوجدت من واجبي نحو وطني في هذه الظروف ان اتقدم لخدمته ، واسعى مع الساعين للحصول على حقوقه، فبدأت بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، تضمنتها مطالب مصر من انجلترا ، وعززتها بالوثائق والمستندات . وكان الوفد المصري وقتئذ في دور التاليف، وحدث اننى كنت في الاسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا ، فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون ، وفكرنا فيما يجب ان يعمل ، وراينا من جهتنا ان نقوم بواجب الجهاد . فاتصل بالمرحوم سعد زغلول باشا ما اعتزمناه ، فبعث الينا ، واجتمعنا به في فندق شبرد بالقاهرة ، وتم الاتفاق على ان نتعاون معا في الوفد المصري

اصبحت منذ ذلك الحين عضوا في الوفد ، فقدمت اليه المذكرة الفرنسية ، فناقشها ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة بعد شيء من التنقيح في بعض نواحيها وتلخيصها هي التي قدمها الوفد المصري بعدئذ الى مؤتمر الصلح بفرساي

لا بد من قارعة

كانت أعمالنا في مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتجاجات والبيانات ، وكان الشعور الوطني متحفزا ، ولكن لم تكن هناك أية حركة منا تلفت انظار العالم ، ففي احدى جلسات الوفد قلت لاخواني :

- انى أشعر ان مساعينا الحالية لا نتيجة لها ما لم يصحبها شيء يلفت الانظار ..

فقال سعد باشا :

- وماذا تعنى .. ؟

قال لطفى السيد :

— يعنى أن تقوم فى البلاد قارعة !

فقال سعد بلهجة المعهودة التى كان يقرب فيها القاف كافا :

— كارعة .. ماذا ؟

قلت : اعتقد يا باشا أننا لا نصل الى حقوقنا بالكلام ...

فسكت رحمه الله .. وحدث فى نفس اليوم أننا كنا مدعوين الى حفلة خيرية بالاوبرا الملكية وكنا وسائر أعضاء الوفد فى تلك الايام نتغدى معه على مأثدته يوميا ، وكان معاشرنا أنيسا لطيفا ، وكان عطفه علينا كبيرا . وفى المساء ذهبنا معا الى الاوبرا ، وما كدنا نهل عليها ، وندخل بابها حتى دوت أرجاؤها بالهتاف والتصفيق ، واستقبلنا استقبالا باهرا دهش منه سعد باشا ، وقال لى فى المقصورة التى كنت فيها معه :

— بارك الله فى هذه الامة .. حقا يا اسماعيل .. لا بد من قارعة .. !

ومن هذه الليلة بدأت الثورة الوطنية

انذار بريطانى !

كانت وزارة دولة حسين رشدى باشا فى الحكم وقد طلبت التصريح لنا بالسفر لمؤتمر الصلح فلم يوافق الانجليز ، ورات الوزارة أن تستقيل لهذا السبب، وظل الوفد يحاول السماح له بالسفر ، فلم يظفر بنتيجة، وتضامن مع الوفد المصرى جميع الوزراء السابقين وسائر الرجال ذوى الكفاية لإدارة البلاد ، وامتنعوا عن الاشتراك فى تأليف اية وزارة ، وبقيت البلاد بلا حكومة مدة من الزمان ، وكان لثروت باشا فى ذلك موقف رائع ، وان لم يكن موقفه الاوحد

وقد كانت مصر وقتئذ تحت الاحكام العسكرية ، فاستدعانا — نحن رجال الوفد المصرى — القائد العام للقوات البريطانية بفندق سافوى يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان هذا الفندق فى المكان الذى تقوم فيه عمارة بهلر فى شارع قصر النيل ، والقى علينا البلاغ التالى بالانكليزية :

« علمت انكم تضعون مسألة الحماية موضع المناقشة، وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تأليف الوزارة

« وحيث أن البلاد تحت الاحكام العسكرية ، لهذا يلزمنى أن اندركم أن اى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب هذه الاحكام »

وبعد أن اتم جنابه تلاوة هذا البلاغ هم سعد زغلول باشا بمناقشته ، فصاح :

— لا مناقشة No discussion

وتركنا ، وانصرف ...

انصرفنا من « سافوى » ، وعدنا مع سعد الى منزله ، وحررنا برقية الى « رئيس الحكومة البريطانية » ردا على هذا الانذار جاء فيها :

« تعلمون أن وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائيا . وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نتج من هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لإدارة البلاد فى هذه الايام قد رفضوا تأليف وزارة تعارض مشيئة الامة التى أجمعت على طلب الاستقلال » فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا هؤلاء فى مركز حرج أمام ضمائرهم وامتهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت الى

تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . وقد أئذرتنا السلطة اليوم ، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكري ، وهي لاتجهل أننا نطلب لبلادنا الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك !

«وحسبنا ان نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجلب سخط العالم المتمدنين حتى تفكروا فى حل هذه الازمة بسفر الوفد ، فيرتاح بال الشعب » !

الاعتقال فى مالطة

اتخذت السلطة العسكرية البريطانية فى مصر من رفع هذه البرقية الى رئيس حكومة لندن مبررا لاستعمال القوة ، وظنت انها بذلك ترهب المصريين ، وتزعزع عقيدتهم فى عدالة قضيتهم ..

وفى يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ كنت اجلس الى مكتبى فى غرفة مجاورة لمكتب سعد زغلول بمنزله ، وكنت مشغولا بالكتابة ، فجاءنى خادم الدار ينبئنى بحضور ضابط انجليزى ، فأبلغت سعد باشا ، ثم قابلت الضابط فسألنى عن اسمى . ثم سأل عن سعد باشا فأوصلته اليه . ثم سرت الى مكتبى ، وأسرت الى جورج افندى دومانى بجمع الاوراق واخفائها

وكان الضابط قد طلب من سعد باشا ان يركب عربة عسكرية، ثم دعانى الى ركوب عربة أخرى ، وذهب بنا الى ثكنة قصر النيل . وفى الوقت نفسه كانوا قد قبضوا على محمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، وخصصوا لكل منا غرفة

امضيينا ليلتنا فى هذه الثكنة. وفى الصباح طلبوا منا ان نستحضر من منازلنا ما يلزم لبضعة أشهر من أمتعة وملابس ، وسمحوا لكل منا باصطحاب خادم .. وأركبونا سيارات عسكرية نقلتنا الى المحطة حيث كانت عربة خاصة فى انتظارنا ، فسار بنا القطار الى الناحية الشرقية

التدريب على الغرق

لم تكن نعلم اين يكون منفانا ، فلما وصلنا الى الاسماعيلية واتجه بنا القطار نحو بور سعيد تنفسنا الصعداء لاننا كنا نخشى ان يذهبوا بنا الى الهند او جزر الاوقيانوس او جنوب افريقيا . ثم اركبونا الباخرة « كاليدونيا » فسارت بنا حتى اجتازت شمال ديلسبس ، ودخلت البحر الابيض .. وفى هذه الاثناء صعد اليينا الضابط المكلف بحراستنا ، وأفهمنا ان وجهتنا « مالطة »

سارت بنا الباخرة . وفى الساعة التى اجتزنا فيها المياه المصرية قيل لنا ان البحر الابيض المتوسط مملوء بالالغام التى بثها الالمان لبواخر الحلفاء ، كما قيل لنا انه يجب ان نكون دائما على استعداد لكى ننجو بانفسنا فى حالة حدوث انفجار، وأخذوا يدرّبوننا مع الجنود على طرق النجاة ، فكانوا يعطون كلا منا طوقا من الفلين ، ويرشدونه الى مكانه فى قارب النجاة المعين لنزوله فى حالة حدوث انفجار فى الباخرة ، ثم يمثلون لنا رواية الفرق بجميع ادوارها

مرت رحلة البحر فى امان .. ووصلنا الى مالطة ، فنقلنا الى حصن عسكري ..

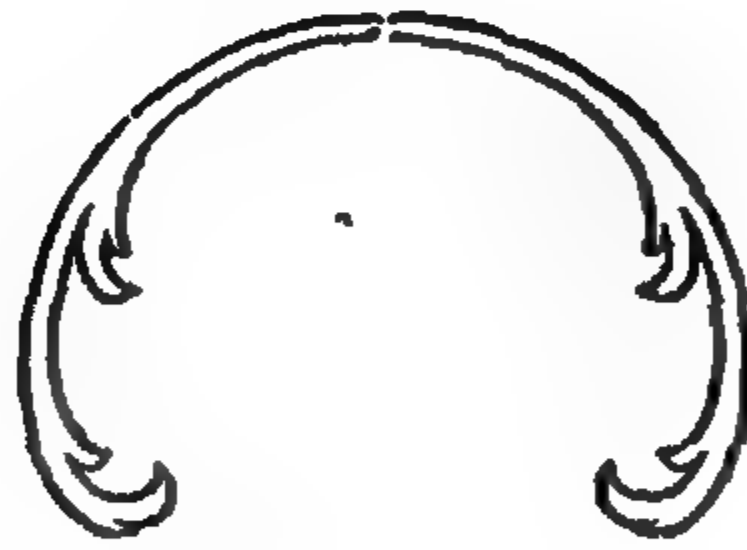
وقد كانت حياتنا فى هذه الجزيرة محوطة بالاحترام والتسكريم ، وقد سمحوا لنا بالرياضة والقراءة ، وأعطونا نوعا من الحرية لم يكن لغيرنا من المعتقلين ، واختارنا لنا

طاهيا المانيا يدعى « ماربورج » كان له مطعم معروف بالقاهرة ، واعتقل خلال الحرب مع غيره من الالمان ، ولم تكن ندرى ما حدث في مصر بعد خروجنا منها . ولكن في آخر الامر وبعد اشتداد الحال علمنا بها من بعض التلغرافات التي كانت تنتشر في مالطة فتفاءلنا بما سيكون اليه المصير

الافراج عنا

رات انجلترا ان لا سبيل الى الاستمرار في هذه السياسة التي نتج عنها قيسام ثورة خطيرة في البلاد ، فعدلت عنها، واعلنت الافراج عنا يوم ٧ ابريل سنة ١٩١٩ .. وكنا وقتئذ جالسين نحن الاربعة في معتقلنا نتجاذب اطراف الحديث ، فدخل علينا ضابط بريطاني ، وقال لنا :

— استعدوا للسفر غدا ، فقد اطلق سراحكم ، وسمح لكم بالذهاب الى باريس اغتبطنا بهذه البشرى ايما اغتباط ، وحزمننا امتعتنا .. وكم كانت دهشتنا حينما صعدنا الباخرة ، فوجدنا اخواننا من اعضاء الوفد المصري الذين خلفناهم وراءنا في مصر موجودين على ظهر الباخرة ، ومتأهبين لاصطحابنا الى باريس فتعانقنا وسافرنا لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح .. !



لماذا اختلفت مع الوفد في باريس؟

ذهبنا الى باريس بعد الافراج عنا من معتقلنا في مالطة في ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ، لنشترك في مؤتمر السلام ، وقد قدمنا طلبا اليه فرفضه . وقد استقبلنا هذا المؤتمر بنشر بيان جاء فيه أنه من ضمن ما سيفرض على المانيا اعترافها بالحماية البريطانية على مصر . وكان استقبالا غير كريم اشعرنا لأول وهلة بنذير الفشل

ومن غريب ما يذكر هنا أن سعد باشا رئيس الوفد المصرى ذهب عند وصولنا بنفسه الى مقر كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر ، وترك له بطاقة باسمه ، فلم يجيبوا على هذه المجاملة ما عدا واحدا منهم هو السنيور اورلاندو رئيس الحكومة الايطالية وقتئذ

ومع أن خطة هؤلاء المؤتمرين كانت تجاهلنا ، فان ذلك لم يمنعنا من تقديم المذكرة الفرنسية التى تحدثت عنها في المقال السابق ، والتى تتضمن عدالة مطالبنا

وقد اتجهت خطتنا على أثر ذلك الى نشر الدعاية الواسعة النطاق سواء اكان ذلك من طريق الصحف أم عن طريق التعرف الى رجال السياسة حتى من غير أعضاء المؤتمر . وكان لى في ذلك دور ذو شأن رشحتنى له معرفتى بباريس واجادتى للغة الفرنسية ، وكثرة اتصالى بالغربيين ومعرفتى للكثيرين منهم

وفي ذلك الحين كانت الصحافة في فرنسا مقيدة بتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية أو - بعبارة أصح - بتعليمات وزارة الخارجية البريطانية

وقد تذكرت هذا الوضع بمناسبة ما صادفه دولة محمود فهمى النقراشى باشا ووفده في نيويورك !

ولذلك لما كتبت وقتئذ مقالا في جريدة الطان الفرنسية التى هى لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية اعتبر ذلك فوزا عظيما ، وعلمت من بعض الفرنسيين الذين هناونى على المقال أنه أحدث أثرا بالغا في أروقة مؤتمر السلام

ومكثت في باريس أعمل في الوفد المصرى برئاسة سعد باشا ، الى أن وجدت آرائى في تصريف الأمور تخالف آراء بعض أعضائه . لانى كنت وما زلت لا أميل الى تحكيم العواطف ، بل ان خطتى على الدوام تتجه نحو الواقع المفيد ، وترمى الى الوصول الى النتائج ، فانفصلت عن الوفد ، وعدت الى مصر ، وتبعنى بعض أعضائه

قيل وقتئذ اننى فصلت من الوفد ولم استقل ، ونسبوا الى اننى ذهبت الى لندن واتفقت مع بعض السياسة الانجليز . والواقع أن ذلك لم يحصل بدليل أنه على اثر عودتى

الى القاهرة ، واشتراكي بلا تردد في الحركة الوطنية ، بعث الى القائد العام لجيش الاحتلال ، والزمى بأن اسافر الى احدى ضياعي بعيدا عن القاهرة بحيث تكون اقامتى في احدى القرى التى تبعد عن اية مدينة بما لا يقل عن ستة كيلومترات ، فاخترت الإقامة في بلدى (الغريب) ، وبقيت معتقلا بها الى أن طلب عدلى باشا من اللورد ملنر حينما جاء في لجنة التحقيق ، الافراج عنى . . وقد اذعت في هذه الأثناء تكذيبا لما نسبته البعض قلت فيه :

« ان الخبر الذى من مقتضاه اننى ذهبت الى لندن ، وقابلت فيه السر رونالد جراهام مكذوب ، فضلا عن كونى لم اكن عضوا في اللجنة الفرعية التى كان الوفد قد رأى ايفادها الى لندن بناء على طلب الرئيس

» واما الخبر القائل باننى طلبت المفاوضة مع انجلترا على اساس الاستقلال الداخلى ، وطرقت ابوابا كان الوفد يرى عدم طرقها ، وان لدى معالى الرئيس مستندات قوية تثبت ذلك فقول غير صحيح . وانى انتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة »

مفاوضات عدلى - كيرزون

في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ تألفت وزارة عدلى يكن باشا الاولى . وكانت اول وزارة سياسية منذ استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة سنة ١٩١٩ ، وقد اختير عدلى باشا رئيسا ، وحسين رشدى باشا نائبا للرئيس ، وعبد الخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية ، واخترت انا وزيرا للمالية ، وجعفر ولى باشا وزيرا للمعارف ، واحمد مدحت يكن باشا وزيرا للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وزيرا للاشغال والحربية والبحرية ، واحمد زيور باشا وزيرا للمواصلات ، وعبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للحقانية ، ونجيب بطرس غالى باشا وزيرا للزراعة

واهم ما جاء في برنامج هذه الوزارة انها « ستقوم بتحديد العلاقات الجديدة بين مصر وبريطانيا للوصول الى اتفاق يحقق استقلال مصر »

قوبل تأليف هذه الوزارة من سعد باشا وأعضاء الوفد وسائر أفراد الأمة بالتأييد وعاد اتحاد الأمة الى ما كان عليه ، وعاد سعد وأخوانه من باريس ، واستقبل استقبالاً وطنياً حافلاً لا نظير له . واخذت الوزارة في الاستعداد لمفاوضة الانجليز ، وذلك بتأليف وفد رسمى برئاسة رئيس الحكومة وعضوية زعماء الأمة

الخلاف على الرئاسة !

وهنا كان الخلاف بين الوزارة وسعد باشا . فقد طلب سعد أولا - أن تكون رئاسة الوفد المفاوض له ، وأن تكون أغلبية هذا الوفد من فريقه

وكان ردنا على سعد باشا وقتئذ في هاتين المسألتين ، ان التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال ان يكون رئيس الحكومة مرعوسا في هيئة تتفاوض مع حكومة اخرى ، فضلا عن أن التصرف في المفاوضات ليس من حق الرئيس بل من حق الهيئة

واما من جهة أغلبية الوفد ، فان المسألة ليست بتحقيق أغلبية لجانب على جانب آخر ، لأننا نمضى في المفاوضات لتقرير مستقبل مصر متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد . وما دام الأمر كذلك فمن السهل الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفاوضات

ولكن سعد باشا لم يقتنع بهذا الرأي ، واختلفنا معا ، وانقسمت الأمة بعد اتحادها وقد كانت تكسب من هذا الاتحاد الكثير ، والكثير جدا ...
مضت الوزارة في خطتها ، وتآلف وفد المفاوضة مع اللورد كيرزون . وكان مقسما الى عدة لجان :

- ١ - اللجنة السياسية برئاسة عدلى باشا وعضوية : حسين رشدى باشا ، واسماعيل صدقى ، ومحمد شفيق باشا ، وطلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا
- ٢ - اللجنة المالية برئاسة اسماعيل صدقى ، وعضوية : محمد ابو الفتوح باشا ، وفؤاد سلطان بك ، ويوسف نحاس بك
- ٣ - اللجنة القضائية برئاسة حسين رشدى باشا ، وعضوية : طلعت باشا ، ويوسف سليمان باشا ، وعبد الحميد بدوى بك ، وعبد الحميد مصطفى بك ، وأحمد أمين بك ، ومحمد محمود خليل بك ، وتوفيق دوس بك
- ٤ - اللجنة الحربية ، وقوامها : محمود عزمى باشا ، ومحمود حلمى بك
- ٥ - اللجنة الهندسية برئاسة محمد شفيق باشا ، وأعضاؤها : عبد المجيد عمر بك ومحمود سامى بك ، ومحمود فايد بك ، وسكرتيرها عبد القوى افندى أحمد

لماذا قطعنا المفاوضة ؟

سافر هذا الوفد الرسمى المصرى الى لندن ، وجرت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون أربعة أشهر .. وبعد هذه المفاوضات الطويلة خرج علينا الانجليز بمشروع لا يحقق مطالب مصر ، ولا يحل المسألة المصرية ، فرفضناه و قطعنا المفاوضة . وكان ردنا عليه فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بما يتلخص فى الوثيقة المشرفة الآتية :

« اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كيرزون الى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة أشهر نفس النصوص والصيغ التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ

» فعن المسألة العسكرية ، وهى ذات أهمية كبرى ، استبقى المشروع الحل الذى قاومناه أشد المقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشد وطأة

« أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الاولى التى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وضعتها ، وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى . اذ لا يتصور أن تتوافر الحرية لوزير الخارجية المصرية اذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى ، فإن ذلك معناه أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى ادارة الأمور الخارجية .. ومن جهة أخرى ، فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا الى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة الى النص عليها فى المعاهدة

وأما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسييرين) المالى والقضائى ، وبتدخلهما فى ادارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الاجنبية تدخلا قد يصل الى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فانا لا نريد هنا أن نكرر ما سبق لنا ابداءه من الاعتراضات فى مذكراتنا

« أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد من توجيه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا بتاتا ، فإن هذه النصوص لا تكفل

لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه ، وحق السيطرة على مياه النيل

» ... وان روح المسألة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاوض بنجاح المفاوضات ، ولكن المشروع الذى امامنا لم يحقق الامل فى الوصول الى اتفاق يحقق امانى مصر الوطنية »

هذا هو ملخص الوثيقة التى رددنا بها على مشروع كرزون ، وهى احدى الوثائق المشرفة التى تترجم عن موقفنا فى هذه المفاوضات ، وتنفى كل ما يقال عنا من اننا كنا نماليء الانجليز ...!

وربما يكون من الطريف ان اذكر هنا المقارنة بين نوعين من الاستقبال الوطنى : أحدهما خصصنا به من جانب طلبة البعثات المصرية فى لندن أثناء هذه المفاوضات ، والثانى استقبال الجالية الايرلندية للوفد الايرلندى الذى كان يتفاوض فى نفس الوقت مع لويد جورج على مصير ايرلندا ، فقد كان استقبال هؤلاء الطلبة المصريين لنا استقبالا سيئا ، بينما كان استقبال الايرلنديين لديفاليرا وصحبه الذى رايناه بعد أيام فى شارع وايت هول ، استقبالا وطنيا مشجعا . فقد اكتظ هذا الشارع والشوارع المجاورة له بجماهير من الجالية الايرلندية نساء ورجالا ، كانوا راكعين على ركبهم فى خشوع يتلون الدعوات والصلوات بنغمات عالية لنجاح ديفاليرا ، ولافهام لويد جورج ما يعلقه الايرلنديون على مطالب ايرلندا . ولم تكن مطالبنا نحن الا تلك التى اتفق عليها فى مصر ، ولكن هؤلاء الايرلنديين كانوا - على خلاف ما فى مصر - يعنون بالمبادئ لا بالأشخاص !



كيف وضعنا تصريح ٢٨ فبراير؟

استقالت وزارة عدلى باشا بعد عودتنا من لندن على اثر فشل المفاوضات مع كرزون ، وبقيت البلاد مدة بلا وزارة ، ورأى اللورد اللنبى المندوب السامى وقتئذ أن لا بد من تغيير السياسة البريطانية في مصر التى تقوم على العنف واغتصاب حقوق البلاد ، ونزع الى سياسة المسالمة والتفاهم ، واتصل بعدلى باشا وثروت باشا وبى هذا الاتجاه الجديد ، واجتمعنا نحن الثلاثة وتشاورنا في الأمر، ثم حدثت مقابلات بيننا وبين اللورد اللنبى ووجدنا منه استعدادا طيبا لوضع مشروع يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الانجليز دون أن يقيد مصر بشيء

وأخفى سعادته عن الموظفين الانجليز في مصر ما يدور بيننا وبينه لعلمه أنهم يعارضون في كل سياسة ترمى الى اضعاف النفوذ البريطانى في مصر ، لأنها خطر على وظائفهم . ولكنه وجد ضالته في ثلاثة منهم كانوا محل ثقته ، واستطاع أن يستعين بمشورتهم وهم : السير موريس شلدن ايموس مستشار الحقاينة ، والسير رجنلد باترسون مستشار المالية ، والجنرال كلايتن مستشار الداخلية

وبعد ما كفل سعادته مساعدة هؤلاء الثلاثة اتجه الى البحث عن عقلاء كبار الاوربيين الذين يستطيع ان يعتمد عليهم في تأييد سياسته ، لأنه كان موقنا أن كل عمل يعمل في مصر لا يكلل بالنجاح الذى يبغيه الا اذا رضى عنه الاوربيون من أصحاب المصالح ، فبدأ جنابه بالبارون (فرمن فان دى بوش) الذى كان نائبا عموميا بالمحاكم المختلطة يومئذ ، فدعاه الى زيارته ، وأفضى اليه برغبته في السياسة الجديدة التى يود انتهاجها في مصر ، فوافقه البارون فرمن، وارتاح اللورد الى هذه الموافقة وكان البارون فرمن يتمتع بثقة (السلطان فؤاد) وصداقته

ودارت المحادثات بيننا نحن الاثنين : « ثروت ، وصدقى » من جهة ، وبين اللورد اللنبى ، واذا ما قلت (ثروت وصدقى) فانى أقول اننا كنا على اتصال بعدلى باشا وارشاد منه في كل الادوار وقد وضعنا مشروع تصريح ٢٨ فبراير وتوليت تحرير هذا المشروع باللغة الفرنسية

وقد اتفقنا مع اللورد اللنبى على ان يقدمه الى حكومته، وان تصرح به على ان يكون هذا التصريح من جانب انجلترا وحدها حتى اذا ما تفاهمنا بعد ذلك على اوضاع جديدة تحقق اهداف البلد تماما دخلنا عليها احرارا غير مقيدين

واهم ما جاء في هذا المشروع :

١ - اعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية

٢ - الغاء الاحكام العرفية التي اعلنت في نوفمبر سنة ١٩١٤

كل هذا مع احتفاظ انجلترا بتأمين المواصلات البريطانية، والدفاع عن مصر من كل اعتداء خارجي ، وحماية الأجانب ، ومسألة السودان ، وذلك الى حين يتسنى ابرام اتفاقية بين مصر وانجلترا ..

وفي اوائل يناير سنة ١٩٢٢ سافر اللورد اللنبى الى لندن وبرفقته المستشارون الانجليز الثلاثة لاقتناع حكومتهم بهذه الخطوة، وقد صادف سعى اللنبى مقاومة في اروقة رئاسة الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية ، وبعد تباطؤ وتزدد وافقت الحكومة البريطانية على اعلانه في ٢٨ فبراير من تلك السنة ، ثم قدمته الى مجلس العموم ، فناقشه . وفي يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر الذي ترتب عليه أن أصبح السلطان فؤاد ملكا ..

التأمر على حياة ثروت

لما سافر اللورد اللنبى الى لندن مع المستشارين الانجليز لعرض مشروع تصريح ٢٨ فبراير كنا نترب أخبار لندن لنطمئن على هذا المشروع، الذي نود له النجاح، وذات ليلة ، كنت جالسا في نادي محمد علي ليلا ، فخاطبني بالتليفون ثروت باشا وطلب مني أن احضر اليه ، فقلت له ليس عندي عربة ، فاما أن تحضر أنت أو ترسل الى بعربتك، فقال ان عربتي غير موجودة معي . ولا بد من حضورك لأمر هام . فخرجت من النادي ، وركبت عربة أجرة ، ووصلت اليه ، فأنبأني بأن الوزير المفوض وهو وكيل اللنبى جاءه بآخر الأنباء وهي تلخص في أن اللورد اللنبى انتهى تقريبا الى اليأس من النجاح في مهمته وأنه حتى هذه الساعة لم يستطع مقابلة لويد جورج .. وطلب مني أن اذهب الى سراي عابدين لابلاغ ذلك لعظمة السلطان فؤاد فقلت له « بل اذهب انت لانك اقدم مني وأنت المقدم » فرفض ، فأصررت ، وأصر هو على ذهابي الى عابدين . ولم اكن أعلم شيئا ، وقال سأخبرك فيما بعد بشيء من التفصيل يتعلق بما نحن فيه ، وأخبرني أن العربة التي وصلت بها ستحملني الى عابدين لانه امر بيقائها وصلت الى عابدين ، والتمست مقابلة عظمة (السلطان) فؤاد فسمح لي بها حالا ، وأخبرته ما ابلغني اياه ثروت باشا فقال لي : « لعل الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التي تطلبونها .. ! »

وخرجت من عنده ، وعدت الى ثروت باشا . فعلمت انه في الوقت الذي كنت اقابل فيه السلطان قبض البوليس على جماعة كانت تريد اغتيال ثروت باشا عند كوبري قصر النيل حينما يمر بعربته ، وقد اتصل به نبا هذه المؤامرة . ولذلك طلبني اليه ، ولم يرسل عربته ، وبعثني الى (عابدين) دون أن يذهب هو لهذا السبب مطمئنا الى ان الجناة لا يرشداهم الى القيام بتنفيذ مؤامرتهم الا معرفتهم لشكل عربة ثروت باشا .. !

اشتراكى في وزارة ثروت

كان لى الشرف أن اكون احد واضعى تصريح ٢٨ فبراير . ثم كان لى الشرف ان اكون عضوا في وزارة ثروت باشا التي اعلنت استقلال مصر ، بعد اعلان هذا التصريح بخمسة عشر يوما

فقد صدر امر عظمة السلطان الى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بتأليف الوزارة في اول مارس من تلك السنة ، فتألفت برياسته ، ومن حضرات الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صدقى باشا (وزيراً للمالية) ، وابراهيم فتحى باشا (وزيراً للحربية والبحرية) وجعفر ولى باشا (وزيراً للأوقاف) ، ومصطفى ماهر باشا (وزيراً للمعارف) ، ومحمد شكرى باشا (وزيراً للزراعة) ومصطفى فتحى باشا (وزيراً للحقانية) وحسين واصف باشا (وزيراً للأشغال) وواصف سميك باشا (وزيراً للمواصلات) . . وكان الاساس الذى قبلنا عليه الوزارة فى ذلك الحين هو تصريح ٢٨ فبراير الذى أحدث فى الحالة السياسية تغييراً كلياً

ومما يجب أن يسجل للتاريخ أن جميع المحبين لمصلحة البلاد قد وقع منهم هذا التصريح موقعا حسنا اذ اجتازت مصر بمقتضاه طورا جديدا من أطوار حياتها السياسية ، وقطعت مرحلة من مراحل جهادها الوطنى كان لها أثرها ، ودلت الحوادث فيما بعد على أن هذا التصريح ساعد مصر على دخول المفاوضات ، وأتاح للوزارة أن تبدأ عهدا جديدا ، وأن تضع لنفسها دستورا على أحدث المبادئ الدستورية ، وأن تتصرف فى شئونها كدولة مستقلة ذات سيادة

لجنة الدستور

ومع أننا قمنا بما قمنا به فى هذا السبيل من خدمة وطنية دفعت المسألة المصرية مرحلة الى الامام ، فان وزارة ثروت باشا لقيت نقدا من خصومها السياسيين ، على أنها لم تكثرث بنقد الناقدين ، ولا معارضة المعارضين ، فسارت فى طريقها ، وأخذت تدعو ذوى الكفايات من جميع الهيئات للاشتراك فى وضع الدستور، فأبى فريق المعارضة تلبية الدعوة ، فمضت الوزارة فى خطتها ، واختارت لجنة من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون ، والرؤساء الروحانيين والاعيان. وكان رئيس هذه اللجنة حسين رشدى باشا ونائب الرئيس أحمد حشمت باشا

وعلى الرغم من مكانة أعضاء هذه اللجنة ، فقد سمته المعارضة (لجنة الاشقياء) وكانوا يرون أن يتولى وضع الدستور (جمعية وطنية) تنتخب لهذا الغرض

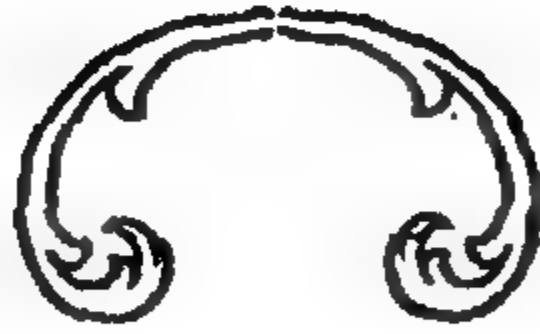
وهنا أحب أن أقول أن فكرة الجمعية الوطنية لم تأخذ بها لأن البلاد التى وضعت دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت فى ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية ، وحلت محلها سلطة مؤقتة على نحو ما حدث فى الثورة الفرنسية . وقد جرى العرف فى مصر على أن تصدر القوانين من ولى الامر وحده سواء أكان ذلك فى انشاء مجلس الوزراء ، وهو أول حجر فى وضع النظام الديمقراطى فى مصر أم فيما تلا ذلك من النظم . . على أن بلادا كثيرة كاليابان ، وإيطاليا ، والبرتغال ، والنمسا وضعت دساتيرها بالطرق العادية ، ولم تضعها جمعيات وطنية

أعمال وزارة ثروت

بقيت وزارة ثروت باشا حتى انتهت لجنة الدستور من وضعه . وكانت هذه اللجنة قد وضعت فى نص الدستور مادة بتلقيب جلالة الملك (ملك مصر والسودان) ، فقامت قيامة الانجليز وقالت صحفهم بأن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضة المقبلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكننا كنا نرى رأى اللجنة ، وأرسلت الوزارة مشروع الدستور كما هو الى اللجنة التشريعية ولما تعبأ بأية معارضة ، واستمرت فى حمل أعبائها بشجاعة

وتتلخص أعمالها فيما يأتى :

- ١ - ألغت الحماية ، وأعلنت أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة
 - ٢ - ألغت لجنة الدستور وتم فى عهدى وضعه وأحاله الى اللجنة التشريعية
 - ٣ - نجحت فى وضع أساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها
 - ٣ - نجحت فى وضع أساس ادارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها
 - ٤ - ألغت وظائف المستشارين الانجليز فى وزارات الحكومة ، ولم تستبق منهم الا مستشارى المالية ، والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الراى والمشورة
 - ٥ - أبطلت ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء
 - ٦ - أخذت فى احلال المصريين محل الاجانب فى وظائف الحكومة. ، وأرسلت بعثات لأوربا للتخصص
 - ٧ - أصبح الموظفون الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه
 - ٨ - وضعت قانون الاجراءات العسكرية التى اشترط الغاء الاحكام العسكرية ولو أن وزارة ثروت باشا اتيح لها أن تبقى مدة أطول فى الحكم لانتجت أكثر من هذا الانتاج مع جلاله وعظمته فى تلك الظروف العصيبة
- ومما يؤسف له أن البلاد فى ذلك الحين قد سممت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبب استقالتها . وتذكرنى هذه الدعايات بمثلها مما جرى بعد امضاء المشروع الاخير المسمى (مشروع صدقى - بيقن)
- وقد استقالت وزارة ثروت فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وتركت خلفها تراثا سياسيا مجيدا ..



لماذا حللنا مجلس نواب سنة ١٩٢٥؟

استقالت وزارة عبد الخالق ثروت باشا التي كنت أحد أعضائها في نوفمبر سنة ١٩٢٣ .. وكانت هذه الوزارة هي التي ألغت الحماية ، وأعلنت استقلال مصر ، وألغت لجنة الدستور ، وتم في عهدها وضعه ، وأحالته الى اللجنة التشريعية ، ونجحت في صيانتها أثناء وجودها من أن تعيث به العناصر الرجعية التي كانت ممثلة في بعض رجال السياسة والمستوزرين !..

وكان همنا نحن الثلاثة - عدلي ، وثروت ، وأنا - بعد استقالة هذه الوزارة أن يصان الدستور من أي عبث ، وأن يصدر سريعا ، وألا تنجح تلك العناصر في الحيلولة دون إصداره ، أو تعمل لتأخيره أو تعديله ، بحيث تضعف فيه الصبغة الديمقراطية .. وكان الانجليز وقتئذ متفاهمين معنا على الدستور . اذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادي للحكم .. ولم يكن بيننا وبينهم خلاف الا على المادة الخاصة بلقب (ملك مصر والسودان) لانهم كانوا يرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير

وفي هذا الوقت بذلت جهود في سبيل جمع كلمة الامة للقضاء على المساعي الرجعية التي كانت ترمى الى تأخير اصدار الدستور ، وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تصل الى تحقيق جميع أغراضها الا أنها أوجدت تفاهما عاما بين جميع الهيئات على محاربة الرجعيين والقضاء على محاولاتهم !

كيف سقطت في الانتخابات ؟

وقد نجحت مساعينا في الوصول الى اصدار الدستور سنة ١٩٢٣ ، ثم أعلنت الانتخابات لبرلمان سنة ١٩٢٤ فرشحت نفسي لمجلس النواب في دائرة سندابسط التي تتبعها بلدتي « الغريب » .. واذا ذاك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برياسة سعد زغلول باشا ، فرشح الوفد أمامي الاستاذ نجيب الغرابلي (نجيب الغرابلي باشا) وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا الا انه لم يكن ابن الدائرة، ولم يكن معروفا بها وكنت أعتقد أنني سأنجح في دائرتي لأن جهودي في خدمة بلادي ، وماضي في الجهاد واشتراكي في الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ، كان كل ذلك مما يضمن النجاح .. ولكن شخصية سعد زغلول في ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفي الوقت

نفسه جذابة غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها ، واجتاحت امامها كل شيء ، واصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالانبياء ، فلم افز في الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات، وسقطت امام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لاهل الدائرة .. !
ومن هنا استطيع ان اقول : ان الانتخابات لم تكن حرة .. ولا اقصد من ذلك انه كان هناك ضغط ادارى استعمل ضدى ، بل أعنى انه كان هناك ضغط نفسانى اوجدته شخصية سعد زغلول القوية. وهو والضغط الادارى سواء، فى بلد لم تصل بعد الى درجة النضوج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية ..
وربما يسال سائل هذا السؤال : لماذا لم أعين فى مجلس الشيوخ ما دمت قد سقطت فى انتخابات النواب ؟ وجوابى عن هذا السؤال هو : انه لو حدث ذلك وعينت فى الشيوخ بعد سقوطى فى النواب لحمل هذا التعيين على انه تحد للراى العام .. ثم لانتس انه كان هناك فريق رجعى ذو نفوذ لا يحب اولئك الذين كانوا السبب فى قيام الدستور !..

فى وزارة زيور باشا

على الرغم من سقوطى فى الانتخابات ، وعدم اشتراكى فى البرلمان انا والذين حصلوا على الاستقلال والدستور ، فاننى كنت مرتاحا لهذه المرحلة الاولى التى فازت بها البلاد .. وقد لزمت وقتئذ الحياء ، فلم أشارك فى أى نشاط سياسى طوال مدة قيام وزارة المغفور له سعد زغلول باشا فى الحكم ، حتى وقعت كارثة مقتل السردار - واقول « كارثة » - لانها كادت تعصف باستقلال البلاد ، وتضيع علينا ما كسبناه ! ولهذا حين دعيت للاشتراك فى وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد لم اتردد فى القبول لانى شعرت ان من واجبى فى هذه الظروف ان اساهم فى انقاذ البلاد من ورطتها وان اعمل على صيانة استقلالها
وقد توليت فى تلك الوزارة شؤون وزارة الداخلية ، وكانت مسئوليتها عظيمة بعد تلك الكارثة وفى ابان الاضطرابات الشديدة ، وكان همى ان يعود الامن الى نصابه ، كما كان من اول واجباتى ان أعنى بالقبض على قتلة السردار ، لانه لو لم تفعل ، او لو قصرنا فى ذلك ، لازدادت الحالة سوءا بيننا وبين الانجليز .. خصوصا وقد نص عليه الانذار البريطانى الموجه لسعد باشا ، فضلا عن انه كانت هناك ايد اجنبية تعمل لهدم الاستقلال ، وضياع حقوق مصر والسودان

حفظت لمصر سودانها !

وقد كان الانجليز يريدون ان يتخذوا من مقتل السردار ذريعة لفصل السودان عن مصر فصلا تاما . وقد تضمن انذارهم لحكومة سعد باشا « صدور الامر فى خلال ٢٤ ساعة بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة ووالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر البراءات للضباط ! »

ورأى زيور باشا ان يوكل الى وقتئذ بعض المهام خصوصا « السودان » . وكان الانجليز يريدون ان يتمادوا فى فصله عن مصر ، علاوة على ما فعلوا من طرد الجيش المصرى ، وقطع علاقاتنا العسكرية به ، والاستقلال بادارة شؤونه ، فلم يبق لنا من العلاقات معه الا تلك العلاقة المالية الخاصة بمبلغ العجز فى ميزانية السودان الذى تدفعه مصر سنويا ، ومفروض ان ميزانية السودان شىء مقرر لمصلحة اخواننا

السودانيين فأراد الانجليز قطع هذه العلاقة أيضا حتى لا تصبح لمصر أية صلة به ، ولا أية حجة لها للتدخل في شؤونه !

خفت من عاقبة هذا العمل الذي ينظر اليه في ظاهره كأنه لمصلحة مصر ، وهو في الواقع حجة عليها ، ومضر بمستقبل مصالحها وحقوقها في هذا القطر ، فعملت على بقاء هذا المبلغ الذي تدفعه مصر للسودان ، والذي لا يؤثر في ميزانيتها تأثيرا يذكر . وقد نجحت في ذلك ، واعتبرته فوزا لمصر ولو أنه نظر الى هذه المسألة من الآخرين بالنظرة الحزبية التي تقلب الحق باطلا ، والباطل حقا .. !

مصر والري في السودان

وكان الانجليز في انذارهم البريطانى قد طلبوا فيما يختص بالسودان توسيع مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة من ثلثمائة الف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .. !

فردت وزارة سعد باشا قبل استقالتها على هذا الطلب بأنه سابق لاوانه لانه طبقا للتصريحات المتكررة يجب ان تحل هذه المسألة باتفاق الطرفين ، وقد بعث المندوب السامى اللورد اللنبى الى الوزارة في نفس اليوم بمذكرة ينبئها بأنه قد ارسل الى حكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة الى مقدار غير محدود .. !

وقد كانت مهمتى التي وكلها الى زيور باشا صعبة، وكانت مسألة السودان شائكة، وكلما خرجنا من صعوبات وضعوا امامنا صعوبات أخرى . ولكننى استطعت في تلك الظروف العصيبة ان احصل على تأكيد من الحكومة البريطانية بأنها لا تنوى مطلقا الافتئات على ما لمصر من حقوق تاريخية وطبيعية في مياه النيل . وبعث اللورد اللنبى الى الوزارة بخطاب رسمى يعترف بهذه الحقوق ، ويقول فيه :

« على ان الحكومة البريطانية اثباتا لحسن نيتها ، مستعدة لاصدار تعليمات الى حكومة السودان بالا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسعا لا حد له . على ان تؤلف لجنة خبراء من المستر كاتنر كيرير رئيسا ، وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين ، والمستر ر . م . ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ، ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من الحكومة المصرية» .. وقد اجتمعت اللجنة باتفاق الحكومتين في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ للدرس واقتراح القواعد التي يمكن اجراء الري بمقتضاها . .

والنتيجة من كل ذلك ان حقوق مصر في مياه النيل تم بشأنها اتفاق حفظ لمصر كل هذه الحقوق ووقع في ذلك معاهدة هي القائمة حتى الآن

لماذا حللنا مجلس النواب سنة ١٩٢٥ ؟

لا انكر اننا في وزارة زيور باشا قد اقدمنا على اجراءات جريئة املتها علينا الظروف العصيبة في ذلك الحين ، وشجعنا عليها خوفا على استقلال البلاد من ان يعصف به عاصف ، او تنتهز الفرصة - فرصة الاضطرابات - لهدمه . وكنا نرغب بكل اخلاص ان ندخل في دور من الهدوء وتحسين العلاقات بيننا وبين الدولة المحتلة

وكان الوفد يعتبر في ذلك الحين عدوا متحديا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار الذي اتهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد ، لذلك اقدمنا على تعديل قانون الانتخابات . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت شخصية سعد كما قلت شخصية

جبارة غمرت البلاد ، ففاز الوفد في هذه الانتخابات بالاغلبية ، ولو انها لم تكن ذات خطر ، ولما انعقد مجلس النواب واجريت انتخابات الرئاسة فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتا ضد عبد الخالق ثروت باشا الذي فاز بخمسة وثمانين صوتا ، فرأينا ان هذه النتيجة في المجلس ستدفعنا الى سياسة بعيدة عن أن تحقق الهدوء الذي كنا ننشده في ذلك الحين

لهذا اقدمنا على حل هذا المجلس رعاية للمصلحة الوطنية العليا ^١ ريثما نعيد العلاقات الحسنة الى نصابها حتى نصل بالبلاد الى ما ننشده لها من خير في جو هادئ يسوده التفاهم وعدم العنف

ومن ذلك يتبين ان هذا الاجراء لم يكن انجليزيا ، بل كان اجراء من الجانب المصرى فقط

واحة جغبوب

في اواخر سنة ١٩٢٥ اجرت بيننا وبين الطليان مفاوضة لانهاء مسألة الحدود الغربية والبت في امر واحة جغبوب، فتألفت من الجانب المصرى لجنة برياستى، وتألفت لجنة من الجانب الايطالى برئاسة المركز نجروتو كامبيازو . وقد توقفت المفاوضات غير مرة بسبب اختلاف وجهتى نظريتين .. وبعد خروجى بالاستقالة من وزارة زيور باشا رأت الحكومة أن امضى في مفاوضاتى الخاصة بالحدود ما بين ايطاليا ومصر ، لأنى كنت قد الممت باطرافها ، بل ذهبت الى ايطاليا لمقابلة موسولينى بشأنها ، فكانت النتيجة في آخر الامر أن جرى الاتفاق الذى صورته السياسة الحزبية بصورة سوداء كعادتها

كان هم مصر في هذا الاتفاق أن تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التى تعلو السلوم والمنطقة التى حولها الى بلدة بردية غربا . وكان الايطاليون قد احتلوا هذا المكان الذى يشرف على هذه المدينة المصرية ، فكانت هذه المنطقة هى التى تهم مصر ، لأنها تشرف على اراضيها ، ولأنها هى الطريق الذى يستطيع أى غاصب أن يدخل منه البلاد المصرية من جهة الغرب ، اما الطليان فقد كان يهمهم أن يحتفظوا بواحة جغبوب التى بها ضريح للسنوسيين تنبعث منه حسب اعتقادهم تعاليم ضد سياستهم وحكمهم في طرابلس تخلق لهم المشكلات. وهذه الواحة لاتزيد مساحتها عن عشرة أفدنة، وكان من حججنا في ملكية مصر لها أن انجلترا نفسها اعترفت في مدة الحرب العالمية الاولى بملكيتها لمصر في معاهدة شاليوت التى عقدها مع السنوسيين

اما حجة الطليان فهى انهم ورثة الاتراك في ولاية طرابلس وواحة جغبوب داخله ضمن هذه الولاية ، وانه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العلية كان الولاة الاتراك يعدونها ضمن اعمال طرابلس ، بل أن بعض الكتب الجغرافية المقررة في مدارس وزارة المعارف المصرية وضعت جغبوب في خريطة طرابلس، وتلك الكتب راجعتها لجنة من هذه الوزارة واعتمدتها .. ولست أريد الخوض في تفاصيل هذه المفاوضات لطولها واحتدام مناقشتها ، ولكن المهم في النتيجة ، فقد كانت هذه الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العسكرية ، ولكن الاهمية كلها في الشمال ، وفي المنطقة المشرفة على السلوم .

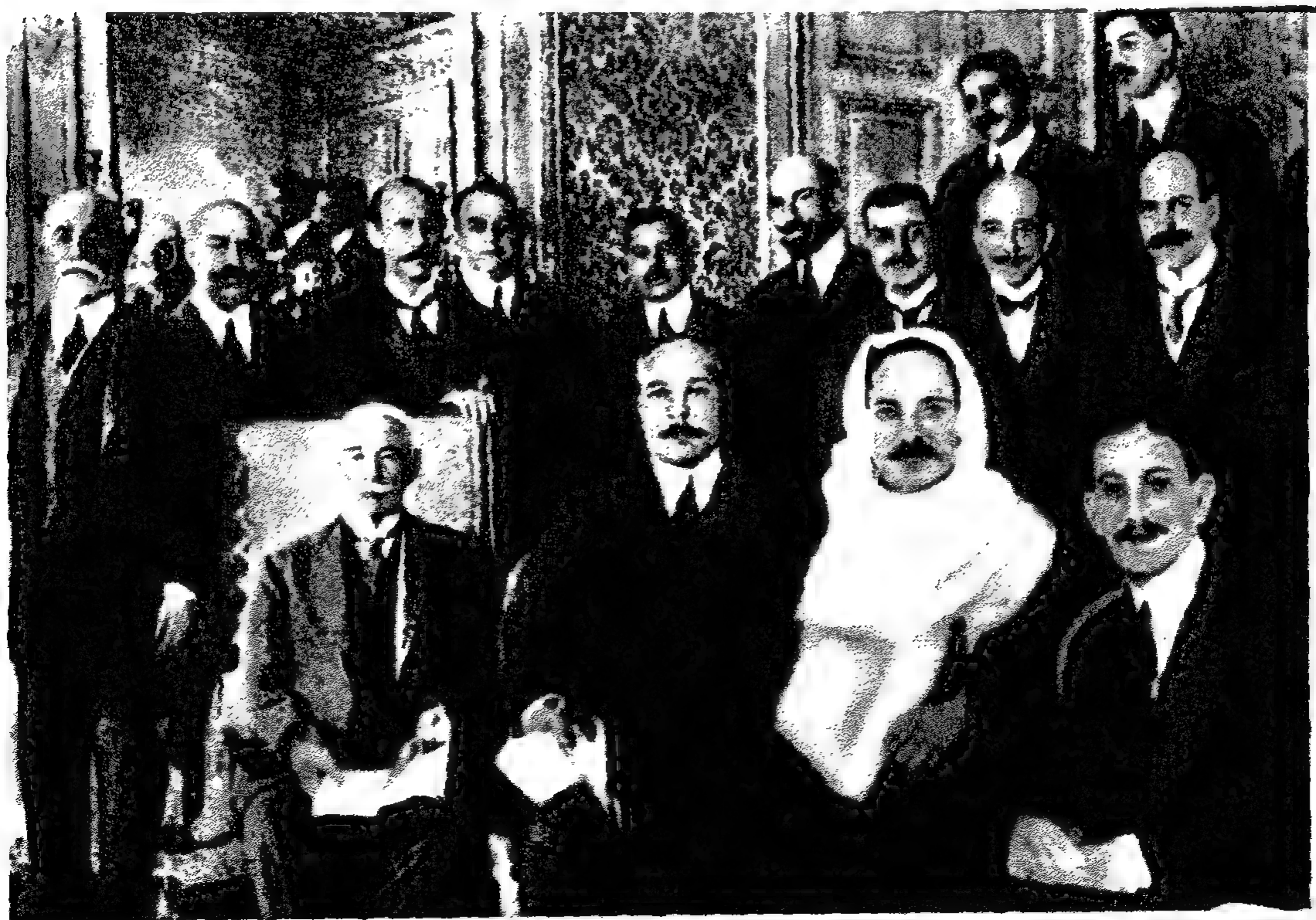
وقد نجحنا في الحصول عليها من الطليان الذين كانوا يحتفظون بها حتى ذلك الحين . وقد برهنت الحرب العالمية الأخيرة على أهميتها العسكرية وعلى صدق نظريتنا في هذا الاتفاق ، ولو انه نظر اليه في حينه بالنظرة الحزبية التى تعكس الاوضاع



الخديو عباس خارجاً من مرآى الحكام العام للسودان ، حين زيارته للسودان سنة ١٩٠٢



صورة تاريخية تجمع بين الزعماء الاربعة : سعد زغلول باشا ، والي يساره اسماعيل صدقي باشا ،
لمحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا .. وهم معتقلون في جزيرة مالطة في فجر الحركة الوطنية



أعضاء الوفد المصري أثناء وجودهم في باريس ، ويرى سعد زغلول باشا ، وقد جلس الي يساره محمد علي
علوية باشا ، فحمد الباسل باشا ، فسينوت حنا بك .. والواقفون - في الصف الاول - من اليمين :
مصطفى النحاس باشا ، فاسماعيل صدقي باشا ، فحافظ عفيفي باشا ، فعلى رمضان بك ، فمحمد محمود
باشا ، فعيد اللطيف المكياني بك ، فاحمد لطفي السيد باشا ، فجورج خياط بك ، فعلى شعراوي باشا

صداقتى لسعد باشا

لم تستمر وزارة زيور باشا طويلا ، فقد استقالت في ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ . وكنت قد بعثت باستقالتى منها قبل ذلك وأنا في مصيفى بفيشى على اثر الخلاف الذى وقع بين نائب رئيسها يحيى ابراهيم باشا ، وعبد العزيز فهمى باشا بسبب كتاب (الاسلام وأصول الحكم) . وكان من أهم العوامل في استقالتها قيام الائتلاف بين الوفد برياسة سعد زغلول ، والاحرار الدستوريين برياسة عدلى باشا . وقد اسفر هذا الائتلاف عن قيام برلمان سنة ١٩٢٦ . وكنت أحد أعضائه . وعهد الى برياسة اللجنة المالية فيه . فبذلت مجهودا نال تقدير رئيس المجلس سعد زغلول باشا وأعضائه ، حتى أنه رحمه الله شرفنى بأن نزل من كرسى الرئاسة الى منصة الخطابة ووقف يمتدح هذا المجهود طويلا

والواقع أن زمالتى بالمرحوم سعد باشا في مجلس النواب وفي فجر الحركة الوطنية واثناء اعتقالنا في مالطة كانت تمتاز بالصدقة وحسن التقدير ، وكما كنت اعترف بشخصيته العظيمة ، كان يشرفنى دائما بعطفه وتقديره . ولما سافر للاصطياف في مسجد وصيف ، وكانت (محادثات ثروت باشا - تشمبرلن) قائمة ، كان يبعث الى دائما للتشاور فيما يصله من انباء هذه المحادثات ، واذا ما انقطعت عنه الانباء سألنى عنها نظرا لعلاقتى الخاصة بثروت باشا . وكنت وقتئذ في بلدى (الغريب) المتاخمة لمسجد وصيف ، فكان يصر على أن أزوره يوميا . واذا ما تأخرت عنه دعانى بالتليفون .

وقد توفي رحمه الله ونحن أصدقاء ، يغمرنى بتقديره ، واضمر له كل حب واعجاب، واحتفظ له حتى الآن بأجل الذكريات



سعد .. عدلى .. ثروت .. كما عرفتهم

انتهيت فى الكلمة السابقة الى سنة ١٩٢٧ واهم حادث فيها كان فقد البلاد لزعيمها العظيم سعد زغلول ، وقد مر بك كيف كان اتصالى به ، وصداقتى له ، كما مرت بك زمالتى للمرحومين عدلى يكن باشا وثروت باشا وصداقتى لهما واشتراكى معهما فى الحكم والمفاوضات ، وتصريح ٢٨ فبراير . ولعل من المفيد للجيل الحاضر، وقد وصلت الى هذه المرحلة من الذكريات ان اقول كلمة فى كل من هؤلاء العظماء الثلاثة

سعد زغلول

كان سعد زغلول عند ما عرفته اكبر منى سنا ، واعلى مركزا ، فكانت علاقتى به فى بادىء الامر علاقة صغير بكبير ، فقد كنت فى اوائل حياتى مساعدا للنيابة بينما كان هو مستشارا فى الاستئناف ، ثم اتصلت به فى الحركة الوطنية ورافقته فى الاسر ، بل تمتعت بتقديره وعرفت من صفاته ما يعرفه الصديق عن صديقه، فشهدت فيه من كرم النفس ولطف الشمايل، والترفع عن الصفائر ما جعله محل احترام اصداقائه وحبهم له وتعلقهم به . هذا الى شخصيته القوية ، وزعامته الوطنية التى كانت تسيطر على الجميع

كان سعد زعيما وطنيا بكل ما تؤديه هذه الكلمة من المعانى . ولو ان كلمة « زعيم » لا تمنع انه كان سياسيا قديرا ، وقائدا ماهرا فى اوقات الشدائد ، وربانا بارعا صارع الانواء والامواج وواجه الاخطار ، فلم تؤثر فى عزيمته ، ولم تزعزع من جبروت نفسه وارادته

وكانت شجاعته وبلاغته وسعة اطلاعه وكثرة تجاربه مما هيا له التأثير العميق بين الجماهير ، فاشتد حبها له ، واعجابها به ، وانقيادها لكل مايبدىه من رأى ، واصفاؤها لكل ما يهتف به من قول ، فامتلك الافئدة والنفوس ، وبقي طول حياته الزعيم الاكبر صحيح اننى اختلفت معه ، وصحيح انه كان للرجل اخطاء . ومن ذا الذى لا يخطئ . وصحيح انه كانت فيه عيوب ، ولكنها كما يقول الفرنسيون ، العيوب التى تلازم الصفات الكبيرة . وقد قيل عنى فى باريس ما دعاه الى تصديق عبارات القاها اليه بعض الواشين ، ولكن عندما تلاقينا ووقف على الحقيقة لم نلبث ان تفاهمنا . ولم يكن بينى وبينه فى بعض المواقف الا ما يكون بين رجلين مختلفين فى الرأى لمصلحة بلدهما ، فكنت اجله كل الاجلال ، وكان يشملنى بتقديره ، حتى اذا زالت اسباب الخلاف عاد اتصالنا وتعاوننا معا . وقد بقى الاحترام والاجلال من جانبى ، والمطف والتقدير من

جانبه حتى توفي رحمه الله . وكانت اخريات ايامه تمتاز فيما يختص بشخصي بعطف شامل ، بل بمحبة فائقة . فاذا ذكرته تمثلت أمامي مواهبه العظيمة التي فقدناها وخسرتها مصر من كل الوجوه

عدلى يكن

شرفنى عدلى باشا بصداقته ومحبته، وكان كسعد باشا يكبرنى سنا ومركزا ، وقد كان وكيلًا معينًا للجمعية التشريعية ، وكان سعد وكيلًا منتخبًا ، وكان رئيسًا للوزارة التي فاوضت اللورد كيرزون ، وكنت وزيرًا فى تلك الوزارة. ومع انه رجل تعلم تعليم اولاد الذوات فى القرن التاسع عشر ، ولم يكن يحمل شهادات عالية ، ولكنه عاش طويلا فى فرنسا ، ومرت به تجارب كثيرة ، وخالط كبار القوم. وكان فى مبدأ حياته سكرتيرا لنوبار باشا رئيس الوزارة المصرية فى عهد الخديوين ، وتقلب فى عدة مناصب مما اتاح له أن يشهد حوادث عدة ، ويستفيد منها فى سداد الراى وقوة الحكم وبعد النظر

كان عدلى باشا سياسيا حكيما ، بل هو فى راى من اكبر رجال السياسة . وكان على الرغم من ترفعه ومظهره الذى لا يدل على عزم وهمة ، صاحب ارادة قوية، وهمة عالية . . وكانت صفته الكبرى اتزانه وصنحة حكمه على الاشياء،لانه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات اذا شرع فى اتخاذ قرار فى أى موضوع

وقد امتاز عدلى رحمه الله بالترفع عن الخصومات الحزبية الرخيصة، ومع انه ترأس حزبا ، فلم يكن رجلا حزبيا بل كان رجلا قوميا عاما ، ولم تدفعه حزبيته فى يوم من الايام الى مخاصمة أحد ، أو الى الدخول فى جدال شخصى — هذا الى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والارشاد ، وكان يؤثر العمل المفيد الهادى بعيدا عن التأثير بالعواطف ، أو الاندفاع مع اهواء الجماهير . ولم تكن وطنيته تسمح بالتفريط فى أى حق من حقوق بلاده ، وقد رايت كيف كان موقفه من مفاوضاته مع اللورد كيرزون ، وكيف رفضها وطلق الوزارة باباء وشمم

عبد الخالق ثروت

أما المرحوم ثروت باشا ، فماذا أقول فيه ، وقد كان زميلا وصديقا لى منذ الصبا ، ومنذ كنا تلميذين فى مدرسة الحقوق ؟ ! كان يسبقنى بسنتين ، وقد عشنا صديقين ورفيقين طول الحياة ، وكان شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ . ولا أذكر اننى رايت شخصا فى ذكائه والمعيته ، وقد أتاحت له ثقافته العالية وسعة اطلاعه أن يكون على جانب عظيم من الالمام باللغات العربية والفرنسية والانجليزية ، وان يكون كاتبًا بليغا ، ومشرعا قانونيا من الطبقة الاولى ، ودستوريا من الطراز الاول

ولى ان أقول اليوم انه لما قبلت الحكم فى سنة ١٩٣٠ ، كان قد سبق لى التفاهم معه قبل وفاته فى شأن تعديل الدستور حتى نتفادى ما يسمح به هذا الدستور من طغيان الاكثريات على الاقليات . وقد وافقنى على ذلك ، وأعتقد انه لو كان حيا فى ذلك الحين لكان أميل الى التعديل منه الى الاجراء الذى قامت به وزارة محمد محمود باشا من وقف الدستور والحياة النيابية لعدة سنوات

وكان ثروت باشا الى علمه وفضله جم التواضع ، راغبا عن المظاهر ، وكان من طبقة اولئك الرجال ذوى الكرامة الذين لا يسعون وراء الحكم ، بل ان الحكم هو الذى يبحث عنهم ويسفى اليهم . .

وكانت وطنيته صافية صريحة لا شائبة فيها ، بل كان متعصبا فى وطنيته وفى التمسك بحقوق امته ودستور بلاده . وقد لاقت وزارته الاولى نهايتها فى نوفمبر

سنة ١٩٢٢ بسبب موقفه الوطنى الحازم امام العناصر الرجعية التى كانت تحاول الكيد للدستور . وكادت وزارته الثانية تستقيل بسبب أزمة المفتش العام الانجليزى للجيش المصرى واصرار ثروت باشا على موقفه من الغاء منصب هذا المفتش ، حتى ان المرحوم سعد زغلول باشا - وكان وقتئذ رئيسا لمجلس النواب ايام الائتلاف - طلب منى أن أسعى لديه بما لى من صداقة معه ليخفف من غلوائه فى هذا الظرف الدقيق ولصديقى المرحوم ثروت باشا من المواقف الوطنية الاخرى ما يشهد بحرصه الشديد على مصلحة بلاده وتضحياته فى سبيل خدمتها . واذكر انه رفض رئاسة الوزارة حين عرضت عليه فى فجر الثورة الوطنية سنة ١٩١٩ بعد استقالة رشدى باشا لعدم سماح الانجليز للوفد المصرى بالسفر الى مؤتمر الصلح ، وذلك على الرغم من صغر سنه وعلى الرغم مما لهذا المركز من مقام عظيم ، وبخاصة فى نظر الشباب مما كان محل اعجاب سعد باشا فى ذلك الحين

أزمة المفتش العام

ولا بد لى من أن أقول كلمة عن أزمة المفتش العام لعلاقتها بثروت باشا وبتصريح ٢٨ فبراير الذى كان لى شرف الاشتراك فيه ، فقد حدث أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش الغاء منصب السردار سبنكس باشا لتنافيه مع مسئولية الوزير امام البرلمان ، وتحسين اسلحة الجيش وادواته ، وترقيصة التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض اعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال مجلس الجيش الانجليزى ، فاتصل نيا هذه الاقتراحات بدار المندوب السامى ، وكان وقتئذ اللورد جورج لويد ، فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحربية فى مصر ، وحظى بمقابلة جلالة الملك فؤاد ، وتبدلت بينه وبين ثروت باشا المقابلات ثم قدم مذكرة الى الحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية . وتتلخص هذه المذكرة فى أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى منع تدخل أية دولة أجنبية فى شؤون مصر يجعل لانجلترا حق الاشراف على الجيش المصرى ، ورد ثروت باشا بأنه كان من الدين اشتغلوا فى جميع ادوار تصريح ٢٨ فبراير ، ولم ترد مسألة الجيش البتة فى أى نص منه ، ولا فى أية مفاوضة من مفاوضاته ، ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها . فلم تترجح بريطانيا الى هذا الرد ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه ، فأرسلت بريطانيا ثلاث بوارج الى الميساه المصرية بقصد التهديد ، والحقيقة ان هذه المظاهرة البحرية لم تكن تنطوى على شيء من الكياسة السياسية !

وقد ألقى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم تصريحا عن مسألة الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فرأيت من واجبى أن أوجه الى رئيس الحكومة المصرية سؤالا فى هذا الشأن وفى شأن البوارج الانجليزية . ولا أفشى سرا اذا ما قلت الآن انه سؤال متفق عليه مع ثروت باشا ، وقد قلت فيه : « . . . انى أشعر بأن الشعب المصرى - وقد أظهر بلسان ممثليه المرة بعد المرة شدة رغبته فى دوام حسن التفاهم مع الدولة الانكليزية - يتولاه الألم كله اذ يرى أن حرصه على ذلك التفاهم قد قوبل من الحكومة البريطانية بذلك الاجراء الذى لم تجر العادة به الا بين المتخاصمين

» واما بيان وزير الخارجية البريطانية ، فلا يخفف من وقعه غير الشعور بأنه لم تصل اليه بعد كل الحقائق التى يمكن أن يبنى عليها حكم صحيح . . . والذى زاد من ألم كل مصرى فى الآونة الحاضرة ما جاء فى بيان وزير الخارجية من أن ارسال البوارج الحربية

قد بنى على ما اعتقدوه من أن هناك مجهودات ومساعي تبذل لاثارة اضطراب سياسى يعرض ارواح الاجانب ومصالحهم لأكبر الخطر ..

« وإذا كان فى هذه المأساة - كما هو الشأن فى أكثر النوازل - ما يبعث على بعض التسلية فقد يكون فيما صرح به وزير الخارجية البريطانية من الرغبة فى أن تسوى المشكلة الحاضرة بطريقة ودية تصون مصالح الحكومتين .. وانى اذا وجهت اليوم سؤالى الى دولة رئيس الوزراء بشأن ما تنويه الحكومة تلقاء الحوادث الحاضرة ، فانى لا أشك لحظة فى أن الموقف الذى ستتخذه حكومتنا الدستورية سيكون كما عودتنا موقف حزم وحكمة يتجلى فيه التصميم الاكيد على المحافظة على مصالح البلاد »

وقد رد ثروت باشا على ذلك ردا سياسيا حكيما. ثم أعقبت هذه الازمة زيارة جلالة الملك لانجلترا ، فكان من شأن هذه الزيارة أن تبددت السحب التى ظهرت فى جو العلاقات المصرية الانجليزية ، وساعدت ثروت باشا على الدخول فى محادثات شخصية مع السير أوستن تشمبرلن للوصول الى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية لتسوية المسألة المصرية من جميع الوجوه . وقد أدت هذه المحادثات الى ما سمي « مشروع ثروت - تشمبرلن » ، وكان رأيى فيه وقتئذ انه خطوة الى الامام بعد تصريح ٢٨ فبراير وكانت السيطرة الانجليزية ما زالت مهيمنة على البلاد ، والانجليز هم أصحاب الحل والعقد ولم تكن المسألة المصرية - فى هذا الوضع - بالتى تحل طفرة واحدة بل بتفاهم يتلوه تفاهم ...

وكانت سياسة ثروت باشا ستؤدى الى افول نجم اللورد جورج لويدي - وقد كان نجمه ساطعا - ولكن مع الأسف فقد كانت السياسة الحزبية له بالمرصاد !



كيف توليت الوزارة سنة ١٩٣٠م؟

وقفت بكم في الكلمة السابقة عند استقالة المرحوم عبد الحالق ثروت باشا بسبب فشل مشروع ثروت - تشمبرلن. وقد كان من أهم أسباب هذا الفشل موقف أصدقائه الأحرار الدستوريين منه وخذلانهم له ، حتى لقد عقدوا في ذلك مؤتمرهم الإداري كما هي العادة . وقد خلفه في الوزارة الائتلافية مصطفى النحاس باشا ، ولكن وزارته لم تعمر غير أربعة أشهر وتسعة أيام ، وأقيمت في أزمة قانون محاكمة الوزراء

صدق لا محمد محمود

كانت الرغبة متجهة الى اختياري لتأليف الوزارة على اثر اقالة النحاس باشا في يولييه سنة ١٩٢٨ . وخطبت في ذلك خطابا شبه رسمي ، وتهيأت لتأليفها ، بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياري ليتعاونوا معي . وكان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو اللورد جورج لويد ، وكان من الطبيعي ان يكون أميل الى شخص تربى في إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة ، والمدرسة الانجليزية الواحدة ، وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة

وفي مساء ٢٦ يولييه من تلك السنة بينما كنت منتظرا في بيتي الدعوة الى القصر خطبت بالتليفون بالقرار الجديد

جاءت وزارة محمد محمود باشا ، وكان هدفها ان تقضي على الاوتوقراطية البرلمانية التي اتاحها دستور سنة ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الاقلية فاستقر الرأي عندها على ان تؤجل الحياة النيابية وتوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فأصبحت البلاد بذلك تحكم حكما غير برلماني



لم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلا ، فقد استقالت في اكتوبر سنة ١٩٢٩، وخلفتها وزارة المرحوم عدلي يكن باشا الثالثة ، وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا ، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة أشهر و١٨ يوما واستقالت في يونيه سنة ١٩٣٠ على اثر عدم نجاحها في مفاوضات هندرسون

شروطي لتأليف الوزارة

كان اللورد جورج لويد قد نقل الى انجلترا وحل محله في مصر سير برسي لورين ، وكان المندوب السامي الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسي ممتاز بالمرونة . . وفي اليوم الذي استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلني زكي الابراشي باشا في نادي محمد علي ، ونقل لي رغبة الملك فؤاد في دعوتي لتأليف الوزارة الجديدة ، فرجوته ان يبلغ جلالته ما يأتي :
« انني افخر بثقة جلالته بي ، ولكنني اود ان اخبره انه اذا تم اختياري لهذا المركز الخطير فستكون سياستي ان احو الماضي بما له وما عليه ، وان انظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأيي في الدستور واستقرار الحكم »

فنقل زكي الابراشي باشا ذلك الى جلالة الملك ، ثم عاد فأبلغني ارتياح جلالته الى هذه السياسة ، وتم تعييني لتأليف الوزارة ، فأخذت في اختيار زملائي وخاطبت بعض اصدقائي من المستقلين والاحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد . وكنت انتظر من الاحرار الدستوريين ان يتعاونوا معي ، فرفض محمد محمود باشا ، فذهبت اليه أنا وعلى ماهر باشا وتحدثت معه في ذلك وافضيت اليه بأنني جئت لنفس الغرض الذي الف هو وزارته من أجله سنة ١٩٢٨ مع اختلاف في الطريقة والاسلوب ، وعاهدته أمام بعض زملائنا على ان اترك الحكم بعد أداء رسالتي وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص :

« اني عابر سبيل ، ومتى انتهت مهمتي في القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة »
فاصر محمد محمود علي موقفه ، وأبى ان يتعاون معي ، فسمحت لنفسي ان اتجه الى بعض رجاله ، فانضم الي منهم حافظ عفيفي باشا مستقلا عن الاحزاب ، وتالفت وزارتي في ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ مني للرياسة والداخلية والمالية ومن حضرات الآتية أسماؤهم :
« محمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية » و « عبد الفتاح يحيى باشا للحقانية »
و « حافظ حسن باشا للاشغال والزراعة » و « علي ماهر باشا للمعارف العمومية »
و « محمد حلمي عيسى باشا للاوقاف » و « حافظ عفيفي باشا للخارجية »

بين وبين سير برسي لورين

وبعد ان اخترت زملائي استأذنتهم وتركتهم في منزلي ريثما اقابل المندوب السامي البريطاني سير برسي لورين ، للتحدث معه في بعض الشؤون السياسية . وقد ابلغته في هذه المقابلة نأ تكليفى بتأليف الوزارة ، ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله هذا النبا فقال سعادته :

— اننى لا اعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى ارى انك اتيت في وقت غير مناسب !

فقلت له : ولماذا ؟

فأجاب : لاننى امضيت نحو شهر في مفاوضة زعماء الاغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان املى ان نجد المخرج للوصول الى اتفاق

فقلت له ، اننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة ، وقد ساهمت في تصريح ٢٨ فبراير بل انى احد واضعيه، وقد سبق لى ان كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة ١٩٢١، وفى الامكان ان استأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلا . .

قال : ما دام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لى على ذلك !
وخرجت من دار المندوب السامي الى حيث زملائي في منزلي ، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا ، ولما عدت اخبرتهم بما حدث

المعارضة وتأجيل البرلمان

كان لابد لى لامهد للنظام الجديد الذى جئت لاننشائه ان أوجل البرلمان ، فأجلته شهرا كما يسمح بذلك الدستور . وكان من المنتظر ان يقابل هذا الاجراء بمعارضة شديدة من جانب الاغلبية المسيطرة على المجلسين فى ذلك الحين ، ولم اكن أنتظر ان تكون هذه المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسى الحكم ولكن حدثت للأسف حوادث مؤلمة سواء فى مصر او فى الاسكندرية او بعض مدن الريف ، ولم يكن للحكومة حيلة فيها الا المحافظة على النظام ، ومنع العابثين من الاخلال بالأمن ، وتحدى القوانين . وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من اعمال لا تتفق ومصلحة البلاد ، فقد استطعت وقتئذ ان احافظ على هيبة الحكومة ، وان اقضى على الاضطراب

موقفى من الانجليز

ومع ان الاضطرابات التى حدثت فى اوائل هذا العهد كانت فرصة سانحة لبعض المفرضين للخط من كفاية الحكومة المصرية ، والعمل على الاستفادة منها بتحريض بريطانيا على التدخل بحجة حماية ارواح الاجانب واموالهم ، فقد استطعت ان أعالج الموقف بما حفظ للبلاد حقها وكرامتها ، واذكر فى ذلك انه فى خلال هذه الاضطرابات بعث المستر بيلى رئيس الاتحاد البريطانى فى مصر خطابا الى المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية يندد فيه بسياسة اللين مع مصر ، ويشير الى ان هذه السياسة قد أفقدت بريطانيا هيبتها بين المصريين ، ويطلب بقتل باب المفاوضات ، ويتعين مجلس استشارى لتقوية مركز المندوب السامى البريطانى

وقد اعقب ذلك ان سال المستر بلدوين زعيم المحافظين المستر ماكدونالد فى ١٦ يوليه بمجلس العموم عما اذا كان لديه تصريح يلقيه عن الحالة فى مصر ، فألقى تصريحاً جاء فيه :
« لما ظهرت بوادر الازمة الدستورية الحالية فى مصر ارسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها الى المندوب السامى ان يراعى فى خطته الحياد الدقيق التام . وان كانت قد تركت له الحرية - دون الخروج عن هذا الموقف - ان يذكر الفريقين بالجو الطيب الذى انتهت فيه مفاوضات المعاهدة

« وقبل ان تصل الى لندن الانباء التى يؤسف لها عن حوادث الاسكندرية كانت التعليمات قد ارسلت الى المندوب السامى لكن يبين بصريح العبارة ان حكومة جلالتيه لاتنوى ان تتخذ اداة ما للاعتداء على الدستور المصرى . وعلى ذلك لا يمكن ان يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب

« ونظرا للحوادث التى وقعت أمس ارسلت التعليمات الى المندوب السامى ليبلغ دولة صدقى باشا اننا لا بد ان نعهده مسئولاً عن حماية ارواح الاجانب وممتلكاتهم فى مصر . وقد كلف السير برسى لورين ايضا بان يبلغ النحاس باشا انه يجب ان تحل مشاكل مصر الداخلية دون ان تتعرض ارواح الاجانب للخطر ، واننا نعهده كذلك بمسئولا مع الحكومة .. ! »

ردى على التبليغ

عجبت لهذا التصريح من رئيس وزارة مسئول ، وزاد عجبى لهذا التبليغ الذى ارسلته الى الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامى واشركت فيه النحاس باشا فى المسئولية مع انه بعيد عن الحكم . فأسرعت بالرد على هذا التبليغ بما اسجل للتاريخ خلاصته فيما يلى :

« ترى الحكومة المصرية في التبليغ الذي تفضلتم بإرساله الى ، ان الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية اخيرا لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية ، مقتضيات الحياد الدقيق فان ذلك التبليغ في الحين الذي يشير فيه الى تصريح ٢٨ فبراير ، ويراها مانعا كل تدخل في مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بان الحكومة لا تنوى ان تكون اداة للاعتداء على الدستور . وقد يكون لاعلان نية الحكومة البريطانية محل لو ان الحكومة المصرية التمسست معونتها في تنفيذ ذلك الفرض ، ولكنها لم تفعل وما كان لها ومصر دولة مستقلة ان تفعل ذلك

« فذلك الاعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن ان يؤول الا على انه تدخل بمعنى معين في تلك الشؤون الداخلية التي لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق في التصرف فيها

« وقد ذكرت لسعادتكم - واتشرف بان أعيد ما ذكرت - بان المحافظة على ارواح الاجانب في مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الاولى في صدر ما عنيبت به وزارتي من الشاغل . . وتلقاء شعوري بواجب حمايتهم وثقتي بما أملك من الوسائل ، لم تحدثني نفسى لحظة بان اتخلى عن المسؤوليات التي أشار اليها تبليغ الحكومة البريطانية ، وان لم يكن من شأن ذلك التبليغ ان يسهل على اداء مهمة اعتزمت على اى حال القيام بها الى النهاية . .

« ولم يبق الا ان أرجو سعادتكم ان تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية في عبارة التبليغ التي تشير الى مسئولية غيرها ، فانها وان كانت لم يهملها طبعاً الا الحرص على المحافظة على ارواح الاجانب واموالهم قد تحمل على انها غض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك في انفرادها بالمسئولية ، وهى وحدها التي تسأل عن حالة البلاد وتخاطب في هذا الشأن ، فيجر ذلك الى غير ما قصد اليه من تلك الاشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التي تقضى بها اعادة النظام »

وقد كان لهذا الرد شأن كبير جدا في انجلترا بل في العالم كله حتى قالت الصحف الانجليزية ان الحكومة البريطانية قد لطمت لطمه تحس بصداها الولايات البريطانية من لندن لغاية هونج كونج . وقد أمرت اذ ذاك بعودة البوارج التي كانت أرسلتها للتهديد من وسط الطريق . . ولكن تأثيرها في مصر - بالاسف - كان ان المعارضة اتهمت هذا الرد القوى بأنه لا يمكن الا ان يكون متفقا عليه مع الانجليز وكانوا منذ سنوات قليلة قد قالوا عن تصريح ٢٨ فبراير انه تسميم للآبار

دستور ١٩٣٠

لما نقل الى المرحوم زكى الابراشى باشا رغبة المغفور له جلالة الملك فؤاد فى اختيارى لتأليف الوزارة سنة ١٩٣٠ رجوته أن يبلغ جلالته انه اذا تم ذلك فستكون سياستى أن احو الماضى بما له وما عليه ، وأن أنظم الحياة النيابية والدستورية تنظيما جديدا يتفق ورأى فى الدستور واستقرار الحكم والقضاء على الفوضى ، والسعى الجدى للاصلاح القومى .. وقد وافق جلالة الملك فؤاد على هذه السياسة ، بل انه كان راغبا فيها بعد ما مرت تجارب سبع سنوات كاملة دون أن تتقدم البلاد خطوة الى الامام ، بل لعلها تأخرت الى الخلف ..

ولذلك ما كدت انتهى من تأليف الوزارة حتى اخذت افكر فيما يجب أن يعمل لعلاج الحالة الحاضرة . ولم أرغب فى القيام باجراء غير دستورى - على نحو ما فعل صديقى المرحوم محمد محمود باشا من وقف الدستور ، وتأجيل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد - بل رأيت أن أسلك طريق التعديل الذى رسمه دستور سنة ١٩٢٣ حتى لا أحرّم البلاد من الحياة الدستورية

لماذا أبدلت دستورا بدستور ؟

ولعل مما يهم الجيل الحاضر أن ابين له لماذا نقحت دستور سنة ١٩٢٣ ، او بعبارة اخرى لماذا استبدلت به دستورا جديدا ؟ ..

وضع الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضى ، فانه على وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ، ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية ، او ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب او نسب

وضع هذا الدستور على نظام الدستور البلجيكى ، مستعرا من غيره من الدساتير الحديثة أحكاما مختلفة من هنا وهناك ، فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديموقراطية فى أوربا فى العصر الحديث .. ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الاوربية أن هذه الصورة الاخيرة لم يبلغها طفرة واحدة أى بلد من البلاد التى نشأ وترعرع فيها النظام النيابى ، وان الدساتير وضعت فى كل بلد وفق أحوالها المعاصرة لها ، وان التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها اثرها

فى تعديل تلك الدساتير تعديلا يجرى تارة بطريق قلب الدستور وتغييره ، وطورا بالطرق التى رسمها الدستور نفسه

ومن يستقرىء أخبار وضع الدساتير لن تفوته ملاحظة أن كثيرا من واضعى الدساتير الحديثة يعمدون الى الانتفاع بخبرة الغير فى الامور الدستورية ، دون مراعاة ما بين بلد وبلد من الفوارق فى الخلق والطباع والنظم الاجتماعية . ويظنون خطأ أن آخر الاوضاع خيرها اطلاقا ، كما أن أحدث المخترعات أكملها ، أو أن ما نجح فى بلد لابد ناجح فى غيره من البلاد . ويرون أن النقل عن الغير أقل كلفة وأهون نصبا ، إذ كان البحث والاستقراء فيما يناسب ويلابس حال كل بلد أمرا صعب المسلك طويل الشقة

مصر ليست أوروبا

ولا شك فى أن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر ، خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه فى كثير احوال البلاد التى نقل عنها الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ ، ولا يجهل أحد أن هذا الدستور وضع فى وقت بلغ فيه الخلاف بين المشتغلين بالمسائل العامة والمشايخين لهم حد الفتنة ولهذا كان من الواجب أن يفرق بين دساتير البلاد التى عالجت النظام النيابى دهرا طويلا وبين ما يوضع لنا ، بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين احوالنا واحوالها ، كما كان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التى ولد فى جوها

ليس يعنينا ، بل يعنى التاريخ وحده ، أن نعرف ماذا كانت هذه الغاية الاخيرة مما كان يمكن أن يحققها الذين وضعوا الدستور . وانما الذى يعنينا أن نقرره هو أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يحقق فى تلك السنين ما عقد عليه من الآمال من أنه خير ما تمتعت وتمتع به البلاد من صور الحكم وأكفلها باقرار النظام والسلام ، وتوجيه الامور العامة الى خير الغايات ، على يد الصالحين لذلك ، القادرين عليه

أوتوقراطية الوفد البرلمانية !

والدليل على ما تقدم أنه منذ جرت الانتخابات لأول مرة استعملت فى سبيل النجاح فيها طرق لم تألفها البلاد ، ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة فى شرعة الدساتير ، وأخرج كثير من أحكام قانون الانتخاب عن غرضه وعن وضعه الاصلى ، كما حدث ذلك فى أحكام تزكية المرشحين ، واستغل تاريخ النهضة لمصلحة فريق احسن ذلك النوع من الاستغلال ، فجاءت نتيجة الانتخابات سواء فى مجلس الشيوخ أو فى مجلس النواب ، موافقة لشهوات ذلك الفريق فى الظفر بالغلبة . وقد تم له الظفر بحيث لم يترك مكانا لمعارضة قيمة . وفات الظافرين أنهم خالفوا بذلك مصلحتهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلمانى وجوهره ، وأسست من ذلك اليوم فى مصر « أوتوقراطية جديدة فى صورة برلمانية » !

وارادت تلك الاوتوقراطية أن تستديم لنفسها سلطانا أوتيته بفضل تلك الطوارئ العارضة ، فكان أول ما اتجه اليه نظرها تحويل الانتخاب ذى الدرجتين الى انتخاب مباشر ، موهمة أن هذا النوع من الانتخاب هو خير نظام أخرج للناس !

وفى الحق أنه لا يمكن أن يوصف نظام من أنظمة الحكم بأنه خير الانظمة ، فليس فى طبيعة أى نظام أن يكون صالحا لكل زمان ومكان ما دامت الامم ، بل الامة الواحدة على توالى العصور هى ما نعرف من الاختلاف طباعا وعادات واسباب حياة ، حتى لقد قال

بحق أحد الحكماء : « جرت سنة الاجتماع وطبائع الشعوب بأن الانظمة مهما تبلغ من الكمال ليست في الواقع الا حسابا وتقديرا ، مرماه ونتيجته تفضيل أخف الضررين ! »
والانتخاب المباشر ان شاع العمل به ليس في نظر مجذيه انفسهم اكثر من صورة من صور الحكم افضى اليها تطور الاحوال الاجتماعية في أوربا ، وجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام النيابي فيها ، ومع ذلك فاهل الراى في امره على خلاف . وكثير ممن كتبوا في ازمة الانظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذى الدرجتين ، ويقولون انه « كالمرشح يعطيك ماء اشد تقاء وصفاء دون ان يغير ينبوعه »

الاولوقراطية في الحكم

لا ارانى مسرفا اذا قلت ان فريق الاولوقراطية كان قد جرب عدة مرات في الحكم فابدى فيها عجزا ، واوشك ان يلحق في كل مرة بالبلاد وسمعتها ضررا بليغا . . ذلك انه لم يسلك في الحكم السبيل المستقيم ، فقد شغل باستدامة اسباب النفوذ والسلطان لنفسه ، وبتوفير وجوه المنافع لانصاره والثار من خصومه ، عما يقتضيه الحكم من توفر على النظر في حاجات البلاد وضروب الاصلاح ، وتوضحية في سبيل اسعاد البلاد ورقيا ولا شك في ان داء البلاد الوبيل كان في ذلك الحين طغيان فئة اتخذت من الدعاية التي تنشرها بين الناخبين والنواب جميعا سببا معدودا للحكم والتحكم ، فان هي اقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ، ثم عن الدستور تارة اخرى ! فهي في سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شؤونها

لذلك رايت ان مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على اقدارها ان يمحووا الماضي بما له وما عليه ، وان يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخها الحديث . . واذا كانت الضرورات الجأتني الى انتهاج هذه السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة ابدال دستور بدستور . .

رئيس الديوان والدستور الجديد

كان رئيس الديوان الملكى في ذلك الحين المرحوم محمد توفيق نسيم باشا ، فلما رفعت الى جلالة الملك فؤاد مشروع الدستور الجديد ، وضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواده ، وعارض في اصدارها على الصورة التي اقترحتها ، ولكن الملك فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات ، وكان يعيل الى استقرار الحكم ، وقد عز عليه أن يرى بلاده واقفة حيث هي يضع العجز مصالحها ، وتقطع الحزبية الجاحجة أوصالها ، ويهمل العمل فيها للاصلاح ، ولا تجد من يتولى شؤونها بعزم وحزم ونزاهة ، للسير بها الى الامام ، في حين نرى الامم الاخرى - حتى الامم التي هي اقل شأنًا من مصر - تتسابق في معالجة مشاكلها ، وتجد في السير للرقى والمجد ، ولذلك ارتاح جلالتة لهذا الدستور وشجعنى عليه ، فمضيت فيه ، واستطعت في خلال الفترة التي حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة في الاصلاح العام ما زالت آثارها باقية حتى الآن ، سواء في نواحي الاصلاح الزراعى كمشروعات الصرف والرى وتعليق خزان اسوان او في الاصلاح العمرانى كاقامة الجسور ، وتجميل المدن ، وانشاء طريق الكورنيش بالاسكندرية او في الاصلاح الاقتصادى كمعالجة الازمة الاقتصادية والعمل لتخفيف وطأتها في مصر بعدة تدابير لاتزال باقية آثارها . . ولا يخفى ان الازمة التي كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت ازمة عالمية لم يشهد العالم مثيلا ، فعملت على الاخذ بيد السكان

فقراء وموسرين ممن كان اثر هذه الازمة واقعا عليهم اكثر من غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على ابعاد ايدي المرابين عنهم ، فاقترضتهم وجعلتهم يتخطون الازمة بسلام .. وهنا يصح ان اذكر بنك التسليف الزراعى الذى انشأته وكان رحمة بالفلاح المصرى ونقمة على المرابين واكثرهم من الاجانب . وقد دام اثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر ..

حزب الشعب

انا من الذين لا يميلون الى الحزبية ، ولا يحبون التقييد بالاحزاب . ولذلك لم انضم طول حياتى السياسية قبل سنة ١٩٣٠ الى حزب ولم اؤلف حزبا . وقد تألف حزب الاحرار الدستوريين برياسة عدلى يكن باشا ، واشترك فيه زميلى ثروت باشا ، وكلاهما كان صديقا حميما لى ، ومع ذلك لم انضم اليهما ولم اشترك يوما فى عضوية هذا الحزب

ولكن بعد تأليفى للوزارة ، ووضع دستور سنة ١٩٣٠ واعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور رأيت ان لابد للوزارة من استنادها الى اغلبيه برلمانية . وقد كنت اؤمل ان يؤيدنى حزب الاحرار الدستوريين كما ايدنى حزب الاتحاد نظرا لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بانى سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له ان المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها المقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته باخلاص عندما توليت الحكم وهو : « انى عابر سبيل » !

ومن العجيب ، ان الباقيين من الاحرار الدستوريين اتلفوا مع الوفد - وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة اننى اعتديت على دستور سنة ١٩٢٣ - وفاتهم انهم هم الذين اجلوا الحياة النيابية ، واوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد اربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى !

لذلك رأيت فى تلك الظروف ان اؤلف « حزب الشعب » . ورؤى فى اول الامر ان يسمى « حزب الاصلاح » . وقد انضم اليه عدد من اعضاء حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين

وقد ظفر هذا الحزب بالاغلبية فى الانتخابات ، وبقي مؤيدا لى طول بقائى فى الحكم . على انه عندما استقلت من الوزارة ، وعهد بها الى دولة عبد الفتاح يحيى باشا تخلت عن رياسته ، ثم استقلت من عضويته ، ورأيت ان اعود الى طريقي فى البعد عن الحزبية والاحزاب

عيوب في دستور ١٩٢٣

تحدثت فيما سبق عن العيوب العامة لدستور سنة ١٩٢٣ وعن الأوتوقراطية البرلمانية والحكومية التي نشأت عنه ، ووجهت البلاد توجيهها خاصا ، صرفها عن خدمة المصلحة العامة والاهتمام بحل مشاكلها وترقية شؤونها الى خدمة المصالح الحزبية ، والالتفاف حول الأشخاص ونشر النفوذ والسلطان بين النخبين مما دعانى الى تنقيحه واخراجه في شكل جديد

وهنا احدث القراء عما يوجد في هذا الدستور من عيوب خاصة اعانت على استفحال هذا الداء ، وماذا خلا منه مما يعين على مكافحته ، ليتمكن تعديله أو اضافته دون المساس بأصوله الثابتة

كثرة عدد النواب

جاء دستور سنة ١٩٢٣ بعدد لأعضاء مجلس النواب اكثر مما تقتضيه ضرورات الحكم وحالة البلاد الحاضرة ، فقد جعل التمثيل بنسبة نائب الى ستين ألفا من الأهالي ، فكان عدد النواب ٢١٤ نائبا قبل سنة ١٩٢٧ . فلما ظهرت نتيجة الإحصاء الذي أجرى في ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ نائبا . ولا يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على أطراد كل عشر سنوات حتى أربى الآن على ثلثمائة

وقد كان عدد أعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ ، وعدد أعضاء الجمعية التشريعية ٣٨ ، فما شكوا أحد من الأخيرة قلة أو ضالة . والمعروف في علوم الاجتماع والمشاهد في المجالس الكبيرة العدد انه كلما ازداد العدد كانت المناقشات أقل جدوى ، واستقلال الرأي ونضوجه اضعف سببا . وقد حددت لجنة الدستور هذا العدد احتذاء لمثال بعض الدول الأجنبية

على ان الاستكثار من عدد النواب في تلك الدول يلحظ فيه رقى التربية السياسية وتعدد المصالح واختلافها ، لكي يكون للأراء المتباينة والمصالح المختلفة ممثل ينطق بلسانها

وقد وجد « فريق الأوتوقراطية » في هذا العدد الكبير أداة مستحبة لاستهواء الأنصار أو أرضائهم ، وطريقا معبدا لاستدامة نفوذه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتعاون : هم يؤيدونه بالاستسلام له في المجلس ، وهو يجزيهم

على ذلك تعضيدا ومنافع اخرى تجعلهم اكثر حرصا على الاحتفاظ به وتغانيا في الدفاع عنه . بل لم يكفه هذا العدد الكبير ، فزاد من عدد اعضاء مجالس المديريات زيادة لا تقضى بها ضرورة ولا تبررها مصلحة جعلت من اعضاء هذه المجالس ضعفى عدد النواب

تحسين مستوى النواب

وليس من شك في انه مع غلبة الشبه في نواحي الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة التربية السياسية ، يكفى عدد اقل من ذلك العدد بكثير لقضاء كل حاجات التمثيل في مجلس النواب بل ان هذا العدد الاقل الذى سينتخب عن دوائر اوسع يكون بطبيعة الحال ارفع مستوى واكثر جدارة من متوسط النواب

والامثل في هذا الشأن ان يكون العدد ثابتا بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الاهالى بحسب ما يثبت الاحصاء كل عشر سنوات . اذ زيادة عدد الاعضاء على وجه الاطراد تسبب الارتباك في العمل . وليست في ذلك ضرورة اذا روعى بقدر الامكان في توزيع عدد الاعضاء على دوائر الانتخاب ، تساويها في عدد السكان

وبما ان ازدياد عدد السكان يحصل على وجه العموم بنسبة واحدة في كل دائرة فالتمثيل يظل بذلك عادلا لاطراد التساوى فيه

على ان المألوف ايضا في اغلب البلاد الدستورية كانجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ، ان للنواب عددا ثابتا يوزع على اقسامها الادارية لا يتغير بتغير عدد السكان . بل لقد عرف عن بعضها تفاوت ظاهر بين الدوائر المختلفة من حيث ذلك العدد - وهذا التفاوت الذى كثيرا ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقى الصناعة ، واتساع نطاقها ، هو وحده الذى يدعو الى اعادة النظر في التوزيع بين فترات طويلة

ولهذا رايت ان احدد عدد اعضاء مجلس النواب في دستور سنة ١٩٣٠ بحيث لا يزيد عن ١٥٠ نائبا وقد وزع هذا العدد على المديريات والمحافظات بمقتضى قانون حدد الدوائر الانتخابية في ذلك الحين

الانتخاب المباشر وذو الدرجتين

كانت لجنة الدستور سنة ١٩٢٣ قد جعلت طريقة الانتخاب على درجتين وصدر بذلك قانون . فلما تولى الوفد الحكم حول هذا الانتخاب ذا الدرجتين الى انتخاب مباشر ، بدعوى انه حق طبيعى واصدق للتعبير عن رغبة الامة

والصحيح ان الانتخاب وظيفة ، لا حق يتمتع به الكافة على السواء ، وانه لذلك يجب ان تكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار

وما نحتاج الى دليل على ان هيئة الناخبين في مصر تعوزها اسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم في قضايا السياسة ، ومشاكل الحكم ، ليؤثر من يراه اذنى الى قلبه وفهمه

وليس من يجهل ان مصر بلد زراعية . وفيما عدا الجاميع التى تسكن المحافظات وعواصم المديريات والمراكز ، والتى لا تبلغ ربع عدد السكان ، فان اساس الحياة العامة والخلية الاولى في عمليات الانتخاب هي القرية . ومعظم القرى يتراوح سكانها بين حوالى الالف واربعة الالف . وعلى القرية وطبائع سكانها يبنى الحكم ويجرى القياس ولو ان اهل القرية سئلوا ان يختاروا من بينهم من يشقون بدمتهم لكانوا خليقين بان

يحسنوا الاختيار ، لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق والمقدرة موفور الأسباب في هذا المجتمع الضيق ، لكنهم لو سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية ، لاختيار رجل يتحدث عنهم وعن أمثالهم ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية (ستين ألفا) أو نحو (مائة ألف) لأعوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك . . فلم يبق إذن إلا أن يعتمدوا على العلم بشيء مما يتجادل فيه المرشحون ، وعلى الالمام بطرف من ماضى أحزابهم ومبادئها ونزعاتها والتميز بينها

فهل يستطيع ذلك سواد الناخبين في مصر ؟ !

مثل هذا يكون مستطاعا لو أنه يتصل بأسباب حياة الناخب اليومية ، أو لو أنه شيء يرتجل ولا حاجة فيه إلى أعداد وتربية . ومن أجل ذلك كان الانتخاب ذو الدرجتين أدعى إلى التعبير السليم بين المرشحين ، فإن من شأنه أن ينتج أفضل أهل القرية وأكثرهم غشيانا للمدن ومعرفة بالرجال . وبالتالي أقربهم إلى العلم بالشؤون العامة ونلخص ما تقدم في كلمتين : أن الانتخاب المباشر يجعل الفلاح ينتخب نائبا لا يعرفه . . !

عيوب مجلس الشيوخ

وما يقال في عدد أعضاء مجلس النواب من حيث الثبات وطريقة الانتخاب يقال في مجلس الشيوخ . ولهذا نص دستور سنة ١٩٣٠ على أن عدد الشيوخ يكون ثابتا لا يتجاوز المائة وعلى أن انتخاب المنتخبين يكون على درجتين

بقيت مسألة التعيين والانتخاب ونسبة كل منهما للآخر ، فقد روعي في مجلس الشيوخ أن يكون بعض أعضائه معينين ، والبعض الآخر منتخبين . غير أن دستور سنة ١٩٢٣ آثر الانتخاب بالعدد الأكبر فجعل له ثلاثة أخماس الأعضاء ، وترك لتعيين الملك الخمسين

وقد كان وما يزال أخص ما يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل

وإذا كان ذلك مما لا يستطاع تجنبه للحاجة إلى أمثالهم في تكوين صفوف الأحزاب ، فإنه مما يقوم الاداة السياسية للبلاد أن يكون إلى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكانتهم الاجتماعية أو بسابق خدماتهم أن يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بعضه ، كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة في الصناعات والأعمال التي زاوئوها أن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة ومشاعر ونزعات خلت من النعرة الحزبية

ولكن كثيرا من هؤلاء يابون أن يخوضوا معامع الانتخاب صونا لكرامتهم عن المنازعات والمناضلات . لذلك تفتح لهم في كثير من البلاد أبواب مجلس الشيوخ . وسواء أكان الدخول فيه بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب ، فإنه لإبعاد مزاحمة طوائف محترفي السياسة ، رأيت أن يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف أو الأعمال أو الصناعات أو الثروة ، وزدت في الدستور نسبة المعينين في هذا المجلس من خمسه إلى ثلاثة أخماسه ، فأصبحت نسبة المعينين من الشيوخ أكثر من المنتخبين حتى لا تحرم البلاد من خدمات عدد من رجالها الأكفاء

لا أريد أن أخوض في عيوب دستور سنة ١٩٢٣ التي دلت تجارب السنوات الماضية على وجوب إصلاحها ، وحملتني على تنقيحه دون المساس بأصوله الثابتة . ولكني أشير هنا إلى أنه ما كادت تبدو الرغبة في إصلاح الدستور ، وما كاد دستور سنة ١٩٣٠ يظهر للوجود حتى شن الوفد على هذا الإصلاح حملات شعواء ! وكان طبيعيا أن يشن

10) Secours de Commerce - Trois de l'épave
étranger

29 Défense de l'Egypte contre toute aggr.
sion ou toute intervention étrangère

C) Protection der elektrischen Stromung von 1897/10.

La parole se monstre dans l'Egypte
et est une œuvre parfaite.
La parole est une œuvre parfaite
et l'extension de la parole est une œuvre
parfaite. Elle se monstre dans la réflexion
et non dans la passion l'extension de
sa parole.

I am with you. Hattie May is also.

Theresa

*J'ai l'honneur d'apporter à votre attention
l'ouvrage ci-joint de M. B. B. B.*

[illegible]

si on juge par le nombre, les ouvrages
qui ont été publiés relativement à cette
note, et compte que beaucoup n'ont été
écrits que l'empereur qui la Grande Armée
est sous le point de vue de la disposition

الجزء الاول .. والجزء الاخير من مسودة تصريح ٢٨ فبراير بخط اسماعيل صدقي باشا



اعضاء لجنة الدستور يتوسطهم حسين رشدي باشا وليس اللجنة



اسماعيل صدقي باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا بطلا تعريج ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أنوفد هذه الحملات ، لأنه وجد في الدستور الجديد حدا من سلطانه الحزبي والبرلماني . ولكن لم يكن من الطبيعي في ذلك الحين أن يقف الأحرار الدستوريون من الدستور الجديد موقف المعارضة . فقد كانوا يشكون كما يشكو سائر العقلاء والمحبين لمصلحة البلاد من الطغيان الحزبي ، وكانوا يبحثون كما أبحث عن طرق العلاج . وقد هدى التفكير انى صنفين من العلاج لا مندوحة من اختيار أحدهما اذا أريد المخرج : الأول ، علاج يقضى بالغاء الحياة النيابية الغاء تاما ، أو تعطيلها الى أجل غير مسمى ، حتى تجرى الأمور في مجاريها الطبيعية ، وملتفت رجال السياسة الى مصالح البلاد ويتعهدوها بالخدمة الخالصة

وأما الثانى ، فعلاج يراد به تلمس أرفق الوسائل لاصلاح ما ظهر من عيوب النظم النيابية في مصر ، اصلاحا يتم في هوادة وفق ناموس التطور ، وتنعدم منه كل أسباب الشكوى ، وتستقر به الأمور

كان علينا أن نختار أحد هذين العلاجين ، وكانت أمامنا تجربة الأحرار الدستوريين ، وهم الذين فضلوا العلاج الأول ، وطبقوه سنة ١٩٢٨ . ولكنه كان علاجاً قاسياً ، وظالماً في الوقت نفسه ، لأنه أشبه شيء بعملية البتر التي لا يجوز الالتجاء اليها الا عند الضرورة القصوى ، حين لا تكون هناك مندوحة عنها

ولذلك اخترت أنا العلاج الثانى وهدفى انقاذ الوطن من سوء المصير . وكان موقف الأحرار الدستوريين من هذا العلاج من أعجب المواقف !



الملك فؤاد كما عرفت

عرفت المرحوم الملك فؤاد أميراً ، وسلطاناً ، وملكاً .. فعرفت فيه صفات الإمارة والقيادة ، والعظمة ، والملك . وعرفت فيه حبه للعلم ، وإيمانه برسائلته في تقدم الأمم ، وتعشقه للرقى والحضارة ، وتشجيعه للعلماء ، وميله للتعرف بكبار النابهين من رجال العلم والسياسة

وقد كان أول اتصالى به - كما بينت في كلمة سابقة - حينما اخترناه رئيساً للجامعة المصرية الأهلية بعيد تأسيسها في سنة ١٩٠٦ ، وهو يومئذ أمير معروف بهذه الشرائل الفراء اللى اكسبته تقدير العلماء ، واحترام رجال السياسة فى مصر والخارج ، ذلك الاحترام الذى هيا له مركزاً ممتازاً فى الأندىة السىاسىة فى أوربا ، وجعله من الأمراء المعدودين الذين تتجه اليهم الأنظار اذا ما أريد لبلد أن يتبوا عرشها ملك ، حتى فى البلاد الأوربية . أى أن منزلة الأمير فؤاد ومواهبه كانت تسمو على منزلة الأمراء العاديين .. ولكن الله أراد ألا يكون عرشه غريباً عن بلده ، بل عرش مصر

ومن حسن الطالع أنه لما مات السلطان حسين كامل تنحى نجله الأمير كمال الدين حسين عن العرش على الرغم من الحاح الانجليز عليه بتبوءه ، فانتقل الى فؤاد ، وكان ذلك من فضل الله عليه لأن مواهبه كلها لم تكن معروفة ، ومن فضل الله على مصر ، لأنه رحمه الله نهض بها فى طريق الحضارة نهضة مباركة موفقة . وكان يميل الى تقليد والده المرحوم الخديو اسماعيل فى هذه الناحية المفيدة اللى تجعل بلاده فى الطليعة ، منجنباً ما وقع فيه غيره من أخطاء أو عيوب

ويشرفنى أن أعود بالذكرىات الى هذا الحادث السعيد - حادث تولى الأمير فؤاد عرش مصر بعد وفاة السلطان حسين - فقد كان مقيماً بمحطة جليمونوبلو برمل الاسكندرية فى ذلك الحين ، وكنت أقطن أنا بمنزلى بمحطة قريية . وكنا نتقابل على الدوام للحديث فى مختلف الشؤون .. وذات يوم ، وقد انتهيت من الغداء ، دق جرس التليفون ، واذا بالمتكلم « الأمير » ، واذا به يقول : أود أن أراك

فقلت : فى أى وقت تريدون ؟

قال : الآن .. أريدك لمسألة هامة !

فخرجت مسرعاً اليه فاستقبلنى بمكتبه المكتظ بالكتب النفيسة قديمة وحديثة ، فقد كان مولعاً بالكتب والقراءة .. وقال لى : يا اسماعيل باشا .. أنا طلبت اليوم فى

القاهرة .. وأردت أن تكون أنت أول من أنبئه هذا النبا ..

قلت : لعله خير يا أفندينا !..!

قال : انه على اثر وفاة اخى السلطان حسين يراد عرض العرش على .. فما رأيك ؟
فقلت له : أن صفاتك العظيمة ومواهبك الممتازة تجعل اختيارك لهذا المركز خيرا
لمصر ، ونعمة لأهلها .. ويسرنى أن أكون أول من يهنئك وأسأل الله أن يكون عهدك
عهد يمن وبركة على البلاد

فقال : ألا تريد أن تسافر معى الآن ؟

قلت : أرجو أن تؤخر هذا للوقت الذى ترى فيه أن لوجودى بعض الفائدة !
وقد حصل ، وطلبنى بعد ذلك بأيام ، وكان عطفه على عطف لا أنساه

ملك أنموذجى !

تولى فؤاد الاول الأريكة المصرية فى ظروف دقيقة ، فكان عليه أن يحافظ على تراث
آبائه ، وكان عليه أن يوطد دعائم العرش ، ويدلل الصعوبات ، ويحل مشاكل الأمة
المصرية الراححة وقتئذ تحت نير الحماية والاحتلال الذى امتد الى عهده خمسة
وثلاثين عاما

تولى فؤاد الاول هذه الأريكة والحرب العالمية الاولى ما زالت قائمة ، ثم كانت
الاضطرابات فى مصر وفى بعض أنحاء العالم ، ولم تكن هناك أمة تعرف مصيرها أو
تتכן بما تأتى به الأيام ، فاضطلع رحمه الله بمهام الحكم والسلطان فى ذلك الوقت
العصيب ، وقبض بيد حكيمة على أزمة البلاد ، وساعدته مواهبه الفطرية وثقافته
الواسعة المتنوعة فى قيادة أمة قيادة حازمة فى كل ناحية من نواحي نهضتها السياسية
والعلمية والعمرانية

وكانت المسألة المصرية أهم ما يشغل جلالته ، وكان موقفه فيها موقف القائد المرشد
الذى يوجه توجيهها صالحا ، ويؤثر الروية وانتهاز الفرص لتحقيق مطالب الأمة . وقد
انتفعت أنا وثروت باشا بارشاداته وحسن توجيهاته السديدة فى تصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ الذى كان متبعا لأدواره منذ بدأ حتى انتهى

وقد مرت به أزمت كثيرة ، فكان يلقاها على الدوام بصبر وثبات ونفس قوية
لا تعرف اليأس والملل . وكان أحسن مثل فى التفاؤل والأمل بالمستقبل . غير أنه كان
كثير التأثير لما يصيب بلده من متاعب ، وكان يضيق بمواقف رجال السياسة المصريين
إذا ما آنس منهم الجنوح الى الاشتغال بمجد الأشخاص بلا فائدة لمصر . وكذلك عندما
كان يرى أحقاد البعض تسيطر على موقفه من المسائل الكبرى

واذكر بهذه المناسبة أن ولاية العرش لم تكن مما يحرص عليه لخدمة نفسه أو لمنفعة
شخصية ، حتى أنه مكث مدة فى سراى البستان التى كان يقيم بها أيام امارته وقبل أن
يصبح سلطانا وملكا ، ولم يكن ينتقل الى عابدين الا للأعمال الرسمية ، وكنت اتحدث
اليه فى ذلك ، فكان يقول : أننى أحب أن أبقى حيث أنا حتى إذا لم أنجح فى خدمة بلادى
تخليت عن العرش !

الملك فؤاد وكرامة العرش

وكان الملك فؤاد وطنيا صميما متعصبا لوطنه ولعشيرته ، مع أنه عاش طويلا فى
الخارج ، وأعجب بحضارة البلاد الغربية ، ولكن إعجابه كان مقصورا على رغبته فى الافادة

من حضارة الغرب بما يدفع مضر خطوات في طريق الرقى والنجاح

وكان الى سماحة نفسه ونزاهته وتواضعه الكبير ، عظيم الترفع عن الصغائر ، حريصا على المحافظة على كرامته وكرامة العرش ، لانه كان يرى العرش رمزا لعظمة الأمة ومجدها ، فكان يتأى به عن ان يمسه شيء من قريب أو بعيد خصوصا في بلد شرقي

وكان الحكم في نظره ينبغي ان يبنى على العلم والعرفان ، وقد عنى منذ كان اميرا بتقدم مصر العلمى ، ووقف جهوده على ترقية الحياة العقلية للأمة . ولما تولى العرش اهتم بالجامعة المصرية - التى كان رئيسها والعامل الاول لرقياها - فيما اهتم به من جلائل الأعمال ، ونقلها الى الحكومة واصبحت من كبريات الجامعات . كما اهتم بالجمعيات العلمية ، فأحيا الجمعية الجغرافية وجدد نشاطها ، وتأسست من جديد جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وأنشأ معهد الأحياء المائية ، وأنشأ متحف فؤاد الصحى ، ومعهد البحوث الصحراوية . وأمر رحمه الله بإنشاء مجلس الأبحاث الذى تم تأليفه بعد وفاته وأسندت الى رئاسته بأمر من نجله الملك فاروق الاول

وأذكر انه دعانى لزيارة المتحف الزراعى ببودابست عاصمة المجر ، وهو أعظم متحف من نوعه فى العالم ، وأحب ان يكون فى مصر متحف على مثاله ، فصدعت بأمره ، وزرت هذا المتحف ، ولما عدت عملت على تحقيق رغبة جلالته بإنشاء متحف فؤاد الزراعى على غرار هذا المتحف العظيم

وقد كان للملك فؤاد من الأثر العمرانى ما نهضت به الحياة الاقتصادية والعمرانية فى مصر ، فقد اهتم جلالته برقى الصناعة والزراعة فأنشئت فى عهده : وزارة التجارة والصناعة لمساعدة المنتجين وتشجيع الصناع والأخذ بيدهم لتبلغ الصناعات الوطنية المكانة التى بلغتها صناعات الأمم الراقية . وقد تألف فى عهده وبارشاده الاتحاد المصرى للصناعات ، وتأسس بنك التسليف الزراعى ، وكان هذا البنك رحمة للمزارعين المصريين . وتقدمت أنواع الزراعات المصرية فى عهد الملك فؤاد ، وتآلفت الجمعيات التعاونية . الى غير ذلك مما كان له اكبر الأثر فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى بمصر

كل وقته للعمل

وكان الملك فؤاد عجيب الأطوار الى حد انه لما تولى الحكم كان كأنه تسلم رسالة من المولى سبحانه وتعالى بأن يكون نعمة على البلد ، فكان كل وقته مكرسا للعمل . . وربما كان غريبا لبعض الناس ان الملك فؤاد كان يعلم من أعمال الحكومة ما لا يعلمه الوزراء انفسهم . وكنا نحن الوزراء نذهب للاجتماع معه ، ونحن نعلم انه قد درس المسائل التى سنتناقش فيها دراسة ضافية ، وزاد على ما قدم له من مذكرات وبيانات بمراجع وأبحاث من عنده

وكم يرتاح من هو فى سننى فى الوقت الحاضر اذ يرى اكبر هم للميكنا المحبوب فاروق ان يقتدى بوالده ، ويحب - لو استطاع - ان يعمل كما كان يعمل سلفه العظيم

تنازل الخديوى عباس عن العرش

لعل من محاسن الاتفاق انى كنت اول من هنا الملك فؤاد بالعرش سنة ١٩١٧ ، واول من عمل لتوطيد عرشه بالاتفاق مع الخديو السابق عباس حلمى الثانى على التنازل عن عرش مصر سنة ١٩٣١
وقد مر بك فى الكلمة السابقة ، كيف انبأنى جلالتة نبأ عرض العرش عليه بعد وفاة السلطان حسين كامل ، وكيف هنأته لهذا النبأ السعيد . واليوم أتحدث عن اتفاقى مع الخديو عباس على التنازل عن عرش مصر لجلالة عمه الملك فؤاد ..

حق لا ينازع!

كان الخديو عباس قد سافر الى الاستانة فى صيف سنة ١٩١٤ . فلما قامت الحرب العالمية الاولى وأراد العودة الى مصر ، انتهز الانجليز فرصة قيام تلك الحرب ، ومنعوه من العودة الى بلاده بحجة انضمامه الى أعدائهم ، ثم أعلنوا خلعه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فأل الحكم الى السلطان حسين كامل باعتباره اكبر امراء الأسرة العلوية ، عملاً بفرمان سلطان تركيا الذى صدر فى مايو سنة ١٨٤١ ، والذى ينص على أن ولاية مصر تنتقل لأكبر أولاد محمد على باشا الذكور وأولاد أولاده

ولكن الخديو عباس لم يعترف بهذا الخلع لانه لم يصدر من سلطان تركيا ولأن ذلك الفرمان قد ألغى بفرمان سنة ١٨٦٦ الذى حصل عليه الخديو اسماعيل باشا من السلطان وينص على أن ولاية مصر تكون لأكبر انجال الوالى طبقة بعد طبقة . وقد تولى والده الخديو توفيق باشا بهذا الفرمان ، كما تولى هو العرش بمقتضاه فهو صاحب الحق الذى لا ينازع !

وقد أعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . واعترفت بريطانيا بأحمد فؤاد الاول ملكاً على مصر ، كما اعترفت بولاية العهد « للأمير فاروق » . ووضع الملك فؤاد نظاماً لتوارث عرش المملكة المصرية ، وصدر به امر ملكى ، ولم يكن الخديو قد تنازل من جهته عن حقه ، ولم يعترف بهذا النظام ، فكان من المهم تسوية هذه المسألة تسوية نهائية حتى لا تبقى معلقة الى ما شاء الله

ولما توليت الحكم سنة ١٩٣٠ كانت هذه المسألة من اهم ما شغلنى ، وقد عاصرت الخديو عباس ، وعملت معه فى شبابى الى أن أصبحت وزيراً للزراعة فى عهده ، ودأمت

علاقتي به حتى بعد خلعه اثناء زيارتي لاوريا ، وكان كثير المودة والعطف على . كما عاصرت الملك فؤاد وتعاونت معه في شبابي وكهولتي ، وتمتعت بصداقته وثقته .. وكنت اعرف تقدير الخديو عباس لعمه الملك فؤاد وحبه له واعجابه به ، كما كنت اشعر باهتمام جلالة بحل هذه المسألة ، ورغبته في وضع حد نهائي لها يمحو ما صنعتته الظروف من غشاوة بينه وبين ابن اخيه

سر على بركة الله !

وبينما كنت افكر في هذا الموضوع اتفق ان وصل الى مصر من سويسرا عبد الله البشرى بك سكرتير الخديو عباس موفدا من سموه لمقابلتي ، وكان ذلك في يناير سنة ١٩٣١ ، فاجتمعت به في منزلي وافضى الى بان سمو الخديو قد آتس ضجرا من هذه الحال وانه يود ان يزيل ما بينه وبين عمه من خلاف على العرش ، وانه يعرب عن صادق اخلاصه ، ويود له التوفيق في خدمة مصر ، كما يود ان يتم ذلك على يد صديق له مثلكي وارتحت انا لهذا العرض ، بل تفاءلت وحمدت الله عليه ورجوته ان يوفقني فيه لخدمة مليكي وعرش بلادى

وبعد الاجتماع استأذنت جلالة الملك ، وقابلته ، ووضعت بين يدي جلالة ما حمله رسول الخديو ، فابتهج به ، وقال لى : « سر على بركة الله » .. !

مجلس الوزراء لا يعلم !

وتعددت المقابلات بيني وبين البشرى بك ، ولم يكن احد يعلم بها في مصر - بعد جلالة الملك فؤاد - غيرنا نحن الاثنين ، وروعى الكتمان الشديد حتى ان مجلس الوزراء لم يكن يعلم بهذه المفاوضات ، وكنت اجتمع به في منزلي

وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ سافر البشرى بك لمقابلة الخديو ، وكان سموه في تونس ثم تركها الى الجزائر ، فلحق به ، ومكث معه بضعة ايام عرض عليه فيها تفاصيل ما جرى بيني وبينه ، ثم عاد الى مصر في اول مارس مزودا بتعليمات سموه ، واستأنف البحث معي وابلغني ان الخديو عباس قبل مبدئيا التنازل ، فأخذت اضع معه نصوص الاتفاق وكنت قد طلبت الى عبد الحميد بدوى باشا ان يضع الصيغ النهائية ، ففعل الى ان انتهينا منها . ثم اتفقت معه على ان توفد الحكومة المصرية مندوبين لها لمقابلة سموه وانجاز الاتفاق ، وذلك في موعد يخبرني به تلغرافيا بعد مقابلته للخديو بسويسرا

وفي ٢٦ مارس سافر البشرى بك ، ثم وصلني منه تلغراف يقول فيه ان سمو الخديو سيكون بلوزان في ١٥ ابريل . فانتدبت سعادة أمين انيس باشا المستشار الملكى في ذلك الحين ، والاستاذ بتسى بك المحامى . كوفد من قبل الحكومة المصرية ، وصحبهما يوسف جلاد بك (باشا) رئيس الادارة الافرنجية بسراى عابدين .. وجرت المقابلات مع الخديو السابق في فندق سافوى تارة ، وفي فندق لوزان بالاس تارة أخرى ، وكان سموه يقصد الى لوزان يوميا بسيارته للاشراف على الاتفاق ، اذ كان مقيما في ديفون ، حتى تم وضع الصيغ النهائية وامضى سموه الوثيقة في ٦ مايو سنة ١٩٣١

وابلغني الوفد نبأ التوقيع تلغرافيا ، فأبلغته لجلالة الملك ، وكان اليوم الثانى من عيد الاضحى المبارك ، فاجتمع مجلس الوزراء برئاسة الملك فؤاد في قصر القبة العمار وافضيت الى زملائى بهذا النبأ ، واعلناه رسميا في البلاد

وثيقة التنازل

لم يكن في هذا الاتفاق أية مساومة ، وقد قبل الخديو عباس التنازل عن العرش بدافع الوطنية والحب لعمه ولأسرته التي خدمها ٢٣ عاما ، ورضى عن طيب خاطر أن يتخلى عن حقه بدون قيد ولا شرط ، لأن الجالس على العرش هو أكبر أنجال محمد علي باشا الكبير ، كما أنه أكبر أنجال الخديو اسماعيل . ولم تدفع الحكومة المصرية تعويضا ، ولكن رؤى أن تصان كرامة الخديو في أوروبا وكرامة البلاد التي كان يتولى عرشها ، فتقرر أن تدفع الحكومة له سنويا مبلغ ثلاثين ألف جنيه لا تسحب على الماضي ، ولا يصرف منها شيء لأحد من ورثته بعد الوفاة . ولم يكن هذا ثمنا للتنازل ، ولا امتيازاً على غيره من ذوى العروش المخلوعة . . أما وثيقة التنازل ، فهذا نصها :

« أنى موقن بأنى خدمت بلادى بأمانة واخلاص ، وأنى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة - بالرغم من دقة الظروف - كل قواى وخير أيام حياتى »
« وقد تتبعت عن كتب ما أحرزته البلاد وما لا زالت تحرزها من أسباب التقدم فى جميع النواحي

« وأنى مغتبط بما أراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها ، والتوفيق بين نظامها السياسى ، وبين حاجاتها وأمانها

« ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى ، وتأكيد اخلاصى نحو ذات ملكها المعظم ، فأنى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وأصرح بأنى سأتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد

« وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ إبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عنش المملكة المصرية ، والقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية أملاكى . وهما جزآن لا يتجزآن من الدستور المصرى ، وقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣ وأعلن اتباعى لها جميعا

« ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول بن اسماعيل بأنه ملك مصر الشرعى ، فأنى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر ، كما أعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن أنى كنت خديويا لمصر أيا كان وجهها ، سواء عن الماضى أم عن المستقبل

« ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الاول أعرب لجلالته عن صادق اخلاصى ، وأتوجه الى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته ، ليزيد فى اسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها »

وقد رفعت هذه الوثيقة الى جلالة الملك فؤاد بعد عودة مندوبى الحكومة من سويسرا ، مع خطاب شخصى من الخديو الى جلالته ، فسر جلالته بهذه النتيجة ، وأراد أن يعرب عن تقديره لشخصى الضعيف بالانعام على المرحومة السيدة حرمى بالوشاح الأكبر من نيشان الكمال . ولما ذهبت لرفع آيات الشكر لهذا الانعام السامى وعلم بوجودها فى الحرم ملك انتقل رحمه الله اليها ، وقال لها : « ان زوجك قد حاز كل اوسمة الدولة . وقد فكرت أن أقدم لك وسام الكمال ليكون المكافأة التى أستطيع أن أقدمها اليه فى شخصك »

خطاب من الخديو

وعلى اثر هذا الاتفاق وصلنى خطاب من سمو الخديو قال فيه :

« .. نشكر دولتكم عظيم الشكر .. وبمناسبة انتهاء المفاوضات ، وامضاء العقد نخبر دولتكم برضانا وارتياحنا ونرجو لدولتكم دوام التوفيق فى كل ما قمتم وتقومون به من صالح العمل الكثير لسعادة مصر سياسيا واقتصاديا واداريا ، بما عرف عن دولتكم من القدرة والكفاية ، وما اشتهرت به من الحكمة واصالة الراى وحبكم للبلاد »
« ونخص بالذكر علاجكم الحكيم لانقاذ مصر من هذه الازمة العالمية الطاحنة ، وتخفيف وطأتها على مصر العزيزة ، وثبيت ماليتها . كذلك اصداركم للدستور الجديد الذى نرجو ان تمنح البلاد فى ظله طمأنينة وحياة كلها تقدم ورخاء ، حتى تصل بحسن سعيكم وسعى المخلصين من ابنائها ، الى ما تصبو اليه من اتمام استقلالها وتوثيق مجدها ... »

عباس حلمى

وقد كان هذا الخطاب مكتوبا بخط يده رحمه الله رحمة واسعة

طلعت الحزبية ..

لم اكن اريد ان اؤلف حزبا ، او اصبح رئيسا لحزب يوما من الايام ، لانى لا اميل الى الحزبية ، وليس من طبيعتى التشيع لشخص من الاشخاص ، ولو كان شخصى ، ار لفكرة من الافكار الا اذا كنت مؤمنا بها ايمانا مطلقا عن كل غرض او قيد من القيود .. ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى الى تأليف « حزب الشعب » لاستند الى تأييده بعدما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار ، وانضم الى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور سنة ١٩١٣ . حتى اذا تركت الحكم وسأيرت التيار الحزبى بعض الوقت ، لمست ان لا فائدة من اتصالى بحزب معين ، واستقلت استقالة مسببة بينت فيها ان الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاذ نفع ، لانها عندنا ذات صفة شخصية ، أى انها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها فى البلاذ التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ، ولم تستقر فيها مبادئ الحكم الديموقراطى ، حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادئ .. وقد كانت هذه هى حال بلاد اليونان فى زمن مضى . بل لقد وصلت هذه البلاذ فى ذلك الاتجاه الى ان كانت تسمى الأحزاب بأسماء رؤسائها

والواقع اننا فى مصر لا نختلف عن ذلك فى شىء ، فالأحزاب عندنا افراد جمعتهم وحدة حال ، او صداقة ، او ذكريات مشتركة ، او أقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الاول لاختلاف فى بعض وجهات النظر ، فكونوا من الأحزاب أحزابا . ولست أدري لهذا كله من فائدة غير تلك التى تهىء للمتحيزين أسباب الحكم .. ! وانت اذا استعرضت جميع الأحزاب المصرية ، واستطلعت اتجاهاتها العامة ، لم تغز بأى فارق بينها .. واذا كان لى ان أبذل نصحا ، فهو ان تعمل الأحزاب على وضع برامجها ، وان تعرض هذه البرامج على البلاذ لتتكون حول الأحزاب جبهة مريديها العاملين على نصرتها .. وهناك من شؤون الحكم مسائل كثيرة لا بد ان يفهم الحكام اتجاه البلاذ نحوها ، فاننا فى مصر لم تتكون لنا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه ما نريده من الاستقلال .. هل هو استقلال مجرد عن الاتصال بالغير ، أى ضيق فى مراميه ، أم استقلال مبنى على التعاون مع باقى الدول . ولم نكون رأيا فى سياستنا الخارجية بعد ما انقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية ، ولم نحدد موقفنا من كل منهما أو نقرر أى الكتلتين هى الأصلح للانضمام اليها لصيانة استقلالنا وتحقيق أهدافنا .. لم نفعل ذلك .. بل لم نكون خطة صالحة فى القضايا الاجتماعية ، وهى ذات خطر كبير فى الوقت الحاضر ، ولا فى القضايا المالية والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التى هى مثار الأبحاث الدقيقة فى البلاذ

الأخرى ، وإنما الذى نراه من حكمانا هو الارتجال ، كلما عرض لهم شيء من هذه المسائل ! وأملى كله فى الهيئة البرلمانية أن يتكون لها من المران ومن الشعور بالواجب ما يدفعها إلى نهج جديد تسير فيه على غرار البلاد الأخرى ، التى نرى نتائج بحوثها ومساعدتها الطيبة نحو رقى البلاد واسعاد الشعب

مقابلتي لموسولينى !

أشرت فى كلمة سابقة الى مقابلتي لموسولينى بروما سنة ١٩٢٥ وأنا وزير ، وقد قابلت هذا الزعيم السابق مرة ثانية فى أغسطس سنة ١٩٣٢ وأنا رئيس للوزارة . وكانت المقابلة الاولى غير رسمية ، أما الثانية فقد كانت مقابلة رسمية فى قصر البندقية وحينما دخلت عليه استقبلنى من أول الغرفة ، وأخذ يتحدث معى حديثا شعرت منه بأن الرجل شديد المقت للنظم النيابية التى تحول - فى رأيه - دون رقى البلاد ، بسبب ما ينجم عنها من خلافات شخصية بين المشتغلين بالسياسة . . . والذى لفت نظرى فى شكله عيناه اللتان كان ينبعث منهما بريق عظيم ، وتكاد نظراتهما تخترق الحجب . . . وقد بادلتى الزيارة فى المفاوضات المصرية ، وقدم لى بيده باسم ملك ايطاليا أرفع وسام ايطالى

وقد استمر حديثنا طويلا . واذكر أن اشتغاله بالأصلاح كان شديدا إلى درجة أنه سألنى عن الطريق الذى سرت فيه بين نابلى وروما ، وهل كان معبدا ، فأخبرته أنه عظيم عدا مخارج مدينة نابلى فأنها تشعر بقلق بسيط ، فأجاب : أتعشم أن تعود فى اصطيفانك من نفس الطريق ، فتجده معبدا . . . وقد كان !

وهنا كلمنى عن تقدم ايطاليا وقوتها ، والرقى فى كافة نواحي الحياة السياسية والقومية ، فسألته : ولكن هل استطعت أن ترقى بأخلاق الايطاليين الى ما تتوق انت اليه . . ؟ فقال لى : انى أعنى بتربية الشبيبة ، وهى التى ستكون ايطاليا الجديدة . . . وأنى أعتقد أن الشبيبة الايطالية الآن لا تقل فى قوة الأخلاق ، وفى العلم عن الشبيبة الألمانية . . .

ولكن موسولينى على ما يظهر كان واهما حينما قال لى هذا الكلام ، ولم يكن قد قدر استعداد أهل بلاده للرقى الأخلاقى . . . وهذا هو سر الانقلاب وسر الفشل الذريع فى مشروعاته السياسية والحربية . . .

الصحافة أقوى سلاح حوربت به !

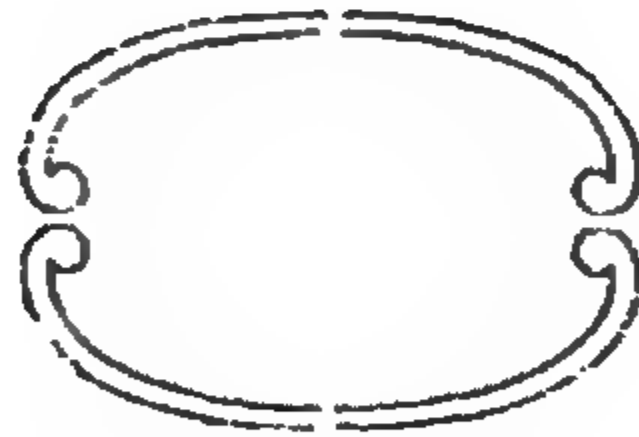
أن الصحافة قوة تستطيع أن تبني ، وتستطيع أن تهدم ، واستطاعتها فى الهدم أشد منها فى البناء ، خصوصا فى بلد لم ينضج بعد النضوج الكافى ولم يتعود التفكير الذاتى . ولو أنه كان جوارى صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومى أن ينجحوا فى محاربة دستور سنة ١٩٣٠ ذلك الدستور الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من أرقى دساتير العالم ، وأقلها عيوباً بالنسبة لدستور سنة ١٩٢٣ ، بل أنه كان خاليا من تلك العيوب التى غانتها البلاد فى الماضى ، وتعانيها الآن ! ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو « الصحافة » وقد كانت لهم صحافة ذات دعايات حزبية تنشرها فى البلاد ، وكانت حرة من كل قيد ، فأمكنها أن تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ، ومبادئه الحقّة ، ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات ، أو من يجاريها تحت أهواء السياسة ، وأقدار الظروف

تدخل الأبراشى باشا

وعلى الرغم من هذه الحرب الشعواء التى كانت تشنها الصحافة ، ويشنها خصومى فائى لم أعبأ بذلك أثناء توليتى للحكم ، لأنها كانت حربا حزبية أو قل أنها شخصية لا تهدف الى المصلحة العامة ، بل تهدف الى مصلحة شخص أو حزب معين . ولو أنها كانت لوجه الوطن ولمصلحة البلاد العليا بعيدة عن الشهوة لما أخذت هذه الصفة التى كانت تتسم بها طول مدة وجودى فى الحكم . . على اننى مكثت ثلاث سنوات أعمل لخدمة بلادى ومليكى وبنظام الحكم الجديد ، وكنت رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية ، ووزيرا للداخلية ، وقد حملت أعباء السياسة والإدارة ، وشغلت نفسى ليلا ونهارا غير مدخر وسعا فى القيام بواجباتى وغير مشفق على صحتى حتى مرضت واعتكفت فى مينا هوس

وهنا برز المرحوم زكى الأبراشى باشا ، وأخذ ييث نفوذه ويتدخل فى شؤون الحكم والسياسة . . وسافرت الى أوربا للاستشفاء ، فزاد نفوذ الأبراشى باشا واتسع نطاقه . ولما علت من أوربا ، وجدت الحال لا تطاق فاعتزمت الاستقالة ، ولكنى لما قابلت جلالة الملك فؤاد اذ ذاك رأيت من عطفه ورعايته ما جعلنى أعدل عن الاستقالة

على انه لم تمض الا فترة قصيرة حتى كانت أزمة تعيين المرحوم حسن صبرى باشا وزيرا فى وزارتى ، فقد روى أن يعين وزيرا للمالية ، ورأيت أن يعين فى وزارة المواصلات أو فى وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفى باشا وزيرا للمالية ، فلم يصادف ذلك قبولا ، فرأيت عندئذ أن أتخلى عن الحكم فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ ، بعد أن أدبت واجبى لوطنى بالطريقة وبالسياسة التى كنت أراها خيرا للبلاد



مفاوضات سنة ١٩٤٦

في منتصف فبراير سنة ١٩٤٦ دعت لتولى الوزارة بعد ان استقال منها دولة محمود فهمى النقراشى باشا . وقد ترددت كثيرا قبل القبول ، لتقدم سنى من جهة ، ولان النظام الحزبى - وهو وليد النظام البرلمانى - كان فى رأى مما يصرف اداة الحكم عن كليات الامور الى جزئياتها . وذلك بسبب اشتغال الأحزاب بما يهم كياناتها قبل اشتغالها بمصلحة المجموع . . على أن حبى لبلدى دفعنى آخر الامر الى القبول لاعتبارين : أولهما اننى كنت اتوق الى المساهمة فى محاربة الأعداء الثلاثة التى حالت دون تقدم بلادنا العزيزة ، وقضت على نشاط الطبقات الفقيرة ، وبالأخص فى اوساط الريف . . واقصد : الجهل ، والفقر ، والمرض ، والثانى أن همى أن ارى بلادى قد استفادت من نتائج الحرب - وقد ساهمنا فى كسبها بشتى الجهود - فنصل الى تحقيق اهدافنا القومية بمفاوضة الدولة المحتلة فيما هو معلق بيننا من شؤون

وقد كان المتبعون لمناقشاتي لخطاب العرش فى مجلس النواب اثناء كنت عضوا به يرون أن أهم غرض لى منها هو دعوة الحكومة الى العمل لحل المسألة المصرية ، اذ كان هذا أوانها لتحقيق اهداف البلاد فى الجلاء ووحدة وادى النيل . . وتذكرون انى لما كنت فى حيفا مستشفيا ، وحلت الوزارة الاشتراكية فى انجلترا محل وزارة المحافظين بعثت ببرقية طويلة لرئيس مجلس النواب (اظنها لم تعرض على المجلس وقد نشرت فى الصحف) نهت فيها الى الفرصة السانحة بحلول قوم مشهود لهم بحب الحرية ، بدل قوم ربوا على حب الاستعمار للبدء فى حل القضية المصرية . .

لما تقدم من الاعتبارات كان قبولى للحكم فرصة للوصول الى اغراض طالما نشدتها ، وهى تحقيق اهداف البلاد السياسية والعمل لتحسين حال الطبقات الفقيرة ، موطنا النفس على أن أتركه فى اليوم الذى اشعر فيه بأن مهمتى قد صادفها النجاح - فليس من داع اذ ذاك لبقائى - او منيت بالخذلان ، فأصبح من حق البلاد أن يعمل لها من هو أكثر استعدادا منى . . ومن أجل ذلك ، ومع المحافظة على التقاليد ، طلبت المعاونة من غير رجال الأحزاب من أنست فيهم القدرة على الانتاج . وقد قاموا برسالتهم خير قيام والآن اشعر بأنى لم اقصر فى أداء الرسالة . . اما من ناحية الإصلاح الاجتماعى ، فقد وضعت الوزارة التى الفتها أسسه ولم يبق الا البناء . واما من ناحية تحقيق الأهداف القومية فنظرة منصفة الى « المشروع » الذى أمضى منى ومن وزير خارجية انجلترا تدل على أن مصر كانت قاب قوسين من مطالبها . وسيتبين ذلك مما يأتى من فصول وتفاصيل

محادثات تمهيدية

الفت وزارتي في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ووضعت في رأس مهمتها السعى لتحقيق الأهداف الوطنية ، وأشارت في الكتاب الذي رفعتة لجلالة الملك ، الى تأليف الوفد المصري الذي يقوم بمفاوضة بريطانيا العظمى مفاوضة حرة طليقة من كل قيد ، تحقيقا لارادة الأمة التي اعلنتها اعلانا

وقد تألف هذا الوفد في ٨ مارس ، اي بعد تأليف الوزارة بثمانية عشر يوما ، برياستى وعضوية حضرات : محمد شريف صبرى باشا ، وعلى ماهر باشا ، ومحمد حسين هيكل باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وحسين سرى باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا ، واحمد لطفى السيد باشا ، وعلى الشمسى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ عفيفى باشا ، وابراهيم عبد الهادى باشا

وانفردت في اول الامر بمحادثة السفير البريطانى في منزلى تارة ، او في منزل احد الاصدقاء لكينا ، او في السفارة البريطانية او في رئاسة مجلس الوزراء ، لأن المحادثات كانت تمهيدية للمفاوضات ، وكان من شأنها اعداد العدة ، وتقريب مسافة الخلف على المبادئ الرئيسية . . والسفير البريطانى سير رونالد كامبل ، صديق قديم ، يرجع عهدي به الى وقت اشتغاله وزيراً بدار المندوب السامى حين كنت رئيسا للوزارة في الفترة بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٣ . فقد تحدثنا كصديقين في اجتماعاتنا الخاصة ، ولم يكن وقد المفاوضات البريطانى قد تألف بعد . .

ومضت ثلاثة اسابيع ، ولم تؤلف بريطانيا وفدها للمفاوضات المصرية ، وقلق الراى العام من جراء هذا الانتظار . فلما كان يوم السبت ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ حضر السفير البريطانى لرئاسة مجلس الوزراء في زيارة رسمية ، فانتهزت هذه الفرصة ، وسالته : « متى تبدأ رسميا في مفاوضاتنا ؟ »

قال : « وعدتكم يوم مقابلتنا اول مرة اننى سأتصل فورا بمستر بيغن لاسأله ، وفه اتصلت به فعلا ، ولكن - مع الأسف - لم تصل الى حتى الآن تعليمات منه . وعند ورود هذه التعليمات سأحيطكم علما بها حالا » . ثم قال : « وعلمت ان عمرو باشا تكلم مع مستر بيغن في شأن المفاوضات البريطانيين ، وان هذا كان بناء على طلب منك » . .

فقلت : « أجل كنت اريد ان أحدثك في هذا الموضوع ، ولكنك سبقتنى اليه . ولعلك تذكر انى قلت لك في مقابلتنا الخاصة ان مسألة المفاوضات من الجانب البريطانى ما زالت «غامضة» على ، وكان يحسن ان اتبينها تماما ، ، لان التأخير في ذلك من شأنه ان يخلق في مصر جوا لايتفق مع مصلحة المفاوضة ، اذ هي كما لا يخفى يجب ان تجرى في جو تسوده الطمأنينة لا في جو تحيط به الريب والظنون . . وآسف ان أقول لك ان ريبا وظنونا قد نبئت وبدأت في الظهور بالنسبة لمسألة المفاوضات من الجانب البريطانى . وانت تعلم ان مصر قد عينت هيئة المفاوضات ، وأستعدت للمفاوضة من مدة كانت تكفى لان يظهر من جانبكم مثل هذا الاهتمام الذى ظهر من جانبنا » فقال : « الواقع ان المفاوضات ، او بعبارة اخرى الخبراء العسكريين ، كانوا قد عينوا او وقع عليهم الاختيار . ولكن حديثك الماضى معى افهمنى انك لا تريد ان تثار المسألة العسكرية قبل المسألة السياسية التى لها المقام الاول . وهذا قد غير الوضع بالنسبة للترتيبات التى كنا قد اعدناها ، وهى تتلخص في ان يكون معاونى من العسكريين . . ولهذا رايت انه يحسن ان اتبع طريقة سنة ١٩٣٦ . وهى ان يكون معاونى من كبار موظفى السفارة »

فقلت : « اسمح لى ان اكلمك بصراحة في هذا الموضوع ، انه اذا عرف ان معاونيك

الرسميين في المسائل السياسية هم موظفو السفارة فلن يكون لذلك اثر طيب في الراى العام في مصر ، وذلك لاعتبارات ثلاثة :

الاول - ان الشعور بعدم الارتياح ينتشر لا محالة من جراء هذا التصرف . لان مصر جمعت خير رجالها لهذه المفاوضة . وكان احدهم وصيا على العرش ، وكثير منهم رؤساء حكومات سابقة . وقد فعلنا ذلك لاننا نعلق على نتائج هذه المفاوضات اعظم الاهمية ، فمن غير المعقول ان يواجه الفريق المصرى وهو مكون على هذه الصورة - بموظفين من السفارة !

الثانى - ان الناس في مصر يعتقدون ولا ينسون ان السياسة التى اتبعت في العهد الاخير لا سيما في زمن الحرب (وهى سياسة لم تترك في نفوسهم اثرا طيبا) قد اشترك في وضعها وتنفيذها رجال السفارة الذين تريدونهم معاونيك السياسيين ..

« انى اعرفهم شخصا واقدرهم ، ولكن هذه العقيدة سائدة عندهم في نفوس المصريين ومن الصعب جدا ازالتها ! فضلا عن انى كنت قد سمعت من عمرو باشا انه سيكون معكم في المفاوضة رجال من ذوى الخبرة والعلم بشؤون الشرق . واذكر انه ذكر لى ان مستر هاو وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الاوسط قد فكر في تعيينه مفاوضا معكم . ولهذا ارجو ان تعيدوا النظر في الموضوع كله حتى تسهل مهمتى

الثالث - انه لا تجوز المقارنة بين مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، والمفاوضات التى تجرى في سنة ١٩٤٦ . ذلك لان الاولى كانت تجرى على اسس مباحثات ومشروعات اعتبرناها خطوة ، او مرحلة في طريق الاستقلال ، لا الاستقلال نفسه . اما اليوم فنحن في نهاية المراحل . ولهذه المفاوضات نتائج حاسمة . ومن اجل ذلك يحسن جدا ان يعطيها الجانب البريطانى الاهتمام الذى يتفق وطبيعتها وخطر آثارها ، كما اعطيناها نحن من جانبنا »

ثم قلت : « هل تريد ان اتصل عن طريق عمرو باشا بمستر بيغن ؟ . ام يكفى انى ادليت اليك بهذه الاعتبارات كلها لتعمل من جانبك على علاج الأمور ووضعها في نصابها الصحيح ؟ »

قال السفير : « الواقع ان مستر بيغن غير مسئول عن الوضع الحالى للأمر ، بل انا المسئول عنه ، لان التعليمات التى اعطيت لى كانت تقضى بأن يكون الى جانبى عدد من كبار العسكريين ، فلما فهمت منك انك تحب ان يكون معى سياسيون في المفاوضة ، ورايت عندى موظفين يعاونوننى في السفارة ، ويفهمون تماما المسألة المصرية ، فكرت فيهم ، اما وقد بينت لى وجهة نظرك والاعتبارات التى تلابس الموقف ، فانى ساتصل بمستر بيغن واحيطه علما بالتفاصيل ، واتلقى منه تعليماته الجديدة التى سأبلغها اليك » فقلت : « حسن ، وارجو الا يتأخر ورود هذه التعليمات . انى في الواقع ارتاح الى المفاوضة معك وحدك ، ولكنى افضل ان يرسل اليك من وزارة الخارجية البريطانية من يمثل الناحية السياسية ويتفق واهمية المفاوضة »

قال : « سيكون هذا ما أعرضه »

قلت : « ورجائى ان يكون الرد سريعا لانك تعلم ان وقتا طويلا قد ضاع في الانتظار » فقال : « ارجو هذا . ولكن هل ترى ان كبيرا واحدا من وزارة الخارجية يكفى » قلت : « لا بأس عندى .. »

هذا ما جرى بينى وبين السفير البريطانى في ٣٠ مارس ، وقد فهم سعادته من هذا الحديث ان الحكومة البريطانية لا يمكن ان تثبت لمصر احترامها اياها الا اذا مينت فورا وفدا كبيرا الشأن لمفاوضة وفدها المصرى ، والا اذا أظهرت لها عنايتها واهتمامها وحسن نواياها في الوصول الى حل المسألة المصرية حلا عادلا

اقتراحات بريطانية قبل المفاوضات

توجهت في صباح يوم ٢ ابريل سنة ١٩٤٦ الى السفارة البريطانية لأرد الزيارة للسفير البريطاني ، فبادرنى سعادته بأن لديه خبرا سارا . ذلك أتنى كنت أبدت له في زيارته الأخيرة لى ، الامتناع الذى سببه عدم تعيين المفاوضين البريطانيين . فلما اقترح أن يكون المفاوضون السياسيون من موظفى السفارة اعترضت على ذلك ، فقام بمساع لدى مستر بيغن فى هذا الشأن ، واستطاع أن يخبرنى أن مستر بيغن سيلقى هذا المساء فى مجلس العموم تصريحاً يعلن فيه تعيين المفاوضين البريطانيين ، وأنه سيحتفظ لنفسه برياسة الوفد البريطانى غير أنه سيعتذر فى الوقت الحاضر بسبب الحالة السياسية ، وسينتهز مستر بيغن أقرب فرصة للحضور بنفسه الى مصر

أما المفاوضون الآخرون فعلمت أنهم سيكونون حضرات : لورد ستانسجيت وزير الطيران ، وسير رونالد كامبل ، وسير كيناهان كورنواليس السفير السابق والمتولى الشؤون الاقتصادية للشرق الأوسط ، ومستر رونالد أوفرتون مدير ادارة الشرق الأوسط بالسفارة ، والأميرال تينانت القائد العام لاسطول الشرق الأوسط ، والجنرال باجت القائد العام لجيش الشرق الأوسط ، وماريشال الطيران ميدهرست . وربما زيد عليهم الجنرال جاكوب من هيئة اركان الحرب العامة (وقد ضم فعلا الى الوفد واشترك فيه)

وأضاف السفير أن التعليمات التى وصلته تقضى عليه بالاتصال برئيس الحكومة المصرية ، على أن يكون ذلك شخصيا بحثا فى الوقت الحاضر ، وأن يرمى الى الغرض الآتى بيانه :

« درست المسألة المصرية فى لندن من جميع وجوها كما سيشرحه لى الآن ، ويرغب مستر بيغن فى أن يبين له السفير رأى فى الاقتراحات البريطانية ، لأنه يريد الا يتصل الوفد البريطانى بالوفد الرسمى المصرى قبل أن يعرف شيئا عن وجهة النظر المصرية ، مما قد يؤدى الى صعوبات لا تخرج منها . لذلك عنى السفير بناء على تعليمات لندن بأن يبين لى وجهة النظر البريطانية ، راجيا الوقوف على رأى التمهيدى فى هذا الموضوع بدون ارتباط أحد الطرفين . على أن تدرس هذه المسائل بصفة رسمية فيما بعد »

وها هو ذا منقولا حرفيا على وجه التقريب البيان الذى أدلى به السفير اذ كان يرجع الى مذكرات مكتوبة :

« ان الحكومة البريطانية لا تفكر فى اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الاراضى المصرية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، او لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط ، بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط . وبخاصة بلادينا »

فسأله : « هل تدخل البلاد العربية فى منطوق كلمة «الدول» التى ذكرها . فأجاب : « هو كذلك » . ثم استمر السفير فى بيانه ، فقال :

« ان بريطانيا العظمى مستعدة لبحث مسألة العلاقات بين البلادين من الوجهة الاستراتيجية بطريقة جديدة من شأنها إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ليحل محلها اتفاق أوسع فى نطاق هيئة الأمم المتحدة

« والغرض المحدد الذى ترمى اليه بريطانيا العظمى فى كل اتفاق من هذا القبيل سيكون موضوع مفاوضات عملية . وقد يكون ضروريا ايجاد الفرصة لدول الشرق الأوسط الأخرى للانضمام الى هذا الاتفاق الذى يرمى الى المحافظة على السلامة

« وهذا الاتفاق يقضى بالطبع ان ترابط القوات البريطانية فى جهات تمكثها من مراقبة كل تهديد بالاعتداء على الشرق الأوسط . وهذا يعنى - فى رأى الحكومة البريطانية -

انه يجب في ايام السلم العادية ، ابقاء قاعدة تكون نواة لقوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ، فينبغى الوصول الى وسيلة من شأنها تحقيق هذا الوضع او حل المشكلة دون مساس بسيادة مصر او بكرامتها القومية

« وقد درست الحكومة البريطانية بعناية خاصة هذه المسألة ، لان لها أهمية أساسية من الوجهة الاستراتيجية لسلامة مصر والشرق الأوسط ، ولان الحكومة البريطانية ترغب في اجابة مصر الى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بدون ابطاء

» ولذلك تقترح الحكومة البريطانية سحب الوحدات والمنشآت العسكرية والبحرية والجوية من القاهرة والاسكندرية

» وبعد دراسة عميقة للموضوع ، واستشارة الرؤساء العسكريين للأسلحة الثلاثة ذات الحكومة البريطانية انه لا يمكن صد أي اعتداء موجه الى الشرق الأوسط دون وجود قاعدة مناسبة في جوار قناة السويس مما يقتضى ابقاء منشأة عسكرية في منطقة القناة لتكون نواة . ويتوقف تحقيق هذا الغرض الى درجة كبرى على مصر نفسها

» لذلك فان الحكومة البريطانية شديدة الرغبة في الوقوف على رأى رئيس الحكومة المصرية شخصيا قبل البدء في المفاوضات الرسمية

» وهناك حل يجوز اقتراحه على رئيس الوزارة المصرية ، من شأنه أن تؤجر مصر لبريطانيا العظمى قطعة من الارض في منطقة قناة السويس تبقى تحت السيادة المصرية بموجب اتفاق يوضع على غرار الاتفاق الذي خول الولايات المتحدة قواعد في النصف الغربى من الكرة الأرضية ، مثل القواعد القائمة في جزائر برمودا ، ونيوفونديلاند

» ومن الممكن ايضا الوصول الى اتفاق اقليمي على اعتبار ابقاء القاعدة البريطانية بناء على طلب مشترك من دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن

ثم قال السفير ان هذه الحلول ليست سوى اقتراحات من الجانب البريطانى . واذا كانت لي اقتراحات في هذا الشأن ، فان الحكومة البريطانية يسرها الوقوف عليها . واكد السفير ان الجانب البريطانى لا يرمى الى تقييد رئيس الحكومة المصرية بأى قيد من الآن ، بل يرى ان مصلحة الطرفين الكبرى هي الوصول الى تفاهم مشترك في هذا الشأن قبل بدء المفاوضات الرسمية

وسألنى السفير اذا كان في استطاعتي ان افضى اليه برأى في الحال ، اذ انه من المهم البدء في العمل في اقرب وقت ممكن . . فأجبت بآن أهمية بيانه لا تسمح لي بأن أبدى له رأى في الحال ، وتدعونى للرد عليه كتابة ، لان الموضوع يتناول اقتراحات في صلب المفاوضات . وهذا لا يمنعنى من القول الآن ان اعتزام الجانب البريطانى احترام سيادة مصر وكرامتها من شأنه ان يساعد على ايجاد حلول تتفق ومطالبنا القومية بالرغم من صعوبة التوفيق بين هذا الاعتزام والاقتراحات الآتفة الذكر

وانفقت مع السفير على ان اوافيه باجابة شخصية حين يزورنى في رئاسة مجلس الوزراء يوم الاثنين المقبل لتبادل وجهات النظر . وقال السفير : « ان هذا الحديث شخصى بحث » ، فأجبت بآنى ساعته كذلك الا فيما يختص بشخصين يجب اطلاعهما عليه ، وهما : جلالة ملكى الذى يجب ان يكون على علم به ، ووزير الخارجية المصرية الذى له الحق في ان يكون اول من يحاط به علما ، والذي يجب على استطلاع رأيه

ردى على المقترحات البريطانية

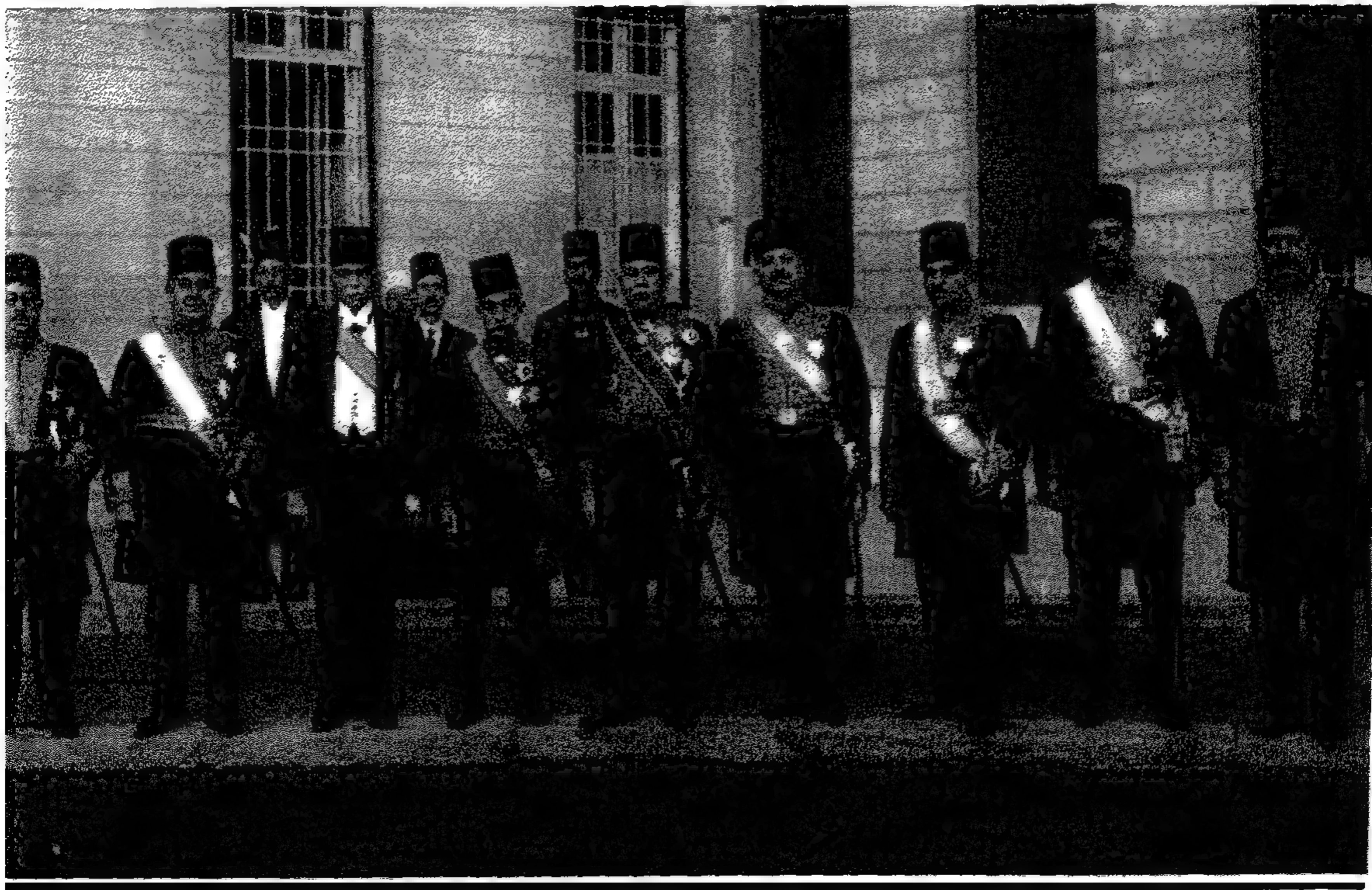
زارنى السير رونالد كامبل يوم ٤ ابريل سنة ١٩٤٦ ، فسلمته مذكرة تحوى ردى على اقتراحات الحكومة البريطانية التى افضى بها سعاده الى في الحديث السابق . .



لم تمر وزارة زبور باشا التي قامت على انقاص الوزارة الشعبية الاولى ، فقد انقضت الاحزاب المصرية ، وهذه هي الحلقة الكبرى التي اقيمت لتدمير
اركان الائتلاف ، ولقد تصدرها سعد زغلول باشا ، والى يمينه عدلي يكن باشا ، والى يساره تروت باشا ، فلتح الله بركات باشا ، فاسماعيل صدقي باشا



وزارة احمد زيور باشا أثناء اجتماعها سنة ١٩٢٥ ويرى اسماعيل صدقي باشا الى يمين رئيس الوزراء



وزارة اسماعيل صدقي باشا بعد تعديلها سنة ١٩٢٠ .. وقد ظهر من اليمين الى اليسار : ابراهيم فهمي كريم باشا وزير الاشغال ، وحلمي عيسى باشا وزير الاوقاف ، وعلى ماهر باشا وزير المعارف ، وعبد الفتاح باشا وزير الحفائية ، واسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء ، وتوفيق رفعت باشا وزير الحرية ،

وتتضمن هذه المذكرة الرد على مسألتين هامتين : الأولى مسألة بقاء قوات عسكرية بريطانية في منطقة القنال بطريق منحها قواعد داخل حدودها ، أو بطريق تأجيرها جزءا من أراضيها لهذا الغرض

والمسألة الثانية هي ما تناولته الاقتراحات البريطانية من الرغبة في إشراك بعض بلاد الشرق الأوسط التي يهمها أمر الدفاع عن هذه المنطقة في معاهدة جديدة تكون أوسع مدى من اتفاق ثنائي تعقده بريطانيا ومصر وحدهما

ويتلخص الرد عن المسألة الأولى فيما يأتي :

« مهما كان الوصف القانوني الذي يمكن أن يسبغ على بقاء قوات أجنبية في أوقات السلم في مصر ، فإن مجرد وجودها على هذه الحالة هو رمز للسيطرة مباشرة أو غير مباشرة . على أن تلك النظريات القديمة التي كان التسليم بها في الماضي أمرا عسيرا قد أصبحت اليوم مما لا يمكن التسامح فيه بعد حرب كان من أغراضها الرئيسية ضمان حرية الشعوب

« ولا يمكن أن يتصور المرء وجود اتفاق يحقق رغبات الشعب المصري ، ثم يسجل هذا الاتفاق في صورة ما بقاء قوات أجنبية في الأراضي المصرية !

« نعم انه مما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية في جزر نائية عن أرض الوطن الأصلي (الجزر البريطانية) ولكن لو أن اتفاقا من هذا القبيل المبرم بين هاتين الدولتين العظيمتين عقد بين مصر وبريطانيا ، وشمل جزءا من أرض الوطن ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف !

« ثم أن مبدأ الأمن المشترك الذي قرره هيئة الأمم المتحدة لا يشمل تدابير عسكرية وقائية ، كان ترابط قوة عسكرية أجنبية في أرض دولة أخرى في وقت السلم .. فان على كل دولة أن تحقق الأمن في أرضها بواسطة قواتها الوطنية المسلحة ..

• ثم أن اتفاقية سنة ١٨٨٨ تنسجم تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فيجب احترامها وتطبيقها من جديد ضمن حدود هذا الميثاق تحت إشراف مجلس الأمن .. على أن مصر سوف لا تقصر في أن تتخذ بنفسها كافة وسائل الدفاع الضرورية عن قناة السويس متى استردت حريتها التامة ، وذلك بأن تهيب لقواتها العسكرية النمو الذي يدعو إليه مركزها ..

أما المسألة الثانية ، وهي الخاصة باتفاق يشمل مصر وبعض بلاد الشرق الأوسط ، فيتلخص ردي عليها في تلك المذكرة بأن رأي الجانب المصري كان منصبا دائما على عقد اتفاق ثنائي بين بريطانيا ومصر ، واني أفضل هذه الطريقة على الطريقة المعروضة الآن التي تتضمن اشتراك بعض دول الشرق الأوسط في المحالفة البريطانية المصرية ، واني شخصا لا أؤيد فكرة انشاء اتفاقات تشمل تعهدات سياسية وعسكرية بين مصر وبلاد جامعة الدول العربية ، فان هذه الجامعة انما انشئت في الواقع على أساس رابطة الأخوة بين أعضائها ، الناتجة من التشابه في الجنس واللغة والتاريخ المشترك وموقع البلاد الجغرافي ، وهذه الأخوة تعفى الدول المذكورة من الالتزام بأن تبرم بينها معاهدات سياسية أو عسكرية معينة

واني أرى - ولو أن مصر تتمتع في هذه الجامعة بنفوذ خاص ومركز أدبي ممتاز - أن يتعين عليها أن تعمل مستقلة عن غيرها من هذه الدول الصديقة لتسوية علاقاتها مع بريطانيا العظمى . وذلك لاعتبارات لا محل للتحديث عنها الآن .. وأن العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر إذا استقرت على قواعد سليمة ومرضية فان نفوذ مصر في الشرق الأوسط سيعمل في هذه الحالة بكيفية من شأنها أن تجلب لبريطانيا بل للدول العربية نفسها كثيرا من المنافع والمزايا

هذا وقد اُجريت في هذه المذكرة عن أن الجانب المصري يرى أن تكون العلاقات بين مصر وبريطانيا في حالة تسمح بتحقيق تحالف بين البلدين يكون مشبعا بروح الصداقة المتبادلة . وأنه لا يمكن تحقيق هذا التحالف الا بعقد معاهدة جديدة على نمط المعاهدات التي أبرمت منذ سنة ١٩٤١ بين دول مختلفة ، وان تشمل هذه المعاهدة التزاما من الطرفين بأن يقدم كل منهما للآخر في حالة نشوب حرب لم يثرها أحدهما كل تعضيد حربي وغيره ، وذلك الى أن تنشأ الوسائل التي يقررها مجلس الأمن من أجل المحافظة على السلام

ورأيت ان تتفق السلطات العسكرية في كلا البلدين على كيفية تبادل هذا التعضيد وتلك المساعدة . وعلى ذلك يجب ان تهيأ في أوقات السلم وسيلة لتحقيق التعاون بين هئتي أركان حرب الدولتين . وان مصر لم تغفل عما لبريطانيا من خبرة في هذا الشأن وما لها من وسائل لتنفيذه . ولكن يجب ان يكون مفهوما أن هذا الاستعداد لن يؤدي بآية حال الى مرابطة قوات اجنبية في الاراضي المصرية في أوقات السلم ، بل بالعكس « يجب أن يشمل الاتفاق الجديد نصا يتضمن انتهاء الموقف الحالي . وذلك بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن مصر »

هذه هي خلاصة المذكرة التي قدمتها الى السفير البريطاني ردا على اقتراحات الحكومة البريطانية قبل البدء في المفاوضات . وقد فهم السفير أن لا أمل في اتفاق مع مصر اذا لم يكن أساسه الجلاء التام برا وبحرا وجوا ، في غير احتفاظ على ارض مصر بآية قوة بريطانية مدنية كانت ام عسكرية ..



أولى مقابلاتي للورد ستانسجيت

١٨ أبريل سنة ١٩٤٦

تحدثت في المقال الماضي عن تأليف الوفد البريطاني . وكيف نقل لى سعادة السفير نبأ تأليفه على أثر اعتراضى على تأخيرته نحو ثلاثة أسابيع عن تأليف وفد المفاوضة المصرى . . وفى ١٥ أبريل حضر الوفد البريطانى بالطائرة وقد تخلف رئيسه مستريبن وزير الخارجية البريطانية لمشاغله الدولية الأخرى ، وأتاب عنه اللورد ستانسجيت

وبعد يومين من حضور هذا الوفد زارنى بمنزلى بالزيتون اللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل فقلت لهما : « أحبيكما فى بلد صديق ، ومنزل صديق » فشكرا هذه العبارة ثم قلت للورد : « أسمع عنك منذ سنة ١٩١٩ بعد الحرب الماضية ، حينما كنت وسعد زغلول وباقى أعضاء الوفد المصرى بباريس نسعى للاستقلال . وربما يدهشك اننا اذ ذاك وضعنا بعض آمالنا فيك اذ كنت تخطب فى مجلس العموم مدافعا عن مصر ، وعن مبادئ الحرية » . فقال : « نعم حصل ان كنت مدافعا عن حق الشعوب ، وكنت قد زرت مصر اذ ذاك محاربا »

فقلت له : « اذن ، فأنت تفهم كيف كنا نعلق بك الآمال . والآن لست منسائط آمال فحسب ، بل أنت مناط حقائق بتوليك المفاوضة »

فتأثر لهذه الجملة ، وشكر . . وهنا سلمته وسلمت السفير مذكرة كنت أعدتها فى ٢٥ مارس باسم الوفد الرسمى المصرى قبل اضطراره بأعباء المفاوضات ، تتضمن وجهة النظر المصرية فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وفى الوضع السياسى للمسألة المصرية بالنسبة لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وما يوجبه هذا الميثاق من وضع حد للحالة الحاضرة بسحب القوات البريطانية من مصر سحبا نهائيا كاملا . . وقلت للورد : « لقد سبق لى أن أخبرت السفير بأننى سوف أقدم هذه المذكرة ، فها هى ما دمت قد حضرت للمفاوضة الرسمية » ثم استأنفت الحديث قائلا : « لقد تبادلت مع السفير مذكرات أخرى ، بل لقد حدثته فى أول مقابلة بيننا عن الوضع الانسانى والنفسى للمسألة المصرية . أما المذكرة الحالية ، فهى عن الوضع القانونى والسياسى لمطالب مصر . وقد سبق للسفير أن عرض على وجهة نظر حكومتكم مما دونه فى مذكرة رددت عليها بمذكرة أخرى . وقال لى السفير أن ردة الفعل الذى نتج من مذكرتى ستفضون به أنتم الى . . وها أنذا فى الانتظار »

فقال اللورد ستانسجيت : « هى فرصة أتيت لى لكى أعبر لكم عن تقديرنا ، فقد اطلعت على تلك المذكرة وأدركت الروح الطيبة التى تملئ عليكم شعوركم » ثم قال اللورد : « وكيف ترون أن يكون ترتيب عملنا وطريقته ؟ »

قلت : « كنت أود أن أعرف أولا رد الفعل الذي نجم عن مذكرتي الأولى ، وهو ما لا أزال أنتظره . . . والآن وقد أصبح لديكم مذكرتان لا مذكرة واحدة ، كنت أحب قبل أن تدخل في الدور الرسمي من المفاوضات أن أظفر منكم برأى فيها . وقد سبق للسفير أن قال لى أن حكومتكم تود لو أن أعمالنا لا تؤدي إلى مازق . وهذا حق . ومن أجل ذلك أطلب اليكم حديثا خاصا نتفاهم في غضونه عما إذا كان مبدأ المفاوضة يحقق أو لا يحقق هدف مصر الأساسي وهو : الجلاء »

فقال اللورد : « انى أرى أن ذلك من حقتك ، وانى مستعد لهذا الحديث ، ويبدو لى من الروح السائدة اننا سنتفق »

فقلت : « أذن فلنحدد الوقت ، والوقت رهن بك أن كنت مستعجلا أو غير مستعجل » فقال : « أنا لست بمستعجل ، وليس عندي من المشاغل إلا القضية المصرية »

قلت : « هذا هو أيضا شأنى ، فأننى كرسيت جهودى كلها لهذه القضية ، وأملى معقود بنجاحها في مفاوضة ودية معكم ، فلا شك أن رفع الأمر إلى جمعية الأمم فيه تحقيق لأهداف مصر »

وهنا تفاهمنا على أن يكون الاجتماع بعد يومى الأحد والاثنين لانهما من أيام الأعياد . واتفقنا على أن يكون الاجتماع يوم الثلاثاء المقبل . وقلت له : « ومع هذا فأنى مستعد للتكلم معك في أى وقت قبل ذلك ، لأنى لا أريد أن أطيل الوقت الذى يسبق الأفضاء بحقيقة المركز والموقف لزملائى أعضاء الوفد الرسمى »

وهنا كرر اللورد ستانسجيت أن المسألة في نظره هيئة لأننا إذا كنا متفاهمين على النقطة الآتية ، وهى : « أن نكون صديقين متحالفين » ، فلم يبق إلا كيف يؤدي كل منا واجباته ، وتصبح المسألة مسألة خبراء يبدون آراءهم في كيف يؤدي واجب الدفاع من جانبنا

فقلت له : « أن المسألة ليست فقط مسألة دفاع ، بل مسألة صداقة ، والصداقة إذا أردتموها من جانب مصر ، لن تكون إلا مع احترام كرامة مصر . وقد أجمع المصريون على أن احترام كرامتهم لن يكون إلا إذا جلت القوات الأجنبية جلاء تاما من أرضهم ! »

فقال : « نعم ، نعم ، أنا أفهم ذلك » . وقال للسفير بجواره : « ألا تفهم ذلك مثلى ؟ » فhez السفير رأسه ، ولم يجاوب !

فقلت للورد مشيرا إلى صحن بجانبى به « Marrons glacés » : « لا بد أن هذا الجسم ينقل من هنا حيث هو إلى مكان خارج هذه الغرفة ! » إشارة إلى ضرورة إزالة الأثر المادى للاحتلال

فقال اللورد ضاحكا : « خذ بالك ، فإن الصحن به حلوى . ولا أظن أنك تنظر إلى الاحتلال كأنه صحن حلوى ! »

وضحكنا جميعا . . . وكانت هذه العبارة ماثرا لبعض المرح ثم عدنا إلى عبارته اذ تكلم عن الخبراء ، فقلت : أن لخبرائك أن يبحثوا عن وسائل ضمان الدفاع ، ولكن يجب أيضا من جانبكم وأنتم السياسيون أن تنبهوا إلى أن المسألة ليست مسألة دفاع فقط ، بل مسألة تفاهم وصداقة . فإذا كانت وسيلة الدفاع في نظركم بقاء قوة أجنبية ، فقد تظفرون بالدفاع ولا تظفرون بالصداقة

« يجب أن يفهم الخبراء ذلك ، حتى لا يرتبوا وسائلهم على أى وضع من أوضاع الاحتلال ! »

فقال اللورد : « فهمتك جيدا ، وإن خبراءنا هم من جنود الزمن الحديث الذين يدركون كل الحقائق إلى جانب حقائقهم »

وهنا أسهبت فيما سبق أن نبهت إليه السفير من أنه كما لبريطانيا أن تتبين واجباتها ، فإن لمصر أن تتبينها أيضا . ومصر قد وطدت العزم على أن تؤدي واجب الدفاع عن

نفسها في نطاق هيئة الأمم المتحدة . وسوف تقوم بهذا الواجب اذا لم تتعثر كما كان الشأن في الماضي في سياسة لا تستند الى الحقائق
وقلت له أيضا : « ان مصر دلتكم على حسن نياتها في الحرب الماضية .. » فقاطع اللورد وقال : « انكم قمتم بنصيبكم أحسن قيام »
واستأنفت عبارتي قائلا : « ان من دلائل حسن نيتنا اننا كنا نستطيع - وهذا راي الكثيرين - ان نتحلل من كل الواجبات نحوكم ، ونكتفى بالواجبات التي فرضتها علينا وعليكم جمعية الأمم المتحدة . ولكن المسؤولين في بلادنا يرون ان نحتفظ بصداقة بريطانيا وحلفها ، وان نجعل منها احتياطا للمستقبل ، خصوصا وان بيننا من الاواصر ما يجعل كل حلف بين دولتين مؤديا لنفع محقق »
فأبدى اللورد ارتياحه للروح التي املت رغبة المصريين في الاستمرار في التحالف مع انجلترا . وقال : « ان روحا كهذه سوف تؤدي الى الخير » .. !

منطقة القنال

رغب اللورد ستانسجيت والسفير البريطاني في مقابلي من جديد ، وهي رغبة أبدت باسميهما تليفونيا مساء الامس بعد ان قابلاني في اليوم نفسه
زارني الاثنان في الساعة الحادية عشرة من صباح ١٩ ابريل زيارة خاصة بمنزلي بالزيتون ، ودامت المقابلة حتى الساعة الثانية عشرة والثلاث . وتناول السفير الكلام قائلا : « قد جاء في مذكرتك المؤرخة ٤ ابريل ان مصر اذ تطلب الجلاء التام ، لا تفعل عن ان المحالفة التي تقوم بينها وبين انجلترا تستدعي في وقت السلم ان يكون هناك تفاهم بين اركان حرب الدولتين في الوسائل التي تضمن ان يكون الدفاع محققا تماما لاغراضه » ثم قال : « وقد زدت على ذلك ان مصر ستحرص على الاستفادة من خبرة بريطانيا ومن وسائلها الكبرى » .. ثم اضاف السفير : « ولقد كانت هذه الجملة محل بحثنا عسكريين وسياسيين ، وبذلنا الجهد حتى نوفق بين آرائكم الشخصية وما تقتضيه واجبات الدفاع بالنسبة لنا .. ومن اجل ذلك اعددنا المذكرة التي اسلمها الآن لكم ، والتي نرجو ان تقرأها الآن (وهي مذكرة من صفحتين مكتوبة بالانجليزية) . وقد قرانا نحن الثلاثة المذكرة في اجتماعنا ، وكانت محل بحثنا الشفوي ، ومحل اخذ ورد من كل منا . وتتلخص هذه المذكرة البريطانية فيما يأتي :

« ان الغرض الذي تسعى اليه بريطانيا في معاهدة التحالف الجديدة هي توطيد الصداقة التي نشأت بين البلدين منذ امد بعيد .. وانه لمن الممكن ان يهدد امن مصر ومجموعة الأمم البريطانية تهديدا حيويا بهجوم يشن على منطقة الشرق الاوسط . وهذا ما تبين بشكل نهائي خلال حريين .. وان الأمم الصغيرة مهما دافعت عن نفسها بصلافة لا تتاح لها فرصة في الحرب الحديثة ضد دولة معتدية قوية ما لم يكن في مكنها ان تتلقى عوننا كاملا ومباشرا ، لا بد ان تعد له العدة في وقت السلم ، من دولة ذات قوة حربية واقتصادية فعالة بالقياس الى الدولة المعتدية . ولذلك ينبغي ان تتحقق مصر من معونة مباشرة امام تهديد خطير

« وان الوفد البريطاني في سبيل الوصول الى هذا الغرض سيتقدم باقتراحات تقوم على القواعد الآتية :

١ - ستسحب كافة القوات البريطانية البحرية المقاتلة وكافة القوات المحاربة التابعة للجيش البريطاني من مصر كلية . وسينفذ هذا الانسحاب وفق برنامج وستسحب كافة اسراب سلاح الطيران الملكي البريطاني ، ولو انه يقترح بقاء عدد قليل من اسراب الطائرات المقاتلة في منطقة القناة للتعاون مع سلاح الطيران الملكي المصري في اعداد دفاع جوي

٢ - ينبغي أن ينص في المعاهدة على تقديم المعونة المشتركة : وأن تتعهد الحكومة المصرية بإيجاد التسهيلات لقاعدة إدارية متحالفة ..

٣ - سيكون من الجوهرى وجود مركز قيادة متحالفة لتنسيق تدابير الأمن في كافة أنحاء الشرق الأوسط ، ويقترح أن يكون مركز هذه القيادة في منطقة القناة . وأن تقدم الحكومة المصرية لقوات الحكومة البريطانية تسهيلات للمرور في هذه المنطقة كلما دعت الحاجة »

تلك هي خلاصة المذكرة البريطانية التي قدمها اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى فقلت لهما : « يلوح لى أن الاجراءات التي تشير اليها هذه المذكرة يمكن أن تنفذ خارج مصر . وعندكم حول البلاد المصرية اراض وبلاد اما تحت حكمكم او تستطيعون بنفوذكم أن ترتبوا فيها مثل هذه الاجراءات ، فهل لم تفكروا في ذلك ؟ »

قال السفير : « يعتبر العسكريون عندنا أن النقطة التي يجب أن تكون عصب الدفاع هي منطقة القنال . وهذا رأى خبرائنا . وهو رأى تقره الحكومة البريطانية »

قلت : « ليست فلسطين ، وهي في حدود منطقة القناة تصلح للأغراض التي تتوخونها ؟ وبينما هذه الاغراض ستكون بطبيعة الحال في نطاق ضيق اذا ما نفذت في اراضينا ، فانها ستكون في نطاق واسع في بلد تسيطرون عليه كفلسطين »

قال السفير : « يرى الخبراء أن الغرض ليس حماية القناة نفسها بقدر اعتبارهم منطقة القناة من الناحية الاستراتيجية كم منطقة صالحة لتركيز الدفاع كله »

وقال اللورد ستانسجيت : « أن نقطة القناة هي الوحيدة التي تحكم الشمال والجنوب ، ولها منافذ على البحرين »

قلت : « لا أفهم ، وقد عبرتم عن نقطة الطيران بأنها معدة لايواء عدد قليل من الطائرات المقاتلة ، أن يكون هذا العدد هو الذي يدفع الاعتداء ، بل لابد من أن يأتى العدد الأكبر من الطائرات التي تتولى الدفاع عن مطاراتكم الأخرى الموجودة في غير مصر »

قال السفير : « الغرض هو أن طائراتنا الأخرى تجد المكان اللائق عند حضورها لاستقبالها »

قلت : « ليست مطاراتنا المصرية - ونحن حلفاء - ستستقبل طائراتكم القادمة في حالة الحرب . وهذه المطارات ستعتمد بالاتفاق معكم ، وبآراء متبادلة بين أركان حرب الدولتين ؟ فما الفائدة من هذا الوضع الذي لا يفهم منه إلا الرغبة في أن تكون لكم قواعد عسكرية في الأراضى المصرية ؟ .. يضاف الى ذلك انكم تتكلمون أيضا عن قاعدة تسمونها « قاعدة إدارية للحليفين » . وتشمل هذه القاعدة التى تسمونها « إدارية » مطارات ، وإشارات ، واستعدادات رادار ، ودورا للصناعة الخ .. ولو انكم تقولون أن هذه القاعدة الإدارية ستفدى بالخبراء ، فإن لها كل صفات القاعدة العسكرية خصوصا وانتم تتكلمون أيضا عن استعدادات لبعض التسهيلات الحربية »

وهنا قال السفير واللورد : « الحقيقة أن خبراءنا العسكريين حريصون الحرص كله على أنه في حالة وقوع الحرب تجد القوى البريطانية استعدادا قائما لاستقبالها وتلقيها . وهذا حاصل الآن في نطاق واسع . ونود أن يكون مفهوما أن هذا ليس احتلالا ، بل هو استعداد تقوم به الحليفتان يقتضيه الموقف الحربى الذى يمكن أن يكون كبير الخطر »

قلت : « انى لا أرى فرقا يذكر بين مذكرة اليوم ومذكرة السفير السابقة ، وإن كانت مذكرة اليوم ذات صبغة فنية تدعونى الى استشارة الخبراء المصريين . ومهما يكن من أمر أحاديثنا التي سميت خاصة ، فأننى الآن فى اضطراب لمكاشفة خبرائنا »

قال السفير واللورد : « اننا نفهم ذلك تماما ، على أن نظل نحن وانت فى النطاق الخاص للأحاديث »

قلت : « أن هذا الطابع « الخاص » للأحاديث لا يستطيع استبقاءه طويلا ، وأنا فى حاجة لمكاشفة زملائي »

قال السفير : « نحن نرجو أن تؤخر هذه المكاشفة حتى يكون لنا معك حديث آخر »
قلت : « اذن ستتلقون منى ردا يوم الاحد او الاثنين بعد استشارة الخبراء حتى
لا أؤخر كثيرا مكاشفة الزملاء »

وهنا انتقلت من الحديث الفنى العسكرى الى الوضع السياسى ، وقلت لهما : « انتم
لا تدركون تماما - على ما يظهر لى - الوضع السياسى فى البلاد ، وكيف يتأثر تأثيرا خطرا
وخطيرا بالتصميم على أوضاع هى مهما صورتموها وحاولتم صبغها بصبغة تظنونها
مقبولة ، فهى الاحتلال بعينه ، بل الاحتلال الذى لا لزوم له ! ان البلاد الآن فى حالة غليان
فكرى . واذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد الى حالة من العنف ، فالفضائل فى ذلك
للاجراءات والتدابير التى تقوم بها الحكومة

« نعم ان بالبلاد الآن هيئات متعددة متنوعة ، وكلها فى حالة تحفز . ومن هذه الهيئات
ما هو سياسى ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ، كالطلبة ، والعمال ، ومنها هيئات متعددة
اشتراكية واجتماعية من أولئك الراغبين فى تحسين أحوال الطوائف الفقيرة ومنها الهيئات
السرية للشيوعيين وغير الشيوعيين - كل هذا ينذر بانفجار اذا لم تجب مطالب البلاد .
وانى لندهش كيف لا تزالون تصررون على أوضاع أرى شخصا انها أوضاع لا لزوم لها ،
بينما فى استطاعة مصر أن تقوم بواجبها من ناحية الدفاع فى أحسن ما يمكن من الأوضاع ! »
وكان هذا نهاية الحديث . وقد تأثر اللورد ستانسيجيت ، والسفير من وصفى للحالة
الفكرية التى عليها مصر الآن

٢٢ ابريل سنة ١٩٤٦

ذهبت الى قصر الزعفران فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا - واذكر أنه كان
يوم شم النسيم - فوجدت السفير واللورد فى انتظارى . وبعد تبادل التحيات سلمتهما
مذكرة الخبراء المصريين والعسكريين ومذكرتى السياسية ، وكلتاهما بتاريخ ٢١ ابريل .
وقد أمضيا وقتا فى قراءة المذكرتين . وهما قاطعتان فى رفض جميع المقترحات البريطانية
التي اشتملت عليها مذكرة ١٩ ابريل . وكان عجيبا انه على الرغم من جنوحى الى بعض
الشدة فى عبارات المذكرة السياسية لم يحاولا مناقشتها ، بل اكتفى اللورد بان اعترض
على ما جاء بمذكرة الخبراء المصريين خاصة بفرقة الطيران ، فقال : « ان اقتراحنا وجود
هذه الفرقة بالاراضى المصرية هو لان مجيئها من مسافات بعيدة قد يرهقها ويوهن قوتها
قبل ان تنزل الى الميدان » فقلت : « ان خبراءنا لا يقصدون الا ان تبقى هذه الطائرات فى
طريق الغزو ، لتعرض سبيل الطائرات المعادية الى مصر »

فقال اللورد : « ولكن طائرات الغزو قد تحضر اليكم من مكان ليس بعيد ، فهم يتحدثون
الآن عن انشاء قاعدة لروسيا بالاردنيل ، وهى البقعة التى تستطيع روسيا ان تشرف
منها على البحر المتوسط ! »

فقلت : « ان مطالب روسيا بحسب ما يلوح لى اطلاق حرية المضائق ، وليس انشاء
سيطرة عليها تعطى لدولة من الدول . وهذا هو موقفها على ما يقولون بالنسبة للقناة .
ولا شك عندى ان تركيا (فوق معارضتكم ومعارضة الولايات المتحدة) لا تقبل ان تكون
لروسيا قاعدة حربية على الاردنيل . وسياسة روسيا قائمة على الايهام والتهويز ،
لا على التنفيذ والعنف ! »

وبعد ذلك انتقل الحديث الى موضوع القاعدة التى يسمونها « ادارية » . وكان المتحدث
فى الغالب هو السفير ، فقال : « انه ظاهر من حديثك أول أمس ، ومن مذكرتك الحالية ،
انكم لا تزالون تعتقدون ان لانجلترا بعض النوايا غير الواضحة ، وانها قد تعتدى على
سيادتكم . والواقع اننا لا نقصد الا الى شىء واحد هو : « تأمين مصر ضد الغزو .
واخترنا لذلك كل حل بعيد عن فكرة التشبث بفكرة الاحتلال . وها انتم ترون ان لب

التدابير يرجع الى شئون فنية واحتياطات بعيدة عن ان تمثل السيطرة في شيء »

قلت : « اذن انتم لا تشبهون بفرقة الطيران ، وهى مظهر احتلال بحت »

قال : « نحن نتكلم الآن عن القاعدة الادارية » ..

قلت : « ان القاعدة تشتمل على ضباط وجنود تابعين للقوى البريطانية ، فهى اذن من عناصر الاحتلال العسكرى ! »

فقال : « اذن هل يرضيك الا يظهر وا يبرزتهم العسكرية ، وان يرتدوا الملابس المدنية ؟ »

فقلت : « ليس الغرض ان يكونوا متنكرين اذا كانت حقيقة امرهم انهم عسكريون ! »

فقال : « هل يرضيك ان يتحولوا فى الواقع مدنيين ؟ ! »

قلت : « ان المسألة هى مسألة السلطة التى يتبعونها ، فاذا كانت السلطة مصرية جاز النظر فى الموضوع . اما اذا كانت سلطة بريطانية ، فلا تكون قد تقدمنا كثيرا ، فان فى ذلك اعتداء على سيادتنا . ان مثل المطالب التى بدت اليوم تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق »

قال اللورد ستانسجيت : « هذا صحيح ، ونحن لانريد ان نمس سيادتكم »

فشكرته ، وقلت : « ارجو ان تصوروا لى الوضع الجديد اذا ما سلمتم بالعدول عن فرقة الطيران »

فقال السفير : « قد نجاريكم لنثبت لكم ان ليس لدينا من مقاصد موجهة ضد استقلالكم وسيادتكم . ومن الممكن حصر الموضوع فى كلمة : خبراء »

فقلت : « قد نقبل بعض خبراء بريطانيين اذا كانوا فى خدمة الحكومة المصرية ، شأنهم شأن باقى من عندنا من هذا الصنف ، على الا يبقوا فى هذه الخدمة الا الزمن الذى يتفق الطرفان على ان الحاجة ماسة فيه اليهم ، وان يكون من العمال المصريين من يدرب معهم للحلول محلهم ، الخ . وليكن فى علم اللورد والسفير ان مصر تعتزم اقامة المصانع الحربية ، وقد نحتاج لخبرائكم ، فليست الشقة بعيدة بيننا ، وسأفكر فى كل ذلك »

فقال اللورد : « ونحن ايضا قد نحتاج الى المراجعة ، وقد تأخذ بعض ايام »

قلت : « وانا ايضا فى حاجة لمراجعة زملائي »

قال اللورد : « انى ارجو الا تجعل لحديثنا اليوم الا وجها واحدا ، هو رغبة الجانب البريطانى فى احترام سيادة مصر عند عرض اى حل من الحلول .. ! »

وانتهى الحديث عند ذلك ، وقد دام ساعة ونصف الساعة

وقد فاتنى ان اذكر انه فى اثناء الحديث قلت ان مثل المطالب التى بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق ، على ان تكون التدابير والاشتراطات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلى الدولتين لانها ترتيبات مؤقتة لا تمس الموضوع الاساسى

الجلاء قبل المفاوضات

إذا تحدثت عن نجاحي في حمل الحكومة البريطانية على اصدار بيان قبل المفاوضات تعرض فيه موافقتها على الجلاء التام برا وبحرا وجوا عن الاراضي المصرية ، فليست أريد أن أفاخر بجهودى أو أمن على بلادى بأنى أول من ظفر بذلك من الحكومة البريطانية ، وأن مبدأ « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » قد وافق عليه القوم لا على أنه شرط لا مناص من قبوله بل لأنه النتيجة الحتمية للاعتبارات والضرورات السياسية والعسكرية التى كنا بصدد معالجتها .

والواقع أن محادثاتى مع السفير البريطانى واللورد ستانسجيت ، كانت تهدف على الدوام الى ذلك ، وقد صارحتهما منذ اللحظة الاولى بأنه لا أمل فى اتفاق أو مخالفة مع مصر إذا لم يكن أساسها الجلاء التام برا وبحرا وجوا ، فى غير احتفاظ على أرض مصر أو مياهها أو هوائها بأية بقية من بقايا القوات البرية أو البحرية أو الجوية مهما ضوّلت ، وبأى مظهر ظهرت ، وبأى لباس بدت .. وقلت فى محادثاتى معهما فى ٢٢ ابريل : « ان مثل المطالب التى بدت اليوم لا تحول دون تحقيق الجلاء الشامل ، واشتمال المعاهدة على نصه المطلق ، على أن تكون التدابير والاشتراطات من الجانبين محل مكاتبات تدور بين ممثلى الدولتين لأنها ترتيبات مؤقتة »

٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦

وفى صباح ذلك اليوم زارنى برياسة مجلس الوزراء اللورد ستانسجيت ، والسفير البريطانى ، وبدأ السفير حديثه قائلا :

« نحن مشبعون بواجبات المخالفة . ومع انها تقتضى تحملنا أعباء ، فاننا جئناكم اليوم لنقبل اخلاء القوات البريطانية ، لأرض مصر كلها

» وقد قبلنا ذلك لثقتنا بأن الحكومة المصرية ستؤدى واجبها من ناحيتها ، فتقيم الاستعدادات اللازمة للدفاع عن أرض مصر . ويسر الحكومة البريطانية ، أن تقدم هذا العرض ، وهى تعتمد عليكم من أجل القيام بالاجراءات التى جاء ذكرها فى مذكرة الضباط المصريين ، كما تعتمد عليكم فى تسهيل تقبل الخبراء ، وفقا للمشروع الذى كان محل حديثنا فى الجلسة الماضية

» وانه ليجتاج الحال لبعض الوقت لاتمام عملية الجلاء لانها مرهونة بالاستطاعة المادية .. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يعد ما يسمح بالاعتماد على أماكن فى مصر لنقل جيوشنا الموجودة فى المدن ما دام الجلاء سيكون تاما . ويلزم لنا وقت لاعداد أماكن

خارج اراضيكم لايواء قواتنا . ونحن نقدر ان للجلاء مرحلتين : المرحلة الاولى ، هي النقل من المدن ومن الدلتا . والمرحلة الثانية ، هي نقل باقى القوات ، وباقى ما عندنا من استعدادات هائلة موجودة بالقطر المصرى «

مذكرة بريطانية

وهنا سلمنى اللورد ستانسجيت مذكرة مكتوبة باللغة الانجليزية . وهى رد من الجانب البريطانى على مذكرتى ومذكرة العسكريين المصريين . كما ان فيها التأييد من جانب حكومة لندن لما اشتمل عليه حديث يوم ٢٢ ابريل

فاستأذنت فى ان اطلع على المذكرة حتى استفيد من وجودهما اذا ما عنت لى بعض الاسئلة .. وقلت :

« اود ان اعرف هل هذه المذكرة معدة لهيئة المفاوضات باعتبار انها للدخول فى المفاوضات الرسمية ؟ »

فاجاب اللورد : « انها معدة لذلك » فسالت عن الغرض مما هو مذكور فى الفقرة الرابعة من انه « لكى يتسنى لبريطانيا العظمى ان تساعد مصر فى الاضطلاع بهذه التبعة تقترح حكومة جلالة الملك وضع تدابير للتشاور الوثيق بين الحكومتين وبين اركان حرب الدولتين وان تقوم بريطانيا لتقديم ما تدعو اليه الضرورة من المعونة الفنية لمصر على اساس يتفق عليه الطرفان » ؟ ! وقلت : « ان المسألة هنا لا تخرج عن انها مسألة عسكرية » ، فاجاب السفير : « قد لا يصل العسكريون الى تفاهم . واذا ذاك لا بد من تفاهم الحكومتين . وقد يكون الافق ملبدا ، وتحتاج الحكومتان الى تفاهم فيما يجب ان تعمل »

فقلت : « انى افهم الوضع الاول . ولكن لى اعتراضا على الوضع الثانى وسيجىء ذكره » .. ثم قلت : « اسمحوا لى ان اعترض الاعتراض كله على الزمن الذى اقترحتموه للجلاء . وهو خمس سنوات فانه لا يمكن ان يقبله احد فى مصر وسيعترض عليه المفاوضات المصريون كل الاعتراض .. كنت افهم ان تقولوا انكم ستعملون على تقصير امد الجلاء وتربطونه بالضرورات المعقولة »

فقال اللورد : « ان الزمن الذى طلبناه هو الزمن الاقصى . وقد يكون اقل . ومع ذلك ، فان المذكرة تبين اسباب احتياجنا لهذه المدة . وعلى كل حال ستكون هذه المسألة موضع تفاهم بيننا وبينكم »

فسألته : « انكم تتكلمون عن مساعدة من جانب الحكومة المصرية فى شؤون الجلاء ، فماذا تقصدون ؟ »

فقال اللورد بعد تردد : « ربما كان الغرض هو المساعدة فى النقل »

فسألت : « المفهوم من مدة الجلاء ان تحديدها مترتب على الاستطاعة ، ولكن ارى فى المذكرة انكم استعملتم كلمة events فهل لى ان افهم انه قد تؤثر الحوادث السياسية فى موعد الجلاء ؟ .. اذا كان الامر كذلك ، فاقول انه لا يمكن قبول تأثر المدة بالحوادث انسياسية . وقد يحدث ان يطرا على هذه الحوادث ما يجعلكم تحتجون بها لطلب البقاء وفقا لخطر تروونه ، وهذا لا يمكن قبوله ، فان تقدير هذا الخطر يفتح بابا واسعا للأخذ والرد »

فقال اللورد : « انها مسألة حسن نية » .. فأجبت « لا يمكن متى اتفقنا على موعد ان يكون هناك مجال لطلب تغييره بسبب ان احوال العالم تقتضى ذلك . وارى الا تبنى مدة الجلاء الا على ما يحتاج اليه من الوقت ماديا »

فاجاب اللورد : « انى اقبل هذا الوضع » ..

قلت أعود الى مسألة السنوات الخمس ، فلاحظ ان اخلاء المدن والدلتا ، مسألة أشهر لا سنوات . في حين ان اخلاءكم لمنطقة القناة قد يسهله اسراعنا في اقامة المنشآت والقواعد اللازمة للدفاع «

فقال السفير : « انها من المسائل التي اود ان يتفاهم فيها العسكريون من الجانبين »
وهنا سأل اللورد : « ما هو برنامجكم بشأن الاجتماعات منذ الآن ؟ »
فأجبت : « انى سادعو زملائى للاجتماع غدا ، وعليهم هم ان يقرروا متى تجتمع الهيئتان »

فقال اللورد : « ان هيئة المفاوضات البريطانية مستعدة للاجتماع بالهيئة المصرية كذلك ، فان العسكريين البريطانيين مستعدون لمقابلة مندوبيكم العسكريين »

فقلت : « ان كل هذا يرجع الى اجتماعنا غدا نحن المصريين . وقد يمتد اجتماعنا الى يوم آخر ، اما العسكريون ، فقد يرى المفاوضون المصريون ان يكون اجتماعهم بزملائهم البريطانيين بحضور هيئة المفاوضة المصرية »

رد هيئة المفاوضات

١ مايو سنة ١٩٤٦

اجتمعت بزملائى المفاوضين المصريين ، وافضيت اليهم بكل ما جرى من احاديث واطلعتهم على الهام من المذكرات ومنها المذكرة البريطانية الأخيرة . وقد دام العرض زهاء ساعتين حظيت في نهايتها بحسن تقدير الزملاء وتهنئتهم . وقد اتفقت كلمتنا على الرد عليها بمذكرة قدمت باسم الهيئة الى الوفد البريطانى في ٧ مايو ، تلخص في النقاط الآتية :

— يشاطر الوفد المصرى الوفد البريطانى رايه في ان المعاهدة الجديدة يجب ان تكون اتفاقا على تبادل المعونة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة

— ويجب ان تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تساويا تاما في السيادة

— ان المعاهدة الجديدة هى للتعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدولى

— يتعين ان تتجنب المعاهدة كل نص يمكن ان يؤول بأنه يدل على نية بريطانيا في التدخل في شؤون مصر

— تتكفل مصر وحدها بقواعد ادارية تشمل مطارات ومنشآت للدفاع البرى والجوى والبحرى

— يوافق الوفد المصرى على قيام تعاون وثيق بين هيئتي اركان حرب الدولتين ، بشرط الا تتضمن المعاهدة أية اشارة الى استخدام الحكومة لخبراء او فنيين في الشؤون العسكرية من البريطانيين

— ان مدة السنوات الخمس لسحب القوات البريطانية — وان اعتبرت حدا اقصى — هى مدة أطول كثيرا مما يجب . ويمكن ان يتم الجلاء في مدى عام واحد

— يوافق الوفد المصرى على ان تبذل السلطات المصرية كل ما فى وسعها لمعاونة السلطات البريطانية في نقل القوات البريطانية عند جلائها . وعلى تكليف الخبراء العسكريين فى الوفد اعداد برنامج لتصفية الهيئة الادارية فى مصر وسحب القوات البريطانية

تصريح الجلاء

وفي ٧ مايو سنة ١٩٤٦ اجتمعت باللورد ستانسجيت والسفير البريطاني ، وسلمتهما المذكرة المصرية . وجرى حديث بيننا عن موعد المفاوضات ، فأبلغتهما استعداد الهيئة المصرية لافتتاح المفاوضات الرسمية في يوم ٩ مايو ، فأبلغاني أن الوفد البريطاني يوافق على هذا الموعد . ثم أطلعاني على البيان البريطاني عن الجلاء الذي كلفا بإعلانه من الحكومة البريطانية بعد موافقتي

٨ مايو سنة ١٩٤٦

وفي صبيحة هذا اليوم أذاعت السفارة البريطانية في الصحف ما يأتي :
« قرر الوفد البريطاني للمفاوضات بموافقة دولة اسماعيل صدقي باشا ان يصدر بيانا عن السياسة البريطانية في هذه المفاوضات التي كثرت التكهنات حولها في الآونة الأخيرة . وفيما يلي نص البيان :

« ان السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (بريطانيا) هي توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين امتين تجمع بينهما مصالح مشتركة

« وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من المودة وجسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية ان تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الاراضي المصرية ، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها ، والموعد الذي يتم فيه والتدابير التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب او خطر حرب وشيك الوقوع طبقا للمحالفه »

هذا هو البيان الذي صرحت به الحكومة البريطانية على لسان وفدها وهو اول بيان من نوعه . ويدل على اهميته وخطره أنه لم يقابل من حزب المحافظين البريطانيين وعلى رأسهم مستر تشرشل بالارتياح . واذكر أنه وقف في مجلس العموم معترضا عليه كل الاعتراض عندما القاه مستر آتلي ، فقد نهض في اهتمام قائلا :

« ان هذا البيان خطير الشأن ، وهو من اخطر ما القى في هذا المجلس من بيانات . . اذ يعرض على مصر سحب جميع قواتنا البرية والبحرية والجوية من اراضيها عند الشروع في المفاوضات معها . . واني ارى من الواجب ان اسجل في هذه اللحظة أنها لم تستشر أحدا في هذه البلاد بأية طريقة كانت . واني شخصا لم اعرف هذا القرار الا قبل تلاوته بنصف ساعة . . انها خطة وضعتها الحكومة من تلقاء نفسها ، فيجب ان تقع المسؤولية عليها . ومن جهة أخرى يبدو لي ان المعارضة ترى من الواجب عليها الاشارة الى خطورة الحالة

« ان ذلك العمل العظيم الذي قمنا به في تلك البلاد خلال ستين سنة من الدبلوماسية والادارة ، قد القى به في كثير من الخزي والهوس !



هذا بعض ما قوبل به هذا البيان من المعارضة البريطانية ، وهو يدل على اهميته ، وعلى أنه بالنسبة لمصر كان فاتحة سعيدة ومباركة للمفاوضات

أثر الروس والمخافطين في المفاوضات

قبل افتتاح المفاوضات ببضعة أيام وصلت الى رسالة بالشفرة من عمرو باشا سفير مصر بلندن . جاء فيها : « طلب الى مستر بيغن ان اقبله في الحادية عشرة من صباح اليوم (١٩ ابريل) بوزارة الخارجية ، وابتدوني قائلا انه اتى من الريف خصيصا ليتحدث الى . وأعرب عن رغبته الجدية في ان تبدأ المحادثات في القاهرة بداية حسنة . ويرى في هذا ما يبرر دعوته اياي من الريف في يوم عطلة عامة ، فأجبته قائلا : « انى وانا في بكهام كنت على استعداد للمساعدة بكل ما في وسعى . . » وعندئذ بدأ بيغن يتحدث عن الصعاب الجمة التى تواجهه ، وأقلها على سبيل المثال مؤتمر باريس (مؤتمر وزراء الخارجية) الذى سيعقد قريبا ، ثم مجلس الأمم المتحدة ، الى الأعباء الأخرى التى يضطلع بها ، ثم قال انه لا يرغب ان يخفى قلقه من جراء مسلك روسيا مما شهدناه في الأسابيع القليلة الأخيرة . وما يمكن ان يلخص في الكلمات الآتية (شراة الروس في احتكار البترول ، وحرصهم على السيطرة) . وأسر الى مستر بيغن قائلا ان سفير تركيا زاره امس ، وأعرب له عن القلق العظيم الذى يساور تركيا أيضا في هذا الشأن

« وهذا نص ما طلب الى مستر بيغن ان انقله الى الحكومة المصرية :

« يقول وزير الخارجية البريطانية انه يحرص على ان تبدأ المفاوضات في جو صالح من الصداقة ، ويرى انه يجب ان تبحث علاقاتنا في المستقبل على أساس أننا ندان مستقلان . وفي هذا الجو يجب ان تدرس صداقاتنا المستقبلية التى نرجو ان تتناول مسألتين : الأولى - التحالف ، والثانية - التعاون المشترك للمحافظة على الأمن في الشرق الأوسط . .

ثم قال : « وان لنا حقوقا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ننزل عنها ازاء التدبير الواسع المدى الذى وصفته آنفا ، والذي يتعين ان تشتمل عليه المعاهدة الجديدة . فاذا كان لنا ان نعمل معا في نظام اوسع نطاقا للشرق الأوسط كان من الضروري أن يكون لنا مركز نستطيع به ان ننفذ هذا التدبير ، وان نحافظ عليه . . وهذا المركز يشترط فيه ان يكون في أكثر الامكنة ملائمة للقيام بالتزاماتنا المشتركة في شؤون الدفاع

« ووزير الخارجية شديد الاهتمام بان يسود منذ البداية جو من الود المسكين بين وفدين متساويين مهما تقم في سبيلهما من العقبات الوقتية . وانه ليذكر أن أية صعوبة قد تنشأ في أثناء المحادثة بسبب طرف آخر يحاول الاصطياد في الماء العكر ، فانها

تستغل فوراً ، ولذلك فإن من مصلحتنا أن نتجنب باى ثمن حدوث مثل ذلك في الوقت الحاضر . . »

« وهنا انتهت كلمات مستر بيغن . وقد أخبرته انى سررت لاثارته هذه النقطة لانه من جانب الحكومة المصرية قد فعلنا كل ما في وسعنا لخلق علاقة ودية وتهيئة جو صالح مما أكد لى اهميته . بيد انى بعد ان قرأت في الصحف الانجليزية التصريح الذى يدعو الى الدهول - ذلك التصريح المعزو الى الحاكم العام للسودان - لا أستطيع أن ارى أن مثل هذه الملاحظات التى أبدأها اشخاص مسئولون أو نسبت اليهم ، من شأنها خلق الاثر المطلوب الذى يرغب مستر بيغن فى وجوده .

« فرد مستر بيغن قائلاً انه لم تصدر منه للحاكم العام تعليمات بأن يفضى بهذا التصريح الذى لم يخط به علماً . ثم استبدعى فوراً مستر «هاو» وكيل الخارجية المساعد الذى أعرب بدوره عن جهله التام بهذا التصريح . . وطلب مستر بيغن من « هاو » أن يحقق فى هذا الأمر ، وأن يأمر كل من يعنيه هذا الشأن أن يلتزموا الصمت . وأن كان هناك داع لاي تصريح ، فإن مستر بيغن وحده هو الذى سيدلى به »

هذا هو نص رسالة عمرو باشا وما تضمنته من آراء ورغبات لوزير الخارجية البريطانية كى تسير المفاوضات فى جو صالح للوصول الى اتفاق مرض بين مصر وبريطانيا كأمين متساويتين ، لهما مصالح مشتركة

اما تصريح حاكم السودان العام المشار اليه ، فهو الذى ادلى به فى ١٧ ابريل سنة ١٩٤٦ عند افتتاح المجلس الاستشارى ويتلخص فى (ان الحكومة السودانية معنية باقامة الحكم الذاتى فى السودان بقصد الوصول الى الاستقلال ، وانها الفت لجنة من الموظفين البريطانيين والسودانيين لبحث مشروعات السودنة ، وأن هذه الحكومة تهدف الى السودان حر مستقل يستطيع أن يحدد بنفسه نوع علاقاته مع بريطانيا ومصر ، وأنه واثق من أن فترة عشرين سنة تكفى السودانيين للوصول الى ذلك بمعاونة عدد من الخبراء من غير السودانيين)

ذلك تصريح الحاكم العام ونحن على ابواب المفاوضات . وقد رددت عليه فى حينه بأن الحكومة المصرية لا تتقيد به ، وأنه لا يعبر عن رأى مصر فى مسألة السودان . وقد نفاه مستر بيغن كما رأيت فى رسالة عمرو باشا ، وأكد أنه يجهله ولا يعبر عن رايه

على أن هذا التصريح ان هو الا المعبر الصادق عن حقيقة السياسة التى كان يحكم السودان من البريطانيين يعملون على اتباعها ، اى سياسة الفصل بين البلدين ، وقد ظهرت آثارها فى شتى المناسبات ، وأخيراً عند ظهور نتائج مفاوضات « صدقى - بيغن » اذ طالبوا بحق السودان فى الاستقلال عن مصر ، مما كان محل الأخذ والرد الذى انتهى بضياغ آثار الاتفاق

المفاوضات الرسمية

اتفق الوفدان المصرى والبريطانى على أن تفتتح المفاوضات الرسمية فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ . وكنت مع اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى قد قطعنا شوطاً كبيراً فى المحادثات التمهيدية التى اشار بها مستر بيغن لتذليل بعض الصعوبات . وقد كان للبيان الذى أعلنه الوفد البريطانى قبل المفاوضات عن الجلاء التام - ونشر فى الفصل الماضى « بالمصور » - ابلغ الاثر فى تهيئة جو صالح ، وافتتاح سعيد

وفى الموعد المحدد من ذلك اليوم التاريخى - يوم افتتاح المفاوضات - اجتمع الوفدان

في وزارة الخارجية المصرية واقيت كلمة الوفد المصرى التى اسجلها هنا للتاريخ وللأهمية فى هذه المذكرات :

« عزيزى اللورد . سادتى :

« لى الشرف العظيم - كرئيس للحكومة ولوفد المفاوضات المصرى - أن أرحب بكم بيننا . وهو شرف سيكون من أغلى وأبقى ما أعتر به فى حياتى العملية الطويلة

« وانه لمن حظى الكبير بصفتى المفاوض المصرى الاول . اننى خلال محادثائى التمهيدية مع الممثلين الممتازين للبلد العظيم صديقنا وحليفنا وجدت فى متناول يدى تلك الأفكار الجديدة التى ولدتها الحرب الأخيرة والتى كفلت قدسيتها الروح الجديدة المنبعشة فى الشعوب أعنى بذلك المبدأ المسلم به من العالم أجمع من أن يكون كل شعب سيدا فى بلده ، وأن حق الأفراد والشعوب على السواء فى الحرية ينبغى أن يوضع فى الكفالة الاجتماعية لمجموعة الأمم ، وقد قربت الحرب من اقدارها ، ونسقت غاياتها

وتحت لواء هذا الاتفاق فى المبادئ استطاع ممثلو مصر والمملكة المتحدة فى محادثاتهم الأولى أن يتقابلوا فى ميدان يجب أن يتحقق فيه الاتفاق بغير كبير عناء ، ولقد قبلت حكومة المملكة المتحدة فعلا ، كما أعلن ذلك فى البيان الذى نشره الوفد البريطانى أن تسحب من الأراضى المصرية جميع قواتها البحرية والبرية والجوية . وصرحت فوق هذا أن سياستها ترمى الى أن تبرم مع مصر تحالف على غرار المحالفات التى تعقد بين امتين متساويتين لهما مصالح مشتركة

« وانه لأمر يتعلق بكم ايها السادة أن تشيدوا بناءكم فوق هذه الاسس . وانى لكبير الأمل فى أن نتيجة محادثاتكم ، اذ تحذوكم - سواء أكنتم من هذا الجانب أم ذلك - الرغبة الصادقة فى أن تعملوا على اكمال استقلال وطننا العزيز . ذلك الاستقلال الذى يعد احترامه الكامل شرطا أساسيا لصداقة دائمة مثمرة

« واود أن أقول لزملائى المصريين قبل أن اختتم هذه الكلمة أنهم سيجدون فى صديقى لورد ستانسجيت ونير رونالد كامبل - اللذين كان لى شرف الاشتراك معهما فى مناقشات طويلة شاقة - ادراكا يمتاز بالوضوح وتقدير الحقائق لموقف كل من البلدين ومصالحهما ، وانى لعلى ثقة من أننا واصلون بذلك الى اسعد النتائج » وعلى أثر القائى هذه الكلمة ، وقف اللورد ستانسجيت ، وألقى كلمة الوفد البريطانى . فقال :

« انى مدين بالشكر لدولتكم على حفاوتكم الودية بنا فى هذا الاجتماع الرسمى الاول لوفدى المفاوضات الانجليزى والمصرى . واود أن أنتهر هذه الفرصة لأعبر عن امتنانى أنا وزملائى الذين حضروا معى من بريطانيا لما قبلنا به فى كل مكان من حفاوة لا حد لها وحسن ضيافة . وذلك منذ وصولنا الى بلادكم من أربعة أسابيع

« ولقد كنت على الدوام أفخر بأن أعد نفسى كما أنا الآن الصديق الوفى لمصر . . وانه ليشربنى أن أترأس الوفد البريطانى فى هذه المحادثات الهامة التى هى بلا شك مؤذنة بعهد جديد من الاستقرار والتناسق فى العلاقات البريطانية المصرية . وانه لمن دواعى الفخر أن نستطيع بحث هذه المسائل العظيمة مع وفد ممتاز رفيع القدر كوفدكم

« ولا شك أننا جميعا نأسف على أن المستر بيغن لا يستطيع أن يكون فى هذه الآونة بيننا ليأخذ مكانه على رأس الوفد البريطانى ، ولكنكم تقدررون ما يقع على عاتقه من مسئوليات جسيمة أخرى فى لندن وباريس

« ان المحادثات غير الرسمية التى تبادلناها وياكم تمهيدا لهذا الاجتماع الرسمى الاول كانت كما ذكرت دولتكم يسودها الود وحسن التفاهم ، وكان هذا مصدر غبطة كبرى للحكومة البريطانية . .

« وقد أعلننا على الملأ اقتراحنا للحكومة المصرية أن نسحب من الأراضي المصرية جميع القوات البحرية والبرية والجوية البريطانية »
« يبقى علينا أن نصفي الماضي ، وذلك بأن نضع برنامجا لهذا الانسحاب ، وأن نتفق على الترتيبات اللازمة لجعل استمرار تحالفنا مشعرا - وهذا بالنسبة للمستقبل أمر ذو أهمية قصوى

« واني نعلي ثقة بأن هذه الأمور يمكن حلها ، بل اني واثق من أنها ستحل بما يرضي الطرفين ، وأن روابط الصداقة والمصلحة المشتركة الوثيقة التي تربط بلادينا ستبقى وتزداد قوة في السنوات المقبلة . وذلك على أساس معاهدة جديدة قوامها هذه المحادثات . وانبنا لنقدم اليوم حلفا عسكريا جلب لنا النصر باتحاد صادق بين قلوبنا »

مشروع بريطاني أولى

بدانا مفاوضاتنا في هذا الجو الصالح الذي كان يسوده التفاهم ، وقطعت المفاوضات شوطا بعيدا . ولعل أكبر دليل على تقدمها استدعاء مستر « بيكيت » الخبير البريطاني المتخصص في كتابة المعاهدات لوضع النصوص القانونية . . . وقد سارت المباحثات سرا حسنا فافتتح الوفد الانجليزي والحكومة الانجليزية بالعدول عن مطالبهما بشأن قاعدة حربية دائمة في مصر ، وعدلوا عن انشاء مطارات في الأراضي المصرية ، وعن أن يحتفظوا بالاسكندرية كقاعدة حربية . ودارت محادثات في مسألة السودان وفي مدة المحالفة وفي مركز السفير البريطاني . كان الطرفان يلتقيان في هذه المسائل

ثم وضع الوفد المصري مشروعا للمعاهدة الجديدة في ١٩ مايو سيأتي نصه في آخر هذا المقال . . . وقد درسه الوفد البريطاني ثم رفضه ، وعلمت أن هذا المشروع كان في نظره كأنه وثيقة تسليم بلا قيد ولا شرط ! ولم يمض يوم حتى رد الانجليز بمشروع بريطاني لا يختلف كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ . . . وكنا قد بعثنا لهم قبل ذلك في ٢٥ مارس بمذكرة ضافية أبنا فيها وجهة نظر المصريين في تلك المعاهدة بعد الاحداث التي تعاقبت في خلال عشر سنوات ماضية ، وقلبت الأوضاع الدولية رأسا على عقب من الناحيتين السياسية والعسكرية . وقد أمضيت في ظروف طواها الزمن . ولم يبق سليما من أحكامها الا مبدا التحالف كما حددته المادة الرابعة

ويتفق هذا المشروع البريطاني الجديد ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في كثير من المسائل منها :

١ - أن تلتزم مصر بأن تضع تحت تصرف بريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعها في حالة خطر حرب دأهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها

٢ - وأن يكون للقوات البريطانية في هذه الحالة المشار اليها كامل الحرية في دخول مصر والتنقل فيها ، وأن تستخدم الموانئ والطرق والسكك الحديدية المصرية وسائر وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية

٣ - وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية

٤ - يقوم جلالة ملك مصر في وقت السلم بانشاء وصيانة منشآت معينة تكون ضرورية لخدمة قوات الحكومة البريطانية والحكومة المصرية



وينص المشروع البريطاني فضلا عن ذلك على أن تتسلم مصر الثكنات والمنشآت العسكرية ، ولكن بشرط أن تبقى الأسلحة والمهمات التي ترى بريطانيا الاحتفاظ بها من أجل الطوارئ للمملكة المتحدة (إنجلترا) وتتعهد مصر بالمحافظة عليها بحيث تكون دائما في حالة جيدة ، وبأن تفتح ابواب ثكناتها لخبراء انجليز ترسلهم بريطانيا في أي



اسماعيل صدقي باشا يرأس احد اجتماعات
حزب الشعب الذي اتناه وزارته الاولى
وقد جلس الى يمينه ابراهيم فهمي كريم
باشا ، وعبد الله اللوم باشا ، وظهر خلفهما
احمد كامل باشا ، وعبد الرحمن البيلي ،
ومن حولهم لفيف من أعضاء الحزب



اسماعيل صدقي باشا في طريقه الى
قبر الجندي المجهول في مدينة روما ،
بعد زيارته للسناتور موسوليني



جلالة الملك فاروق يتوسط وفد المفاوضة سنة ١٩٤٦ .. وقد وقف الى يمين جلالتة اسماعيل صدقي باشا ،
وعمود فهمي النقراشي باشا ، وعبد حسين هيكل باشا .. والى يسار جلالتة شريف صبري باشا ، وحسين
صبري باشا ، واحمد اطفح السيد باشا ، وعبد الله باشا ، وعبد الفتاح باشا ، وعبد الشمس باشا

وقت لاختبار هذه الأسلحة والمهمات التي تعين مصر موظفين بريطانيين للمحافظة عليها ، ولتدريب المصريين على استعمالها

وقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ مقصودا بها حماية قناة السويس باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مصر ، وهو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .. ولكن المشروع البريطاني رأى أن يكون التحالف في نطاق أوسع ، فقد أشار إلى ضرورة استتباب السلام في البلاد المجاورة لمصر والشرق الأوسط بمعنى فهم منه الجانب المصري أن المرغوب فيه هو إيجاد قاعدة في مصر تتولى فيها بريطانيا وقت العدوان حماية مصر والبلاد المجاورة والشرق الأوسط

ويستنتج من النص الانجليزي أن أي عدوان يحدث في الشرق الأوسط - أي في إيران وفي تركيا أو حدود العراق أو غير ذلك - يجعل مصر تتحول أوتوماتيكيا إلى قاعدة حربية ويكون من حق الحكومة البريطانية المطالبة بإعلان الأحكام العرفية وإصدار التشريعات الاستثنائية لحماية ظهر قوات الحلفاء



وكانت مدة المحالفة في المشروع الذي قدمه الوفد المصري ١٥ عاما ، ولكن وجهة النظر الانجليزية في بادئ الأمر كانت متجهة لأن تكون أبدية ، ثم جاءت هذه المدة في المشروع البريطاني ٢٥ سنة من تاريخ بدء سريانها . وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضي عام على إعلان أحد الطرفين المتعاقدين للآخر بانهاؤها بالطرق الدبلوماسية

وقف المفاوضات

لم تلتق اذن وجهتا النظر المصرية والبريطانية في هذه المسائل المشار إليها في المشروع البريطاني الجديد . وتأكد لي ولزملائي أعضاء الوفد المصري بعد الاطلاع على هذا المشروع أن قبولنا له رجوع إلى الوراء وتسليم ضمني ببقاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولما أصر الجانب البريطاني على موقفه وتمسكه بكل صغيرة وكبيرة في مشروعه ، أبلغت لورد ستانسجيت استحالة قبول المسائل الواردة في هذا المشروع ، فوعدني باستشارة مستر بيغن ، واتفقت معه على إصدار البيان الآتي يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ :

« ان تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل التي رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيغن .. ويتطلب هذا بعض الوقت »

وجدت من ذلك أن هناك تغيرا في روح المفاوضات سواء تلك التي تجري هنا أم التي تجري في إنجلترا بين مستر بيغن وعمرو باشا . وأظهرت المראה التي شملتني من هذه الأوضاع ، ولاحظت منها الضغط الواقع على وزارة الخارجية البريطانية من رجال السياسة القديمة فيها ، وفهمت أنه لن يستطيع الفوز بمساعدتي للوصول إلى النهاية إلا إذا كانت هذه الروح تتقلص . والحق أن اللورد ستانسجيت في كل هذا كان يقوم بدور الوسيط المملوء بالعطف وحسن الرغبة في الوصول إلى نتائج طيبة ..

ونحن إذا كنا بعد ذلك قد عدنا إلى المفاوضات فلم يكن ذلك اعتمادا على الفاظ بلا تعبيرات . بل بناء على التأكيد بأن هذه الروح لا بد أن يقضى عليها ، غير أن مما يؤسف له أنها لم تزال باقية وانها كانت تظهر من وقت لآخر في تصرفات وزارة الخارجية البريطانية . ولم يكن يكسر من حدتها إلا وجود مستر بيغن في هذه الوزارة - وهي تلك الروح التي أوجدت المصاعب أيضا بعد أمضائي مع مستر بيغن الوثيقة المعروفة ثم هي التي ترتب عليها فيما بعد قطع المفاوضات !

حزب المحافظين والمفاوضات

وقد كان من الصعوبات التي عانتها المفاوضات المصرية البريطانية موقف المحافظين منها ، وقد كشفوا عن كوامن نياتهم نحو مصر باعتراضهم على مسلك حكومة العمال ، اذ كانوا وما يزالون دعاة معاهدة سنة ١٩٣٦ - تلك المعاهدة التي كان لها ما يبررها عند توقيعها ، لانها وليدة حالة سياسية واطارحربية تهدد مصر كما تهدد الامبراطورية البريطانية ، فكان مستساغا ان تتخذ بسبب تلك الحالة ضمانات ، ولكن المحافظين وهم يعلمون علم اليقين ان الخطر الناجم عن المحور قد زال الى غير رجعة ما زالوا يعملون على الاحتفاظ بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ان لم تكن بنصها فبروحها ، لا ينفون عنها حولا ، لانهم راوا فيها الى جانب الاغراض الحربية ما يحقق السيطرة على مصر والتدخل في شؤونها ، وهم مسوقون بنزعاتهم الاستعمارية المشهورة

وليس منا من يجهل نيات بعض المحافظين ، وآية ذلك موقف مستر تشرشل ومستر ايدن من انحائهما باللائمة على حكومة العمال كلما ورد على السنة رجالها ذكر « الجلاء » ولديهما انه كان يجب ان يكتفى بالجلاء عن المدن المصرية الكبرى فقط حتى لا يتألم المصريون لرؤية الجنود المتغلغلين في اوساطهم ، فهما وأمثالهما من رجال العهد القديم يظنون ان مصر تنظر الى الأمور نظرة سطحية لا تدرك المعنويات ! وقد قال مستر ايدن في خطاب له انه لم يسمع من محدثيه عند زيارته لمصر في غضون الحرب اية عبارة تشير الى ان المعاهدة المبرمة سنة ١٩٣٦ تسىء الى كرامة المصريين بأية حال ، بل كان المصريون يعربون له عن ارتياحهم الى هذه المعاهدة ! فيا ليت شعري من هم أولئك المصريون الذين اظهروا للمستر ايدن ارتياحهم للمعاهدة القائمة التي اذا صح أنها لم تكن محل السخط اثناء الحرب ، فان المصريين ما كانوا لينظروا اليها الا على أنها خطوة تتلوها خطوات في سبيل الاستقلال ، حتى اذا ما وضعت الحرب أوزارها هبوا للمطالبة بأهدافهم كاملة معتمدين بعد الله على حقهم الواضح وحجتهم القوية

وانى لأربأ بوطنية القوم في بلدنا ان يكون من بين أولئك المحبذين لآثار معاهدة سنة ١٩٣٦ نفس السادة الذين قاموا في وجه (معاهدة صدقي - بيفن) لانهم راوها اقل من ان تحقق المثل العليا لما كانوا يبتغون لمصر . .

وبينما مستر ايدن يصرح بما صرح به ، اذا بمستر تشرشل يشيع الريب والظنون في مقدرتنا على التمسك بتعهداتنا ، وهو الذى طالما امتدح لمصر موقفها الرائع في مساعدتها الحلفاء !

والواقع ان المحافظين لا يريدون جلاء لان في الجلاء فقداننا لاداة السيطرة ، وبسط السيادة ، وهم لا يعنون بصداقة المصريين الا بالقدر الذى لا يمس نفوذهم . وهم في سبيل محاربة قضية مصر يستعملون من العبارات ما هو غاية في الغلو والتطرف اذ يقولون عن رغبة العمال في التعاقد مع مصر ان من شأن هذا التعاقد تعريض المصالح البريطانية للدمار !

أمل لم ينقطع

وعلى الرغم من حملة حزب المحافظين على وزير الخارجية البريطانية مستر بيفن واعتراضهم على مسلكه ، نراه يقف في مجلس العموم يصرح بأن من حق مصر ومن حق بريطانيا معها في الحالة الجديدة التي أعقبت الحرب ان تصلا الى حل سليم عادل . وانه ليس من المألوف ان يكون الدفاع تبعة تلقى على كاهل دولة واحدة ، بل الدفاع من حق الأمم متفاهمة متعاونة وقد أصبح هذا ايمان الجميع . وليس من المألوف في العلاقات

الدولية ان تبقى قوات اجنبية في بلاد شعوب اخرى ، ويقول : « ان الاساليب المؤسسة على مثل ذلك قد أصبحت عتيقة بالية ، وانه يكون طيبا اذا استطاع أعضاء مجلس العموم تحقيق ذلك . . وان مهمة رؤساء اركان الحرب ان ينفذوا ما تقرره الحكومة ، وان هناك بعض خلاف في الراى ، ولكن على الوزارة البريطانية ان تزن الاسباب بميزان البحث والتمحيص ، ويجب عليها ان تتخذ القرارات السياسية ، وان تقبل التبعة الناجمة عنها » . ولقد كانت هذه العبارات التى ادلى بها مستر بيغن تنطوى على الشجاعة ، وقد بعثت في نفسى التفاؤل والامل وقتذاك : اولا - لان الشقة بيننا وبين البريطانيين قد ضاقت بسبب تفاهمنا في اكثر المسائل التى يعالجها الطرفان . . وثانيا - لان روح حكومة العمال وروح مستر بيغن بصفة خاصة ، هى روح كنت اعتقد انها ستؤدى في نهاية الامر ومهما طال جدلنا الى الوصول الى الغرض الذى يتوق كل منا الى تحقيقه وقد صرح مستر بيغن في مناقشة له بمجلس العموم : « ان بريطانيا في سياستها بالشرق الاوسط كان عليها ان تختار اما القوة ، واما الصداقة . وانها اختارت الصداقة » لذلك لم اقطع الامل حين وقفت المفاوضات ، لانها لم تنقطع ، ولان هذه الروح كانت ما تزال سائدة ، ولانه مهما كانت رغبة العمال في التخلص من مهاجمة المحافظين لهم في مجلس العموم فلن يصلوا الى درجة نقض تعهداتهم والاخلال بمبادئهم ، ولهذا لم تلبث ان استؤنفت المفاوضات فيما بعد

المشروع المصرى

وهذا هو نص المشروع المصرى الذى رفضه الوفد البريطانى وجاء ذكره في هذا الفصل من المذكرات

المادة الاولى - في حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، تتعهد هذه الاخيرة ان تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التى في وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والامن الدوليين

وفي حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى بان تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التى في وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والامن الدوليين

واذا كان الاعتداء الموجه ضد بريطانيا العظمى لم يقع في البلاد المتاخمة لمصر . فان الطرفين الساميين المتعاقدين يتشاوران في الحال للنظر في القيام بأى عمل مشترك يريان انه لازم للمحافظة على السلم

نص آخر للمادة الاولى

في حالة الاعتداء المسلح الموجه ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان في الحال للنظر في القيام بأى عمل مشترك يريان انه لازم للمحافظة على السلم

وفي حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح تتعهد بريطانيا العظمى ان تبذل لها كل تأييد عسكري وغيره وكل المعونة التى في وسعها وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والامن الدوليين

المادة الثانية - يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ان لا ييرما تحالفا او يشتركا في اى حلف موجه ضد احدهما

المادة الثالثة - لا يخل اى حكم من احكام المعاهدة الحالية بالحقوق والالتزامات المترتبة او التى يمكن ان تترتب لاحد الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، ولا ان يفسر او يطبق على نحو لا يتفق مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة

المادة الرابعة - اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن اى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق احكام المعاهدة الحالية او تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة

المادة الخامسة - تلغى المعاهدة الحالية كل الاتفاقات القائمة او غيرها من الوثائق التى تتعارض مع احكامها

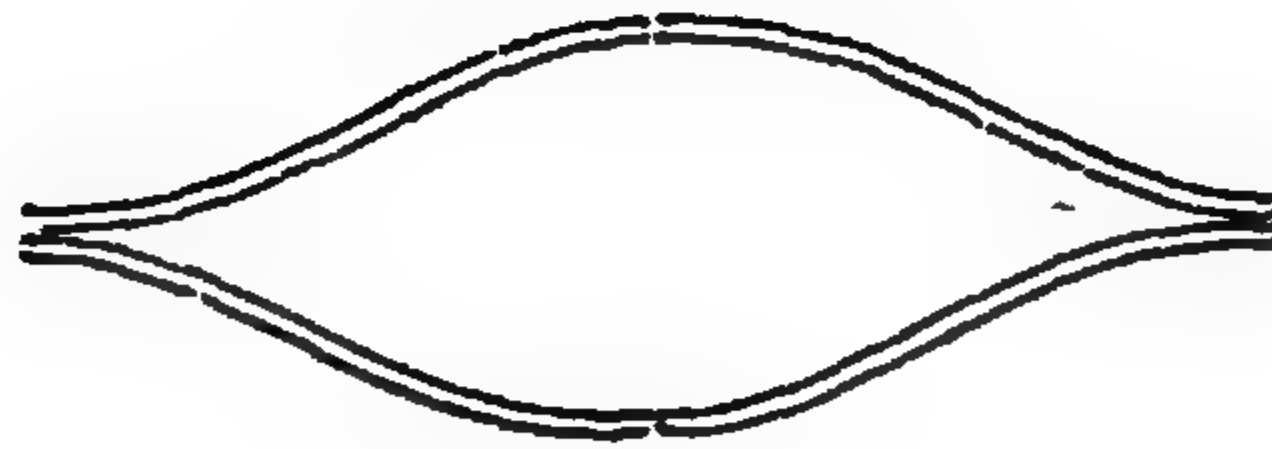
المادة السادسة - مدة المعاهدة الحالية هى خمس عشرة سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها . فاذا لم ير احد الطرفين الساميين المتعاقدين تجديدها وأعلن الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء تلك المدة باثنى عشر شهرا على الأقل ، تعتبر بمجدة تجديدا ضمنيا لمدة خمس سنوات وهلم جرا

المادة السابعة - يصدق على المعاهدة الحالية التى تعتبر نصوصها الانجليزية والعربية على السواء أصلا لها ، وتتبادل وثائق التصديق فى اقرب وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها مباشرة عقب تبادل وثائق التصديق عليها

وتسجل المعاهدة الحالية فى سكرتيرية هيئة الأمم المتحدة
واقارارا بما تقدم ، وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا اختامهم عليها

بروتوكول

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات لتقرير نظام الحكم فى السودان وذلك فى نطاق مصالح الاهالى السودانين وعلى أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر



أمريكا تدخل في الخلاف

انتهينا في الفصل الماضي الى أن المفاوضات - وإن لم تكن قد قطعت رسميا - إلا أنها كانت في حكم الموقوفة . وقبل الدخول في تفصيل ما جرى من المسائل بعد ذلك تحسن الإشارة الى الروح التي أملت على الوفد المصري النص الذي ترتب عليه وقف المفاوضات ، فإن هذا النص لم يأت بسهولة ، إذ كان هناك خلاف بين أعضاء هذا الوفد في وجهة النظر الى نوع المساعدة التي تقدمها مصر لبريطانيا الحليفة ، فقد كان بعض حضرات الأعضاء يرى أن مصر لا يطلب منها في هذه المحالفة القيام بأجراء عسكري من جانبها في مساعدة إنجلترا بل تكون المساعدة مقصورة - كما كانت في الحرب الماضية - على مساعدات لا تعرض كيان البلاد ولا أرواح سكانها للخطر ، ولولا أن اللجنة السياسية في عهد المرحوم أحمد ماهر باشا كانت قد قررت باجماع الآراء أنه لا بد من بقاء مصر حليفة لدولة كبرى على الرغم من وجود هيئة الأمم المتحدة ، لكان البعض - ولو أنه قليل العدد جدا - أميل الى عدم الارتباط ، والاكتفاء بالمفاوضة من أجل الجلاء ، وسيادة مصر على السودان ووحدتهما . . على أنه في نهاية الأمر تغلب الفريق القائل - كما كان منتظرا - بأن المحالفة تقضي صونا لكرامة مصر بظهورها في مظهر الند لانجلترا ، لا بمظهر التابع ، ومن أجل ذلك يجب أن تتحمل جانبا من الأعباء العسكرية . وقد رأى هذا الفريق وهو أغلبية الوفد المصري الساحقة ، حلا وسطا هو أن تكون مساعدة مصر لبريطانيا مقصورة في وقت الحرب على وقوع الاعتداء على البلاد المتاخمة لمصر . ويبرر ذلك أن البلاد المصرية تكون في هذه الحالة قد تعرضت للخطر . . وهذا النص هو الذي بقي حتى آخر المفاوضات وقبله الوفد البريطاني

محالفة دفاعية

وأحب هنا أن أشير الى أن المحالفة التي كنا نتفاوض فيها كانت من الوجهة العسكرية « دفاعية » ، وليست « هجومية » كما شاء البعض أن يصفها . ولم يكن من شأنها دفع جيوش مصر الى غير الاقطار المتاخمة ، لا كما قيل وقتئذ من أن هذه الجيوش قد يطلب منها أن تدافع عن إنجلترا نفسها أو عن مستعمراتها وتشنت في اقطار الأرض . وهي في حدود ميثاق الأمم المتحدة ، ولم تتجاوز حدوده . ومدى الالتزام فيها مقصور على التعاون لدفع الاعتداء عن مصر ، أو عن البلاد المتاخمة لها إذا اشتركت إنجلترا في حرب دفاعية عن هذه البلاد . وجلى أن المقصود بالبلاد المتاخمة لمصر في نص مشروع المعاهدة

انما هي فلسطين وشرق الاردن وليبيا. ومركز انجلترا في فلسطين وشرق الاردن معروف باعتبار ماكان الامر عليه في ذلك الحين ، أما ليبيا فقد كانت على الاعتبار السابق في الوضع الدولي بمنجاة من الحروب العدوانية

وهنا اقرر ان الانجليز لم يتعرضوا لموضوع مدى التدخل العسكري لمصر اثناء حرب تشهر على انجلترا ، كما هو الوضع في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكن هيئة المفاوضات رأت بحق ان هذا الوضع يجعل من مصر منطقة نفوذ بريطاني ، وينفى فيما بين الدولتين فكرة التكافؤ والتعادل ، الامر الذي يقدر في استقلال البلاد ، ويظهرها في مظهر البلاد الواقعة تحت نفوذ الغير ، فتمسكت بأن تكون لمعاونة مصر دائرة تنتهي في حدود الاقطار المتاخمة مما يتفق مع قدرتها الحالية كدولة مستقلة ، فضلا عن ان مصر يسرها ، ولاشك ، ان يتاح لها الدفاع عن اقطار شقيقة داخلية في الوحدة العربية . ومن المفاوضين الفضلاء من ذهب الى اشراك البلاد العربية جميعا في نطاق هذا الدفاع .

على ان هدفنا على الدوام من محالفة بريطانيا هو ان تكون محالفة الندي للندي ، والعمل لهذه المحالفة انما هو اساس السياسة المصرية منذ كانت المفاوضات مع بريطانيا في أعقاب حرب سنة ١٩١٤ وقد استمر كذلك حتى أخذت به الهيئة السياسية في مداولاتها وأخذ به وفد المفاوضات الرسمي . . ولعلكم تذكرون ان مجلس الشيوخ تناول هذه المسألة بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ وناقش الحكومة في اجتماع سري ، فوضحت الحكومة سياستها ، وهي عقد معاهدة ومحالفة مع بريطانيا على اساس الجلاء التام ، على ان تعقبها مباشرة المفاوضات بشأن السودان ، فأصدر المجلس القرار الآتي :

« بعد سماع البيان الذي القاه دولة رئيس الحكومة والمناقشات التي دارت حوله ، يوافق المجلس على تقرير لجنة الخارجية بما تضمنه من تأييد المفاوضين المصريين ، وتقرير سلامة موقفهم والاطمئنان الى ما قاموا به لتحقيق ارادة الامة وتمسكهم بالجلاء التام ووحدته وادي النيل »

تدخل أمريكا في الخلاف

لما توقفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا بسبب مشروع المعاهدة الاولى الذي قدمه الوفد البريطاني الى الوفد المصري في ١٩ مايو ، وكان مشبعا بروح معاهدة سنة ١٩٣٦ - كما بينا في الفصل السابق - طلب سعادة وزير اميركا في مصر مقابلة جلالة الملك ، ولكن هذه المقابلة تعذرت في ذلك الوقت بسبب غياب جلالاته وعلمت من الوزير انه يحمل رسالة من الرئيس ترومان عن طريق وزير الخارجية الاميركية ليبلغها الى جلالة الملك فاروق . . وقد بعث الى سعادة الوزير الاميركي المفوض بهذه الرسالة لأرفعها الى جلالاته . . وهذا هو نص تلك الرسالة التي أسمح لنفسي بالافضاء بها اذ قد سبق للجرائد ان خاضت في أمرها . ومن المصلحة للبلدين أن تعلم على حقيقتها :

« عزيزي رئيس الوزراء :

« تلقيت أمس رسالة سرية شخصية من وزير الخارجية المستر جيمس بيرنز يطلب الى ان أتمس مقابلة صاحب الجلالة الملك ، وان أفضي الى جلالاته بطريقة غير رسمية باهتمام حكومة الولايات المتحدة بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الاوسط ، وأمن البلاد العربية . أما وقد تعذر لجلالاته استقبالي نظرا لضيق الوقت وسفره ، فقد أنبأني القصر ان جلالة الملك يرحب بأن أفضي برسالتى اليه كتابة

« ورغب وزير الخارجية الى في ان أبلغ جلالاته انه نظرا للصدقة التي تشعر بها حكومتى نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الاوسط ، فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وان حكومتى وهى تعبر عن

رغبتها في نجاح هذه المفاوضات تأمل انه ما زال ممكنا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع

« هذا وقد أبلغتني حكومتى في هذا الشأن أن اوضح بجلاء ان الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الاوسط كله مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لأمنها خاصة

« وفي الختام كلفت أن أنهى لدولتكم ان حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة في الوصول الى حل لمسألة أمن الشرق الاوسط حلا يمكن البلاد الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد - استقلال لا يفضى في نفس الوقت الى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج

« وانى أرجو دولتكم أن ترفعوا الى جلالته في انشاص بطريق الاستعجال ، المعلومات التى احتوتها رسالتى هذه ، وهى فى واقع الامر ما تلقيته من وزير الخارجية »

ردى على وزير الخارجية الأمريكية

هذه هى الرسالة التى بعث بها وزير اميركا المفوض فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ لارفع مضمونها الى جلالة الملك ، وهى تنم عن تأييد انجلترا فى موقفها حيال المسألة المصرية ، وتشددتها فى المفاوضات خوفا من الخطر الروسى على الشرق الاوسط . وقد رددت على رسالة وزير امريكا برسالة أسجل نصها فيما يأتى :

« ان الرسالة التى سلمها سعادة وزير الولايات المتحدة الى رئيس الوزراء لرفعها الى حضرة صاحب الجلالة الملك قد لقيت كل العناية من قبل العرش والحكومة ..

« وليس مبعث الاهتمام الذى تثيره هذه الرسالة انها تتعلق بمفاوضات ذات أهمية حيوية لمصر فحسب ، بل لان الامر يتعلق ايضا بتوسط الولايات المتحدة ، ومصر تعلق عليها دائما أكبر الآمال ، لما عرف عنها من البعد عن الانانية والسمو فى أغراض سياستها الخارجية ..

« وجدير بهذا الاهتمام ان يكون الرد وليد ادراك الوقائع - كما هى - ادراكا سليما خالصا - اذ تحرص مصر على المبادرة الى « تظمين » حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نواياها

« فمصر - باعتبارها من بلاد الشرق الاوسط - تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمر تلك المنطقة . ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الامر مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة

« وهى تدرك دائما انه يجدر ألا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع الى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها الا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوافر هذا الا باحترام استقلال مصر

« وبهذا الشرط وحده - وهو شرط مستمد أيضا من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وكانت مصر فى طليعة الدول التى انضمت اليه - يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جدية فى توطيد السلم العالمى .. وهى ستعمل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة

« وان تجاهل هذه الحالة والتسويق فى علاجها لما يخلق جوا من القلق - ان لم نقل جوا من التوتر - فيه اضرار بالغرض المنشود الا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الاوسط استقرارا نهائيا

« وان مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها فتطلب من حكومة الولايات المتحدة ان تضم جهودها القوية الى كافة الجهود الاخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام »
هذا هو ردى على الرسالة الاميركية ..

وقد ابرقت الى وزيرنا باميركا ليعرف وجهة نظرى ، وليقابل المسئولين فى وزارة الخارجية الاميركية ويتعرف آراءهم فى الموقف ، فجاءتنى منه برقية تتضمن حديثه فى هذا الشأن مع رجال تلك الوزارة يقول فيها :

« رغبت فى تعرف مدى مشاركة حكومة الولايات المتحدة للحكومة البريطانية فى مطالبها من مصر . فتحدثت طويلا مع المسئولين عن السياسة فى الشرق الاوسط فى وزارة الخارجية الاميركية ، فبدأت بقولى اننى آسف لتعصيد الحكومة الاميركية للمطالب البريطانية ، مما ساعد على ايجاد المصاعب الحالية فى سبيل المفاوضات ، فردت الدوائر الرسمية على قولى هذا محتجة بقولها ان موقف الحكومة الاميركية فى هذا الشأن معروف ، ولا يتعدى ما ورد فى الرسالة التى بعث بها رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس وزراء مصر عن طريق وزير اميركا - ومؤداها ان اميركا تهتم بأن يسود الامن فى هذه المنطقة .. فلما قلت ان هذه الرسالة غامضة ، وهى تشجع الانجليز على التشدد مع ترك المسألة المصرية من غير حل . وبالتالي ، فان السلم فى هذه المنطقة يظل مهددا ، اجابتنى الدوائر الرسمية بأن هذا لم يكن الغرض الذى ترمى اليه من الرسالة ، وازافت ان هذا الاعتقاد لو كان قائما فى ذهنى ، فانها لا تتوانى عن ايضاح موقفها مرة اخرى للانجليز - ولا يخامرنى الشك فى انها ستفعل

« وبطبيعة الحال تناولت احاديثى مسألة الخطر الروسى ، فافضى الى من حادثهم باعتقادهم ان النفوذ الروسى سيجد فى مصر مرعى خصيبا نظرا للفوارق الهائلة بين طبقتى الشعب فيها ، فقلت : ان الحكومة آخذة فى معالجة هذه الحالة بمعاوضة حضرة صاحب الجلالة الملك ، ولكن السبب فيها راجع الى عامل خارجى اكثر خطورة ، اعنى الضغط الواقع من انجلترا - ذلك الضغط الذى قد يؤدى بمرور الزمن الى حمل بعض العناصر على مصافحة اليد الممدودة اليها . ولهذا ينبغى للديمقراطيات ان تكف عن هذا الضغط ، وان تسعى وراء كسب صداقة شعوب الشرق الاوسط ، فان هذه الشعوب لا ترحب بشئ ترحيبها بأن ترى الصداقة بينها متبادلة

« وعلاوة على ذلك فبالرغم من الجهود المستمرة التى بذلتها الحكومات المصرية المتعاقبة للنهوض بالشعب ، فان كل عنايتها وعناية بقية الاحزاب السياسية كانت منصرفة الى مقاومة السيطرة الاجنبية . واننى واثق انه متى زال هذا العامل الخارجى فان الاصلاحات الداخلية التى يريجوها الجميع ستتحقق ، وستسير بخطى سريعة

« لقد اكدت لهذه الدوائر مرة اخرى استعداد مصر للمناقشة فى مسألة القواعد الاستراتيجية اللازمة للدفاع المشترك فى حدود ميثاق هيئة الامم المتحدة ، غير انه لايمكنها بحال ان تمنح امتيازاً خاصاً لدولة بمفردها كبريطانيا العظمى »



من هذه البرقية ، والخطاب الذى سبقها يتبين مدى ما كان يعلقه القوم فى اميركا على نجاح المفاوضات المصرية البريطانية ، وكيف كانوا - على ما يظهر - مقتنعين بالنظرية الانجليزية التى تضمنها مشروع المعاهدة البريطانى الذى رفضه الوفد المصرى ، وكان رفضه سببا فى وقف المفاوضات ، وهو المشروع الذى يحقق السيطرة على مصر ، ويحولها الى منطقة نفوذ لانجلترا واميركا وحلفائهما فى زمن الحرب

لجنة الدفاع المشترك

لما توقفت المفاوضات المصرية البريطانية كان واجب الفريقين ان يعملوا على تدليل الصعوبات لاعادتها واستئنافها . لان من مصلحة بريطانيا ومصر الوصول الى حل ، واقامة علاقتهما في المستقبل على اساس من الثقة والتفاهم . . . ولقد كنت على اتصال دائم بسفيرنا في لندن وسفير انجلترا في مصر ، وحدثت عدة اتصالات بينى وبين هذا الاخير كان الغرض منها التغلب على العقبات القائمة . ولم يمض وقت حتى ظهرت في الافق رغبة قوية في الاقتراب من آمال مصر فيما يتعلق باشتمال المعاهدة على ما يضمن سيادتها القومية والابتعاد عن اى تدخل او سيطرة من جانب انجلترا . . . ومع تسليم الجانب الانجليزى بان ما تنتويه مصر هو ان تضع قواها في المستوى اللائق بها كحليفة لانجلترا ، فانهم ابدوا تخوفا من ان هناك فترة من الوقت قد تطول بعد امضاء المعاهدة - وهى الفترة التى لم تكن مصر قد استعدت فيها استعدادا حريا كافيا يلائم الوضع الدولى الجديد المبني على استقلالها من جهة ، وعلى اخلائها من الجيش البريطانى من جهة اخرى - وعبروا عن هذه الفترة بكلمة فراغ Vacuum على لسان بيغن وغيره من رجالهم . .

وبعد اخذ ورد طويلين وعودة الانجليز الى المبدأ الذى كنت قد سلمت به ، وهو مبدأ التشاور بين الرؤساء العسكريين في كلا البلدين ، اقترحوا النظام الموجود فعلا بين انجلترا وكندا المرتبطتين بمعاهدة عسكرية - وهو نظام « لجنة الدفاع المشترك »

وفى يوم الثلاثاء ١٨ يونيه سنة ١٩٤٦ قابلنى السفير البريطانى سير رونالد كامبل ، ومعه مستر بوكر ، وقدما الى هذا الاقتراح ، وابلغاني انه اذا وافق الجانب المصرى على مبدأ انشاء هذه اللجنة فان اللورد ستانسجيت سيحضر الى مصر ثانية وتستأنف المفاوضات

وقد عرضت هذا الاقتراح على زملائي فوافقوا عليه من حيث المبدأ بشبه اجماع ، وعاد ستانسجيت ، واستؤنفت المفاوضات ، واخذ الوفدان المصرى والبريطانى يتناقشان في التفاصيل

لجنة الدفاع المشترك

على اثر عودة اللورد ستانسجيت قدم الوفد البريطانى مذكرة بالمقترحات الجديدة

وهي تتناول تعديل المواد الرابعة والخامسة والسادسة من مشروع المعاهدة البريطانية السابق الذي رفضه الوفد المصري وتوقفت من أجله المفاوضات ، وقد تضمنت في وضعها الجديد ما يأتي :

المادة الرابعة (وهي الخاصة بلجنة الدفاع المشترك) :

« يكون واجبا مشتركا على الطرفين الساميين المتعاقدين أن يكفلا سلامتهما المشتركة ، وأن يدافعا فعلا عن أراضيهما ، وأن يحميا مواصلاتهما . ولكفالة التعاون والمساعدة المتبادلة بين الطرفين الساميين المتعاقدين ومساهمة كل منهما في الواجب المشترك وفاق حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر على إنشاء « لجنة للدفاع » ، تؤلف من السلطات العسكرية المختصة للطرفين الساميين المتعاقدين ، يعاونهما الممثلون الآخرون الذين ترى الحكومتان تعيينهم

وتكون اختصاصات اللجنة : (١) تنسيق التدابير التي تكفل من كل الوجوه الدفاع المشترك عنهما في مصر والأراضي المجاورة بما في ذلك حماية مواصلاتهما المشتركة (٢) دراسة المسائل البرية والبحرية والجوية ، وما يتصل بها من مسائل الموظفين والعتاد ، واعداد الخطط التي ينظر فيها الطرفان الساميان المتعاقدان

وتجتمع اللجنة - كلما احتاج الأمر - للاضطلاع بهذه الاختصاصات المنصوص عليها ، ولمواصلة استعراض الموقف الدولي ، وتشاور بقصد اسداء النصح للحكومتين وتوصيتهما بما تقومان به من العمل المناسب في كل الحالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط بما في ذلك كافة الأراضي المتاخمة لمصر »

المادة الخامسة (وهي الخاصة بالتعرض لخطر الحرب) :

« مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن تتخذ قواتهما المسلحة - في حالة حرب يشتبك فيها أحدهما ، ويكون من شأنها تعريض سلامتهما للخطر في الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المجاورة لمصر - التدابير اللازمة بالتعاون الوثيق بينهما لأغراض المساعدة المتبادلة . وحالما يتولى مجلس الأمن للأمم المتحدة العمل الواجب اتخاذه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو أعادتهما إلى نصابهما ، فإن التدابير التي اتخذتها القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين يجري تنسيقها مع العمل الذي يقوم به مجلس الأمن »

المادة السادسة (الخاصة بالتسهيلات اللازمة) :

« من المتفق عليه أن الطريقة التي يقوم بها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة للطرف الآخر . وعلى الأخص الأوضاع الفنية للتعاون المشار اليه في المادة السابقة ، والخطوات التي يجب اتخاذها لتمكين قوات الطرفين الساميين من أن تكون في مركز تستطيع فيه مقاومة الاعتداء بطريقة فعالة ، بما في ذلك القيام بالتسهيلات اللازمة ، وهي من الأمور التي تسوى بالاتفاق بين السلطات العسكرية المختصة في حكومتى المملكة المتحدة ومصر »

النظرية البريطانية في اللجنة المشتركة

هذه هي المقترحات البريطانية الجديدة التي تقدم بها الوفد البريطاني عند استئناف المفاوضات . وأهم ما فيها الاقتراح الخاص بلجنة الدفاع المشترك ، وقد أرفق هذا الوفد اقتراحاته بمذكرة ضافية يشرح فيها نظرية الانجليز في هذه اللجنة . وتتلخص فيما يأتي : - تقضي كل محاولة لتبادل المساعدة التزام العمل لمصلحة طرف المعاهدة الذي يقع عليه الاعتداء أو يشتبك في حرب ، وذلك بقيام الحكومتين بعمل مشترك وبتأزر قواتهما المسلحة بمجرد نشوب الحرب

— يجب التمهيد للدفاع المشترك منذ وقت السلم ، بل ان قيام الجيش الوطنى وحده بالدفاع عن اراضى الدولة سيستلزم استعدادا طويلا ومستمرًا ، فيجب على هيئة اركان الحرب وضع الخطط الاستراتيجية لتوزيع القوات وتحديد المواقع

— الجيش الحليف مدد يأتى بصفته هذه ويقا تل على ارض ليست ارضه ، فينبغى لهيئة اركان حربه أن تألف معالم البلد والترتيبات التى اتخذها الجيش الوطنى ، ويجب ان تحدد بدقة من قبل بزمان طويل مواقع الجيشين اللذين سيتعاونان فى الحرب

— ويفقد العمل المشترك بين دولتين كثيرا من جدواه اذا لم توضع هذه الترتيبات . ولا ينازع أحد اليوم فى أن من أسباب هزيمة الجيوش البريطانية الفرنسية فى بلجيكا وهولاندا فى مايو سنة ١٩٤٠ انعدام الاستعداد الحربى اللازم لتلك الحملة ، واضطرار قيادة الحلفاء الى ارتجال وسائل تعاونهما مع الجيوش البلجيكية والهولاندية فى اراضى لم يسبق لهما دراستها .. وكذلك فى سنة ١٩٤١ ادى انعدام التنسيق التمهيدى بين القوات المتحالفة والجيش اليوجوسلافى الى تعذر اعتماد هذا الجيش على امداد الحلفاء

— انشئت اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا سنة ١٩٤٠ مع انه لم تكن هناك بينهما معاهدة أو اتفاق مساعدة اذ كانت كندا مشتركة فى الحرب والولايات المتحدة فى ذلك الوقت على الحياد ، فلم تتردد الأخيرة فى ان تنشئ هذه اللجنة المشتركة للدفاع بقصد تنسيق التدابير العسكرية الواجب على البلدين اتخاذها تأميناً لدفاعهما المشترك

— من باب أولى اذا ارتبطت دولتان بمعاهدة صريحة أصبح من المستساغ التمهيد للعمل المشترك اذ تقضى المعاهدة بالتزام كل من الطرفين بمؤازرة الآخر فى حالة الحرب

— اظهرت الحرب العالمية الاولى اهمية تنسيق العمل بين هيئات اركان الحرب ، وكذلك بين الادارات المدنية التى لها علاقة بالعمليات الحربية مثل مسائل النقل وصنع الذخيرة والتموين الخ ..

— ان مشروع المعاهدة بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٢٢ قد احتفظ بالنص المعهود قديماً ، والذي يقضى فى مادته الثانية بأن « يظل التفاهم قائماً دوماً بين هيئتي اركان الحرب للطرفين الساميين ، بقصد أن يكفل للتدابير السابقة ان تكون فعالة اذا ما دعت الحالة اليها »

— ان جمهوريات أمريكا الجنوبية (ما عدا الأرجنتين) قررت فى سنة ١٩٤٢ — أى بعد الاعتداء اليابانى ببضعة أسابيع — أن تنشئ فوراً لجنة مشتركة للدفاع عن جامعة الدول الامريكية يوكل اليها دراسة التدابير اللازمة للدفاع عن القارة الامريكية وتقديم توصياتها الى حكومات هذه الدول

— حولت اللجنة الامريكية الكندية بعد الحرب الى هيئة دفاع بمقتضى اتفاق بين البلدين

— قررت الولايات المتحدة والدول الامريكية الأخرى — بعد أن علمتها التجارب — ألا تعود الى ارتكاب خطأ عدم الاستعداد للقيام بعمل مشترك فى وقت الحرب ولهذا قدم مشروع قانون الى مجلس النواب فى الولايات المتحدة فى ٦ مايو سنة ١٩٤٦ عنوانه « قانون التعاون العسكرى بين الدول الامريكية » بقصد عقد اتفاقات بين هذه الدول وبين الدول الامريكية الأخرى

— أصبحت اللجنة المشتركة للدفاع فى القارة الامريكية هى الهيئة الرئيسية للتمهيد لعمل مشترك فى زمن الحرب ولتنفيذه ، كما أصبح نظام اللجان المشتركة سائداً فى هذه القارة

— ان ميثاق سان فرانسيسكو الذى هو بمثابة حلف واسع النطاق بين كافة الامم المتحدة لمكافحة الاعتداء قد انشأ هيئة دائمة للدفاع موطدة الدعائم

ملاحظات الوفد المصرى

- وقد لاحظ الوفد المصرى على المقترحات البريطانية السابقة ما يمكن اجماله فيما يأتى :
- تقرر المادة الخامسة مبدا التآزر فى وقت الحرب ، بينما تقرر المادة الرابعة انشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وهذه اللجنة ليست فى الواقع الا وسيلة لتحقيق التآزر ، فيجب ان تأتى هذه المادة بعد المادة الخامسة
 - تثير المادة الخامسة الاعتراض بأنه بمقتضى الدستور المصرى يقع حق الاقتراح فى معظم التدابير وحل تبعاتها على عاتق الحكومة دون غيرها ، ولهذا لا تستطيع ان تنزل عن سلطانها فى ذلك الى هيئة عسكرية
 - طبقا لميثاق هيئة الامم المتحدة لا يكون هناك محل للمساعدة الا فى حالة الحرب الدفاعية . ولهذا يجب ان تستبدل « حالة حرب يشتبك فيها احدهما » بصيغة اخرى تتناول الحالة التى تتعرض فيها مصر وبريطانيا فى البلاد المتاخمة لمصر لاعتداء مسلح
 - ان وجود المادة ٤ و ٦ جنبا الى جنب فى معاهدة واحدة تكرر واضح من شأنه ان يخلق لبسا فى الاجراء الواجب اتباعه
 - فى حالة اللجنة المشتركة بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الامريكية ، لا توجد هيئة اخرى ولا منهاج آخر يماثلان ما تنص عليه المادة السادسة
 - لا تبين المادة الرابعة بوضوح ان دور اللجنة المشتركة للدفاع هو ان تقدم مقترحات للحكومتين اللتين تملكان سلطة البت فيها ، فان ذلك هو المبدأ الذى تقوم عليه اللجنة المشتركة للدفاع بين الولايات المتحدة وكندا ، ولجنة دفاع الدول الامريكية
 - كما ان الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة الرابعة هى اختصاصات سياسية لا يمكن ان تملكها هيئة عسكرية . ولهذا يجب ان ينص بالتحديد على ان اللجنة فيما يتعلق بهذه الاختصاصات الاستثنائية لا تجتمع الا بناء عن دعوة الحكومتين



- وقد تحدثت مع اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى طويلا فى هذه الملاحظات ، وجرى بينى وبينهما عدة مقابلات استطعنا فيها ان نحدد اختصاصات لجنة الدفاع المشترك تحديدا يحقق وجهة النظر المصرية سواء فيما يتعلق بالناحية العسكرية ام السياسية ، بحيث قررنا بوضوح شكل تأليفها ، وما تتناوله من مسائل عسكرية ، اما المسائل السياسية فليس من حقها ، بل هى من حق الحكومتين المصرية والبريطانية ، الا اذا دعتهما هاتان الحكومتان الى ذلك ، ولكن ليس لها ان تبحث الموقف السياسى البحت ، بل تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه
- وعلى ذلك اتفق الجانب المصرى والبريطانى ، وبعث الوفد البريطانى الينا بمذكرة عن تأليف اللجنة واختصاصاتها نصت على ما يأتى :
- « وتتألف اللجنة المشتركة من شعبتين : الاولى مصرية ، والثانية بريطانية . والشعبتان متساويتان فى عدد الاعضاء ، واغلبهم من العسكريين . ولكنه نظرا لان المسائل العسكرية تتضمن ايضا مسائل فنية تدخل فى عمل الادارات المدنية ، فقد ضم الى اللجنة أعضاء مدنيون تختارهم الحكومتان لمساعدة السلطات العسكرية
- « وأول اختصاصات اللجنة هو دراسة المسائل المتعلقة بالدفاع المتبادل للطرفين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال ، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين ان تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء

« ويجب أن تسفر هذه الدراسة - إذا أردنا أن تكون لها ثمرة ما - عن نتائج واقعية عملية ترفع إلى الحكومتين . ويجب من جهة أخرى أن يراعى في وضع المخطط الآثار الاستراتيجية ، لحوادث سياسية معينة ، كما إذا لاح أن دولة أخرى قد يقع منها العدوان أو إذا زادت قوات هذه الدولة زيادة مفاجئة بسبب عقدها لمعاهدات تحالف جديدة ، فإن هذه الحوادث قد يكون من شأنها أن تحمل اللجنة المشتركة على تعديل المخطط التي تكون قد وضعتها لتجعلها مطابقة للأوضاع الجديدة »

« ولهذا تجتمع اللجنة لتبحث - إذا اقتضت الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي وكل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط وتقدم التوصيات المناسبة في هذا الشأن »

« ولكن ليس للجنة أن تجتمع من تلقاء نفسها ، إذ أن ذلك يتضمن ناحية سياسية هي من حق الحكومات وحدها . ولهذا فلن تبحث اللجنة هذه المسائل إلا بناء على دعوة من الحكومتين . . . وعلاوة على ذلك فلن يكون لها أن تبحث الموقف السياسي البحت ، وإنما تبحث الآثار العسكرية المترتبة عليه »

« وليس للجنة في أية حال سلطة إصدار قرارات ، فإن هي الهيئة فنية بحثية استشارية . أما الحكومتان فهما اللتان تحتفظان بموجب سيادتهما بحق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي درستها اللجنة »

« والطريقة التي ستجرى بها العمل عادة كما يأتي : بعد أن تدرس اللجنة مسألة معينة تثبت النتائج التي انتهت إلى الاتفاق عليها ، وتقوم كل من الشعبتين بعد ذلك برفع هذه القرارات إلى حكومتها فإذا أقرتها الحكومتان ، فإنهما تتبادلان مذكرات أو خطابات تثبت تصديقها عليها كما قد يحدث أن تشرع الحكومتان ذاتهما في دراسة جديدة للمسألة ، وأن ترفضاً وتعديلاً مقترحات اللجنة المشتركة »

« والحالة الوحيدة التي يمكن فيها أن يوضع أي قرار موضع التنفيذ هي الحالة التي يتحقق فيها الاتفاق التام بين الحكومتين بمقتضى مذكرات أو خطابات متبادلة . ومعنى هذا أنه لا يترتب على إنشاء اللجنة المشتركة - لا قانوناً ولا فعلاً - أي تعدد على اختصاصات الحكومتين »

« وبالتالي ليس فيها أساس باستقلال الدولتين المتعاقبتين »

لجنة الدفاع... والحماية

يرى القارئ من اختصاصات لجنة الدفاع المشترك السالفة الذكر أنها لجنة استشارية بحثية . وليست لجنة لبسط الحماية البريطانية على مصر كما أراد المغرضون في ذلك الوقت أن يشوهوها أمام الرأي العام ، وهم يتجاهلون أن جلاء القوات البريطانية عن مصر سيتم برا وبحرا وجوا ، وأن مصر ستسترد بذلك كامل حقوقها في السيادة والاستقلال دون أية شائبة تشوب هذه الحقوق . واذن فلن تكون علاقة إنجلترا بمصر بعد ذلك إلا كعلاقة غيرها من الدول . وما اللجنة المشتركة سوى لجنة - كما رايت - يتساوى فيها عدد المصريين والانجليز ، سواء منهم العسكريون أم المدنيون ، وهي استشارية محضة كما قلنا ، لكل من الدولتين أن تقبل مشورتها أو ترفضها أو تعدلها . وما المحالفة بين مصر وبريطانيا بما فيها اللجنة المشتركة إلا وثيقة خاضعة لنظام هيئة الأمم المتحدة . ولمجلس أركان حرب هذه الهيئة بمجرد أن يتم تشكيله أن يراجع أعمالها ويوجه خطأها فيما يطابق ميثاق الهيئة »

فاذا ذكرت كل ذلك كان من حقي أن أقول لأولئك الذين سمعوا في ذلك الوقت جو

هذه البلاد بزعم أن قبول هذه اللجنة هو قبول للحماية البريطانية : أنهم الصقوا ببلادهم
اشنع التهم ، فهم توهموا أو أرادوا أن يوهموا أن ما يقوله الجانب البريطاني في هذه
اللجنة سيقبله الجانب المصرى لا محالة ، كما توهموا أن توصيات اللجنة - رغم أنها
استشارية - ستكون ملزمة لاية حكومة مصرية ، لأن إنجلترا قوية ومصر ضعيفة. وهذا
محض اتهام صادر عن هوى شخصى دفع به الى تمنى قطع المفاوضات ، أملا في احراج
مركز الوزارة

على أن هذا الاتهام أو الوهم صادر عن ضعف في الايمان باستطاعة مصر المحافظة على
حقها تماما في الاستقلال ورميها بشبه مركب النقص *Inferiority Complex* كلما واجه
المصرى ممثلا انجليزيا فى أى عمل من الأعمال أو كلما واجهت مصالح مصر مصالح
انجلترا فى أى ميدان من الميادين

واذكر أنه قد زارنى يوما مستر « لاجورديا » محافظ نيو يورك ورئيس الشعبة
الامريكية للجنة الدفاع المشترك بين أمريكا وكندا ، وسألته عن شعوره وشعور الكنديين
من ناحية وجوب المساواة بين الفريقين فى أعمال اللجنة المشتركة ، فقال لى بالنص :

« انت تسألنى عن هذا وربما كان من حقى أن أقول لك أن الجانب الكندى فى هذه
اللجنة - وهو الذى يمثل الجانب الضعيف - أشد مطالبة وأكثر تصميمًا فيها ووصولا
الى غايته من الجانب الأمريكى صاحب الحول والطول ! »



بين الوفد من المصري والبريطاني

بمدينة الاسكندرية . وفي قصر انطونيادس ، كانت المناقشات والمباحثات في الشؤون التي اختلفنا عليها نحن والانجليز . واليكم مقتطفا من خطاب خاص بعثت به في ٢٥ يولية سنة ١٩٤٦ الى احدى الجهات العليا لتبيان الوضع الذي كنا فيه وهو كما يأتي :

« قد جرى حديث بالامس بيننا وبين اللورد والسفير دام ثلاث ساعات يؤسفني ان اقول انه لم يؤد الى تفاهم في اى موضوع . وقد تبين لى : (١) ان القوم هنا مرتبطون بتعليمات من لندن لا يستطيعون الخروج من نطاقها حتى بالوعد باعادة النظر . . (٢) ان فكرة جعل او استمرار مصر قاعدة عسكرية لاتزال هي السائدة . . (٣) انهم لا يزالون بعيدين عن الاعتراف لمصر بمركز ولومعنوى في السودان . . (٤) انهم بعدمفاوضات دامت اربعة اشهر لم يدركوا العقلية المصرية في اية ناحية من نواحيها . وقد قالوا في نهاية الامر ان تعليماتهم بشأن السودان لم تكن نهائية ، ويستمدونها من لندن . وتلقاء ذلك كله رتبت الكلام مع عمرو باشا اليوم الساعة الواحدة لانبهه تليفونيا الى ان البقاء في المركز الذي نحن فيه اى : (١) امتداد التزامات مصر الحربية الى اكثر من البلاد المتاخمة . . (٢) تعريض مصر لعودة الجيوش البريطانية في حالات الخطر بالشرق الاوسط . . (٣) التلکؤ في الجلاء فيما عدا الجلاء عن المدينتين الكبيرتين ، وهو ليس بجلاء ، بل انتقال من مكان الى آخر في داخل القطر المصري . . (٤) السعى الى ان تجرى المفاوضة في مسألة السودان بغير تحفظ من جانبنا في شأن السيادة ، كل ذلك لا يؤدي الى تفاهم جدى في امر التحالف . وسأطلب من عمرو باشا ردا سريعا ممن بيده تصريف الامور ، ويلوح ان القوم المفاوضين هنا يتجاهلون ان هناك جامعة للأمم لا يسلم ميثاقها بسيطرة من جانب على جانب »

بلاغ مصرى للجانب البريطانى

وفي منتصف الساعة الثانية عشرة من صبيحة يوم الاثنين ٢٩ يولية سنة ١٩٤٦ قصدت الى سراى انطونيادس وفاء لموعد سابق لمقابلة لورد ستانيسجيت والسفير البريطانى ، فقلت لهما اننى حضرت لابلاغهما قرار هيئة المفاوضات المصرية بشأن المقترحات البريطانية الاخيرة . وكنت قد أعددت ذلك كتابة فتلوته عليهما ، وهذا نصه : « اعتقد اننى من اخلص المصريين مناصرة للاتفاق بين انجلترا ومصر . وكنت آمل كذلك ان اكون في طليعة العاملين في بناء هذا الاتفاق

« ولهذا يشق على أن ابلفكم أن الوفد المصرى للمفاوضات في اجتماعه الاخير قد قرر باجماع الآراء اتخاذ موقف مضاد للموقف الاخير الذى اتخذته الوفد البريطانى . وقرار الوفد المصرى ينصب على ما يأتى : (١) المادة الثانية من مشروع المعاهدة المقدم من الوفد البريطانى الخاصة بالبلاد المجاورة وخطر الحرب . . (٢) البيان الشفوى الخاص ببرنامج الجلاء . . (٣) عدم وجود أية دلالة طيبة في شأن المبادئ الاساسية التى طلبتها مصر للمفاوضات الخاصة بالسودان

« هذا وستقدم اليكم في خلال بضعة ايام مذكرة تشرح الاسباب التى استند اليها الوفد المصرى في اصدار قراره هذا

« واضيف من جهتى شخصيا اننى لعلمى بما تكتونه من عواطف التقدير والود لمصر وقضيتها تلك القضية التى لا نزاع في عدالتها ، آمل ان دراسة جديدة منكم للموقف ستؤدى بكم الى الاخذ بوجهة نظرنا »

فلما فرغت من تلاوة هذا البلاغ ظهر عليهما ما خيل الى انه شعور من تنسم الخلاص من مكروه كان يتوقعه ، ثم قال السفير :

— اننى آسف لمرض مستر بيغن في وقت كان يرجى فيه تعجيل السير بالامور والرجوع اليه . ومما زاد في اسفى ان مستر بيغن كان ينوى ان يحضر الى مصر والمفاوضات قد اذنت نهايتها او في طريقها الى التمام

ثم انتقل السفير الى الكلام في موضوع زيارتى يومئذ ، فتساءل : « ألم يكن للمعانى والاعتبارات التى ذكرناها لتعديل المادة الثانية اى اثر في نفوس المفاوضين المصريين ؟ ان كل غرضنا محصور في جعل هذه المعاهدة ذات قيمة فعالة effective والمحالفة لا تكون كذلك الا بالصورة التى عرضناها بها . ولا شك انكم تدركون تماما ان الحروب الحديثة تستلزم السرعة الفائقة »

فقلت : « يا سعادة السفير هذه مسائل قتلناها بحثا فيما مضى . وكلام اطلنا فيه في فرص سابقة . ووضحت لكم ان المادة بالصيغة التى تقترحونها لا يمكن الا ان ترفض بالاجماع لأنها من جهة تكاد تعود بنا الى موضوع خطر الحرب الذى لا يمكن الموافقة عليه . ولأنها من جهة أخرى تدفعنا نحو الحالة الاتوماتيكية التى هى دائما في تفكيركم على ما يظهر ، والتى من شأنها أن يمتنع اى تشاور بين الطرفين . ولأنها من جهة ثالثة تزيد من اعباء الالتزامات المفروضة على مصر بمقتضى المعاهدة . وكل هذا غير مقبول . وقد يكون من شأنه ان يمهّد السبيل لدخول القوات البريطانية مصر مرة اخرى »

وهنا حاول اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى ان يبيننا حسن نيتهما واغراضهما السلمية ازاء مصر . وقال السفير : « انه رغبة منهما في اثبات ذلك قد وضعا صيفا جديدة للمادة الثانية التى هى محور المعاهدة ، ولعل في احداها ما يجمع بين الطرفين في منتصف الطريق » واطلعانى على الصيغ الثلاث . وهى صيغ متشابهة ترجع في الحقيقة الى الاولى منها ، وهى كما يأتى :

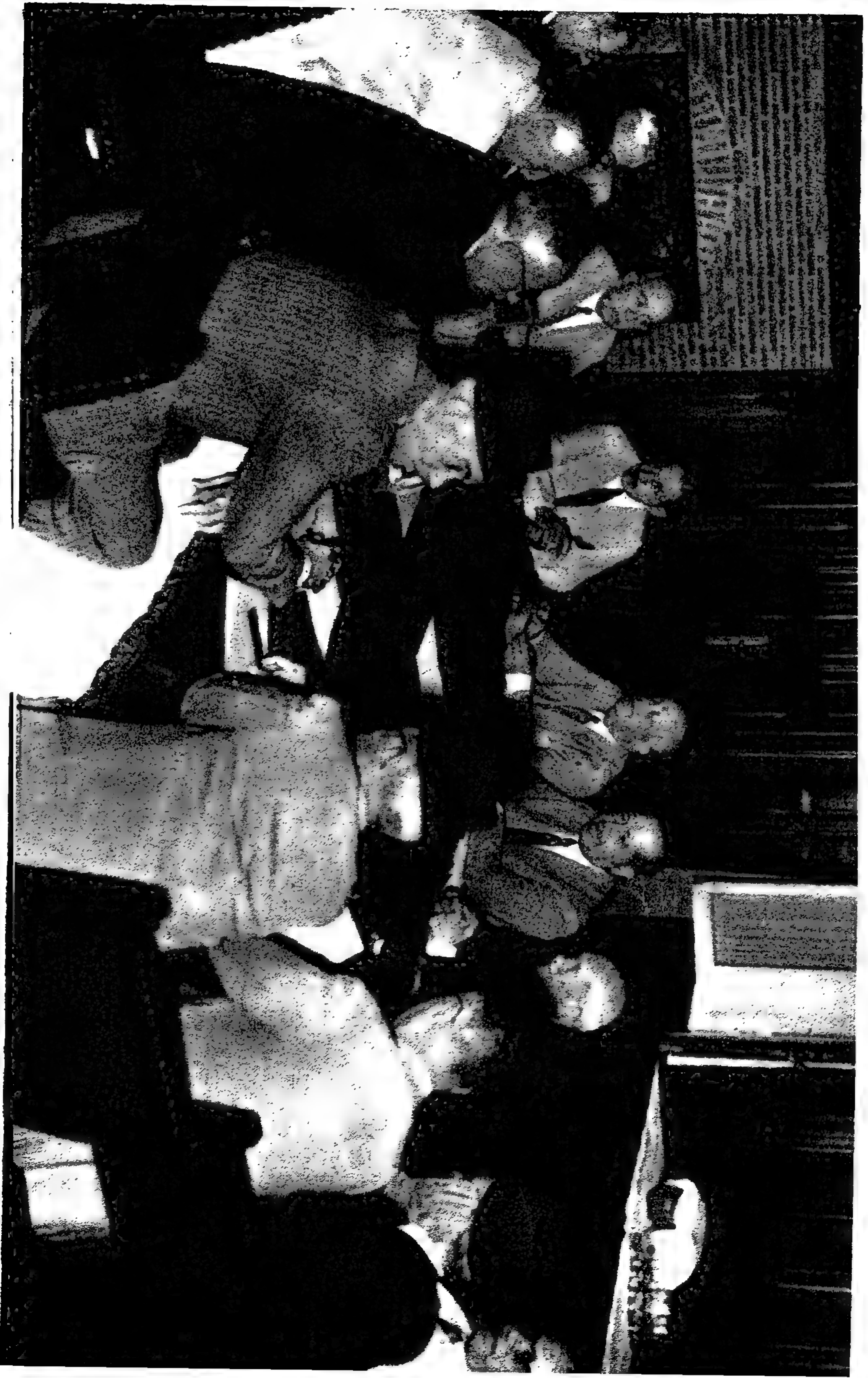
« مع مراعاة احكام ميثاق الامم المتحدة دائما اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انه في حالة حرب يشتبك فيها احدهما ، وتعرض للخطر سلامتهما في مصر أو الاراضى المجاورة ، يتخذان بالتعاون الوثيق بينهما الاجراء الذى قد يسلم بضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

وقد قلت لهما بعد اطلاعى على هذه الصيغ انى لا ارى فروقا تستحق الذكر ، لان اهدافها كلها واحدة . فقال اللورد ستانسجيت : « اننى افكر في نص يبعد كل فكرة خاصة بخطر الحرب ، وحتى لا تنصب المادة الثانية الا على حالة الحرب الفعلية » . فشكرته على هذا التفكير ، فانه دليل الرغبة في تحسين الموقف



قاعة الذكريات بمقر اسماعيل صدقي باشا التي شهدت جانباً كبيراً من المفاوضات

مدينة الممارضين المسممين في أحد الاجتماعات التي عقدت في قصر أنطونيادس للدراس الاجتماعية التي تقدم بها الجانب البريطاني



الجلاء والسودان

ثم انتقل الكلام بعد ذلك الى مسألة الجلاء ، فقال اللورد ستاننجيت : « وما هي اعتراضاتكم على تفاصيل الجلاء ؟ »

فقلت : « ان هذا الذى تعرضونه هو جلاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . وليس الجلاء المطلوب اليوم . انكم تنقلون قواتكم من الداخل الى منطقة قناة السويس . فليس هذا جلاء ، وانما هو انتقال من ارض مصرية الى ارض مصرية اخرى ! »

فقال : « ان هذه مراحل الجلاء . وماذا يرضيكم فى مسألة مدة الجلاء ؟ »

قلت : « انى اصارحك القول ان هيئة المفاوضات قد تلقت بالرفض والامتناع اقتراحكم المتضمن خمس سنوات لتنفيذ الجلاء . ولم اخف عليكم راى فى ذلك قبل عرضه على هيئة المفاوضات المصرية . صدقنى اننا قد وصلنا الى آخر ما يمكن عرضه او قبوله . اما خمس سنوات فهي فترة لا يمكن ان يقبلها مصرى . اننا نعلم ان جلاء المحاربين لا يستغرق زمنا طويلا . ونحن لا نستعجلكم استعجال الاعداء ، بل استعجال الاصدقاء . ولعل فى سنة ونصف ، او سنتين على اكثر تقدير ، الفترة المعقولة لاتمام الجلاء الكامل على مهل . فلسنا نضع السنج فى ظهوركم حتى تخرجوا على عجل ، بل انتم تخرجون كما قلت على مهل خروجاً كريماً لا يترك وراءه مرارة »

فلم يرد على ذلك ستاننجيت ولا السفير ، بل اطرقا فى صمت

ثم فاتحتهما فى مسألة السودان ، فقال اللورد ستاننجيت انه قرأ كل ما كتب عن السودان فى المفاوضات والمعاهدات الماضية او مشروعات المعاهدات ، فلم يجد فى احداها كلاماً كهذا الذى يقترحه الجانب المصرى الآن

فقلت له : « لم تكن المفاوضات الماضية حاسمة فى اتجاهاتها ولا فى موضوعاتها ، ونحن الآن نريد ان نفرغ من كل المشاكل على وجه يرضى . ان حق السيادة المصرية على السودان حق قديم اعترفتم به انفسكم فيما مضى . ونحن نطلب التسليم بهذه السيادة ونعتبرها فى اقصى درجات الاهمية ، وبدونها لا تتم المعاهدة »

فقال ستاننجيت : « ان معاهدة سنة ١٩٣٦ جاء فيها ان ليس فى نصوصها اى مباس بمسألة السيادة على السودان . فلماذا لانتجأ لنص كهذا الآن ؟ »

فقلت : « وما معنى تفادى البت فى هذه المسألة ؟ وما الغرض من تركها معلقة ؟ اننا نريد ان تكون مفاوضات نهائية »

فقال : « ألم نتفق على انه بعد امضاء المعاهدة المصرية الانجليزية تجرى مباحث بشأن الحالة فى السودان ؟ ! فما معنى التعجل فى امرها الآن ؟ »

قلت : « هذه مسألة بدهية لا نزاع فيها ، ولستنا نحن الذين نتعجل البت فى امور السودان . وانما رجالكم فى السودان هم الذين يتعجلون رسم الخطط ، ووضع سياسة المستقبل للسودان ، مما اضطررنى الى الكتابة الى الحاكم العام لافتا نظره الى ما فى ذلك من مخالفات . كما كتبت بذلك الى السفير »

قال اللورد ستاننجيت : « ان المسألة هي هل يحسن البت من الآن فى مبدأ خاص بالسودان او يحسن ترك البت مؤقتاً الى ما بعد اتمام المباحثات المتفق عليها ، وهذا هو الوضع الصحيح ! »

فقلت : « انى آسف ان اصارحكم بأن المصريين قد فقدوا الثقة فى نياتكم بشأن

السودان . ان بين مصر والسودان اواصر كثيرة ، ليس الى فصمها من سبيل «
وهنا ابدت امنيته في ان تتاح لى الفرصة قريبا لمقابلة مستر بيغن في مصر ، او في
لندن اذا كانت مشاغله لا تمكنه من الحضور الى هذه البلاد . فضحك اللورد ستانسيجيت
وقال : « ولكن الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تقدم لكم قصر انطونيادس في لندن ! »
فقلت مبتسما : « لاجابة الى ذلك . ونحن نعرف كرمكم من قديم »

بين عمرو باشا ومستر بيغن

اسلفت اننى اتصلت تليفونيا بسفيرنا في لندن سعادة عبد الفتاح عمرو باشا وطلبت
اليه ان يقابل من ييدهم تصريف الامور ، ويكشفهم بالحرج الذى نجم عن موقف الوفد
البريطانى الاخير في المفاوضات ، ويبحث الينا برد سريع

وقد جرت بعد ذلك محادثات عدة بين عمرو باشا ورجال وزارة الخارجية الانجليزية
اثناء مرض مستر بيغن . وكان مستر اتلى يتولى الشؤون الخارجية ، فلما قابله عمرو
باشا وجده محنقا على الحالة التى وصلت اليها المفاوضات مع مصر . ولم يخف عمرو باشا
ان مجلس الوزراء البريطانى مصمم على الا يتراجع عن مشروعه الاخير الذى قدمه
ستانسيجيت والسفير البريطانى . وقال عمرو باشا في رسالته التى بعث بها اليها ان
النية كانت منصرفة الى قطع المفاوضات مع مصر . وقد تجلى ذلك على السنة موظفى
وزارة الخارجية ، فلما وجد عمرو باشا هذه الروح ، رأى من المصلحة ان يسعى لمقابلة
مستر بيغن وهو معتكف لمرضه . وقد استعان في ذلك بعلاقاته الشخصية الطيبة معه .
وقد قال له مستر بيغن : « انت ترى ان مجلس الوزراء البريطانى ، و في طليعتهم مستر
اتلى قد اصبحوا الآن ضدى في مسألة مصر . وكذلك العسكريون . ولولا اننى رجل قد
اختمرت في رأسه فكرة اعمل لتحقيقها لما كان هناك مندوحة من قطع المفاوضات وترك
هذه المسألة . ولكنى ارى انه من مصلحة مصر وانجلترا معا ان يقوم بينهما تفاهم .
ولذلك ارجوك ان تتصل بصدقى باشا وتبلغه هذا الحديث . ورجائى ان تكون رسول
سلام وتوفيق ، والا ضاع كل شيء »

فلما قال له عمرو باشا ان الجانب المصرى مصمم على ما قدمه وابداه ، قال : « ان
التصميم لا معنى له ولا جدوى فيه ، والمسائل الكبرى لا تعالج بهذه الروح ولا على هذا
الشكل » . ثم قال انه قد بلغه ان مستر اتلى ذكر ان سنوات الجلاء يمكن انقاصها من
خمس سنوات الى اربع !

وفي زيارة ثانية من عمرو باشا لمستر بيغن وجد عنده احد محامى وزارة الخارجية
البريطانية - ولم يكن مستر بيكيت - فتحدث الثلاثة في شؤون المفاوضات التى
انحصرت الآن في المادة الثانية فيما يتعلق بالمعاهدة ذاتها ، وتفاهموا على النص الاتى لهذه
المادة :

« اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان في حالة ما اذا اصبحت مصر او البلاد المتاخمة
لها محل اعتداء مسلح - على ان يقوموا بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تبين
ضرورته . وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه
« واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان في حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر ،
على ان يتشاورا بقصد القيام بالعمل الذى تبين ضرورته . وذلك حتى يتخذ مجلس الامن
التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

ثم قال عمرو باشا ان مستر بيغن صرح له بأن هذه الصيغة هي النتيجة المباشرة
لمساعيه التى يقصد بها التقريب ما أمكن بين وجهات النظر المصرية البريطانية وكان من
شأن هذه الرغبة الصادقة ابقاء النص الخاص بالبلاد المتاخمة

وفيما يختص بالبلاد المجاورة اذا تعرضت لخطر الحرب تكون العلاقة بين الحليفتين مقصورة على التشاور . وهذا التشاور لا ينطوي على التزامات جبرية . ولا يترتب عليها دخول الجيوش البريطانية مصر في غير حالات الاعتداء عليها

ثلاث سنوات

وقال مستر بيغن عن مدة الجلاء انه سياخذ على عاتقه ان تكون ثلاث سنوات لا خمسا - كما طلب اول الامر - ولا اربعا - كما قال مستر اتلي . وهنا قال لعمر و باشا : « لا تظن ان الغرض من هذا كله كسب سنة . ان المسألة اهم من ذلك كثيرا . اتنا في الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسى تهديدا شديدا . والمسألة حياة أو موت لنا ولكم فليس من مصلحة مصر مطلقا في هذه المرحلة ان تكون خالية من الجيوش التى تدافع عنها وعن انفسنا . وهذا ما قصدت اليه حين قلت اتنا لا نستطيع ان نترك وراءنا فراغا Vacuum » ثم قال : « اننى سمعت انكم تريدون الذهاب الى مجلس الامن . ولا مانع عندي ان اخترتم هذا الطريق . ولا اشعر بالحرج مطلقا ان اذهب بهذه القضية الى هذا المجلس فان عندي حججا قوية تستطيع الادلاء بها

» اما فيما يختص بالسودان ، فانى اصارحك بان مجلس الوزراء البريطانى لا يستطيع مطلقا الموافقة على النص الذى تريده مصر ، والجانب المصرى ان يطلب ما يشاء ، وأن يعلن ما يشاء . ولكن ليس له ان يصر على ان نسلم مقدما بما يريده وما يعلنه « وارجو ان تقول كل هذا لصدقى باشا ، وتؤكد له ان هذه المسائل الثلاث تمثل وحدة لا يجوز قبول بعضها ورفض البعض الآخر . وان هذا آخر ما عندنا » وهنا انتهى الحديث بين عمر و باشا ومستر بيغن . .



الباب المفتوح . .

لا شك ان الفكرة التي حدث بى الى ان اتصل بمستر بيغن وزير الخارجية البريطانية عن طريق سعادة عمرو باشا سفيرنا بلندن ، كانت فكرة موفقة ، فان الاحاديث التي جرت بينهما كانت لها نتائج طيبة ، بل انها ادخلت على الموقف تحسينات لا شك فيها فقد حدث ان المستر بيغن نزل على الرغبة البادية من الجانب المصرى فى ابدال عبارة « البلاد المجاورة » فى المادة الثانية من مشروع المعاهدة بعبارة « البلاد المتاخمة » وبذلك يكون للمخالفة عمل ايجابى فى حالة واحدة فقط هى الاعتداء المسلح على مصر مع خطر الحرب . . وقد اخذ مستر بيغن على عاتقه ان يخفض مدة الجلاء الى ثلاث سنوات ، بعد ان كان الانجليز يرون ان تكون خمس سنوات او اربعا على الاقل اما فيما يتعلق بالسودان فقد ظل الموقف كما كان ، بمعنى ان لمصر ان تطلب ما تشاء وان تعلن ما تشاء دون ان تسلم انجلترا مقدما او ترتبط بما تريده مصر او تعلنه اذن اصبح الموقف بحيث يسمح بشيء من التفاؤل فيما عدا موضوع السودان . . واذا كان الجانب الانجليزى يربط الصيغ بعضها ببعض ، كان من الصعوبة بمكان ان تنتهى الى حل يصل بالمفاوضات الى بر السلامة



ويجدر بى قبل ان ننتقل الى موضوع ما جرى بمصر بين الوفدين ، ان انوه مع كثير من الارتياح بما كان لجهود سفيرنا بلندن سعادة عمرو باشا من اثر طيب يرجع الى لباقته ، ومعرفته لدقائق العقلية الانجليزية ، وبالأخص ما له من نفوذ فى الوسط البريطانى ، وما كسبه من صداقة السياسى القدير مستر بيغن وان ذكرت هنا آثار جهود عمرو باشا ، فلى ان استبق الحوادث فأذكر أيضا ما كان له من شأن واثر كبير فيما أدت اليه مفاوضات « صدقى - بيغن » بعد ذلك بنحو شهرين



أما ما جرى فى مصر حينذاك ، فقد احتدمت المناقشات فى الوفد المصرى على الأوضاع الجديدة . وكان هذا الوفد قد مل طول الأخذ والرد اللذين كانا المظهر البارز فى هذه المفاوضات

لقد سئم الوفد المصرى ما كان يشعر به من ناحية الانجليز من رغبة فى ابتكار الصيغ التي ربما أدت الى وقوع مصر ، من حيث لا تشعر فيما تحرص على أن تكون بمنأى عنه - وهو وجود البلاد فى وضع يترتب عليه عودة الجيوش الانجليزية اليها بعد جلائها عنها

لأقل الأسباب أو لأسباب وهمية .. فكانت لذلك المراسقة بالصيغ والمذكرات ، وكانت الصيغة الأخيرة لمشروع المعاهدة التي رأى الوفد المصرى التمسك بها هي ما يأتى بعد الديباجة :

المادة الأولى - ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرة والاتفاق الموقع عليه والمذكرات والاتفاق الموقع عليه في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الاعفاء والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية

المادة الثانية - في حالة ما اذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح أو في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يسلم بضرورته وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم الى نصابه

المادة الثالثة - رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح بصفة خاصة تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان

ويكون اختصاص اللجنة ان تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما يتصل بذلك من مسائل العتاد والرجال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام ، وتجتمع أيضاً بناء على دعوة الحكومتين لتبحث - اذا اقتضى الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن

المادة الرابعة - يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا ييرما تحالفاً أو يشتركا في أى حلف موجه ضد أحدهما

المادة الخامسة - ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة

المادة السادسة - اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

المادة السابعة - يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت . ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاماً من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية الى أن ينقضى عام على اعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر بانهاؤها بالطرق الدبلوماسية

بروتوكول خاص بالسودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر

هذه هي صيغة المشروع المصرى للمعاهدة . وقد أرفقت بمذكرة ضافية لا محل لايرادها هنا فان النصوص تدل على أغراضها وأهدافها . ولكن الجانب البريطانى لم يوافق عليها ، فاجتمع الوفد المصرى للمفاوضات وانتهى الى اصدار قرار بالاجماع ، كلفنى بتسليمه الى لورد ستانجيت والسفير البريطانى ، وهذا نصه :
لا يسع الوفد المصرى الا ان يعبر عن أسفه لأن المفاوضات التى بدأها آملا فى الوصول الى حل يرضى البلدين ، قد وصلت الى نقطة لا يمكن معها الا أن يستمسك بالمشروعات التى تضمنتها النصوص الأخيرة فى مشروعه المصرى الذى سلم للوفد البريطانى «

حديث ٢١ أغسطس

على اثر هذا الموقف - موقف المعارضة من الجانب البريطانى للمشروع المصرى ، وتمسك الوفد المصرى بهذا المشروع - ذهبت الى قصر انطونىسادس حيث قابلت لورد ستانجيت والسفير البريطانى فى الساعة الحادية عشرة صباحا يوم ٢١ أغسطس وسلمتهما قرار الهيئة المصرية للمفاوضات ، ثم أردفت تسليم القرار بعبارة شفوية هي ما يأتى :

« يا صاحبى السعادة »

« أود ان أضيف بضع كلمات الى المذكرة الشفهية التى قدمتها اليكما :

« ان الحكومة التى اتشرف برياستها وكذلك هيئة المفاوضات المصرية - وانى لوائق مما أقول - يتملكهما الشعور بمصلحة مصر فى دعم علاقات الصداقة التى تربط بين بلدينا ، الى حد انهما لا يعتبران القرار الخاص بالمرحلة الحالية للمفاوضات والذي ابلغتكم اياه الآن ، بمثابة قطع لها

« وانى لمقتنع كذلك بأن البلد العظيم الذى تمثلونه يعلق على المحافظة على العلاقات الطيبة بيننا من الأهمية ما يسوغ لى ان أنتظر منكم ان تقدروا على ضوء هذه الاعتبارات نفسها النقطة التى وصلنا اليها فى المحادثات الحالية ، كما قدرناها

« وانى لأرجوكم ان تقدروا فى هذا الصدد انه نظرا للعبارات الحاسمة التى استعملها الجانب البريطانى فى بياناته الأخيرة ، ونظرا لأن نقطا أساسية من مطالبنا قد قوبلت ، خلافا لما كنا ننتظر ، مقابلة لم تقم وزنا لما لها من صبغة شرعية ، أقول أنه نظرا الى كل ذلك أرجو ان تقدروا أنه لم يكن لنا بد من انتهاج المسلك الذى اوضحته لكما

« ولهذا فانى أنتظر من جانب حكومتكم أنها ، بعد اعادة النظر فى الموقف ، سنجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لهذا الشعب الذى يحرص على صداقتكم . وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى الى نتيجة تعاون على انماء العلاقات بيننا نموا مطردا »

عن مدة الجلاء

ووجه لى اللورد الحديث قائلا انه استمع الى عبارتى بكل عناية ، ويود لو يستطيع ان يفهم منى - وقد تضمن قرار الهيئة المصرية التمسك بمذكرة أول أغسطس وما صاحبها من صيغ للمواد - ما هو الحال بالنسبة لمسألة الجلاء التى لم يرد عنها نص من الجانب المصرى . . فقلت له : « نعم لم يتضمن ما أرسل لكم صيغة لمدة الجلاء ولكننا قلنا فى المذكرة أننا نرى أن مدة الجلاء يجب ألا تزيد على سنة » . . فقال : « انكم قلتم لى أول أمس حيث قابلتكم ان مشروع المستر بيغن فى مادته الثانية يتضمن اخطاء ، فهل لى أن أفهم أين هذه الأخطاء ؟ »

فقلت : « هذا واضح ، لان المادة الثانية التى صيغت اخيرا لم يرد فيها ذكر انجلترا ، بينما كنا على اتفاق من قبل على أن الدفاع المصرى عن البلاد المتاخمة يكون حيث تشبكت انجلترا فى حرب بها . وقد أهمل ذلك فى الصيغة الجديدة ، وانتم تعرفون أن مصر لعلاقة لها من الوجهة السياسية فى هذه المعاهدة الا بانجلترا . وهى لا تستطيع التدخل الا حيث تهاجم حليفاتها ، فالتعبير الجديد يخالف القواعد المرعية . فانا لا أدافع عن فلسطين مثلا الا لأن حلفتى قد اشتبكت فى حرب دفاعية ، وقد سبق لكم أن اقررت هذا المبدأ بل هناك صيغ منكم تتضمنه »

فلم يبد اعتراض من اللورد ولا من السفير على هذه الملاحظة
ثم انتقل اللورد الى الفقرة الثانية من المادة الثانية وقال : « ولكن اليس للفقرة الثانية من المادة الثانية محلها ؟ » فقلت : « ان الفقرة الثانية تتعلق بخطر الحرب على البلاد المجاورة ، وخطر الحرب هذا ليس محله المادة الثانية التى تركز فيها الغرض الاساسى للمحاربة فى حالة الحرب ، والفقرة الجديدة اولى بها ان تكون فى المادة الثالثة التى تكلمت عن اللجنة المشتركة واختصاصاتها ، وتكلمت ايضا عن تتبع احوال الشرق ومراقبة هذه الاحوال عن كثب ، ومن اخطار الحرب المحتملة وما يتخذ بشأنها من مشاورات قد يعقبها اجراءات . . . واذا كان الأمر كذلك فلا معنى لأن يجيء ذكر خطر الحرب فى مكانين من المعاهدة مختلفين ، ويلاحظ ان المادة الثالثة المذكورة قد أعدت لأمر البحوث والاستعدادات وليس لذكر أغراض المعاهدة . فالفقرة الثانية التى تقترحون اضافتها للمادة الثانية يفنى عنها ما هو وارد فعلا فى المادة الثالثة »

فسألنى اللورد : « وماذا يضيركم من تكرار ذكر الخطر فى مادتين مختلفتين كل منهما لها غرضها ، وانتم تعرفون شدة حرصنا على أن تكون محتاطين للطوارئ ، ساهرين على القيام بالتزاماتنا ؟ واذا كانت المادة الثانية هى مركز المعاهدة ، فانه تبدو لكم أهمية النص على هذا الخطر فى تلك المادة » . . فقلت : « هو هذا التركيز الذى يخلق عندنا القلق والهواجس التى لمستها فى كل الدوائر ، فان اهتمامكم بخطر الحرب قد يؤدى الى متاعب لمصر . نعم ان هناك مشاورة ، ولكن المشاورة بين القوى والضعيف تثير عند المصرى دائما فكرة استعمال الضغط من جانبكم . . اضعف الى ذلك أن الالتزامات الناتجة من حرب فعلية من السهل الاشارة اليها ، لان الحرب عمل واقعى واضح الاثر ، اما خطر الحرب فقد يكون وليد الوهم ، وقد يستعمل للضغط ، وقد يستعمل فى كل وقت . . انك قد تقول مثلا بناء على مقال متحمس فى جريدة « برافدا » واذاعة متطرفة من راديو موسكو ، ان الخطر قائم ، فندخل فى مناقشات لا نهاية لها ، ويلتمس رجالكم كل الأسباب للتدليل على أن هناك ما يدعو لاتخاذ اجراءات ، وهذا ما يخشاه جميع المصريين كل الخشية »

فقال لورد ستانسجيت : « نعم انى ادرك هذا الوضع وافهم ان الصياغة الحالية ربما تدعوكم الى شىء من الحيلة ، ولكنى اود أن تفهموا موقف مستر بيغن ، ومستر بيغن لا يقف من المسألة المصرية الا موقف العطف وسلامة النية » . . ثم انتقل الى مسألة الجلاء قائلا : « وهل تقفون انتم مثل هذا الموقف فى أمر مدة الجلاء ، وظاهر من قرار الهيئة أنها تطالب بسنة فقط ؟ » فقلت : « اظنك تذكر أننا بعد معاودة البحث فى أمر المدة اللازمة للجلاء كنت قد قلت لك وقلت للسفير انى اعتقد أن الجانب المصرى لا يعارض فى أن تكون المدة سنتين » . . وقال السفير : « بل انى أذكر أنك ذهبت الى سنتين ونصف » ، فقلت : « لا ، لم أقل هذا وربما اختلط عليك الأمر . على انى اظن أن طلب المستر بيغن بشأن مدة الجلاء لا يشير مثل باقى مطالبه اعتراضا فى قوة اعتراضنا على المطلبين الآخرين »

عن مسألة السودان

وهنا قال لورد ستانسجيت : « هل تسمح ان نتكلم عن السودان ؟ وهل اطلعت هيئة المفاوضات على النص الذى قدمته اليكم ؟ » .. فقلت : « لقد اطلعت هيئة المفاوضات على النص ووصفته بأنه كتب بمهارة ، على اننا لم نناقش المادة فى مشتملاتها اذ اصطدما برفضها لمطلب السيادة . وهذا فى نظرنا من اقدس المطالب »

فقال اللورد وايده السفير : « ان موقف انجلترا موقف مبنى على الحرص على مصالح السودانيين وحقوقهم وليس من حقنا ان نقبل مقدا ما يمكن ان يصطدم بمطالبهم » .. فقلت : « أشك أولا فى ان مسألة السيادة المصرية ستثير اعتراضا جديا عند فريق ذى شأن من السودانيين . بل انى اعتقد بالعكس ان الفريق المثقف من السودانيين يرغب فى ان يكون السودانيون من رعايا ملك مصر .. واريد ان تفهما ان هذا المطلب المصرى هو تقريبا جل ما نحرص عليه من حق فى السودان ، وهو حق معنوى قومى . وما عدا ذلك فليس لنا من المطالب فى السودان الا تلك الأغراض التى يتطلبها الجوار وجريان النيل وسط اراضى البلدين ، وبعض الشؤون الاقتصادية والثقافية والجنسية

» نحن لا نريد من السودانيين كسبا ماديا . لا نطمح فى ان يكون لنا موظفون مصريون بالسودان ، بل نود ان نرى قريبا اليوم الذى يتولى فيه السودانيون امر انفسهم .. فاذا ما ناقشتم امر هذه السيادة الممثلة فى التاج فماذا بقى لنا من هذا السودان ؟ واذا ما اعترضتم على السيادة فكانكم اعترضتم على كل شئ بما فيه هذا الوضع الذى يترجم عن وحدة وادى النيل .. فاذا ما فكرتم مليا فى هذا انتظر ان تكون نتيجة التفكير التسليم بما نطلب . وهو ايضا فى مصلحة السودانيين الذين لا يمكن ان يتمنى لهم صديق ان يكونوا بلا وطن . وانا اعرف انهم يفتبطون بانتسابهم للوطن المصرى مع الاحتفاظ بكيانهم الخاص وبكامل حقوقهم فى ادارة شؤونهم »

فقال لورد ستانسجيت : « انى قرأت الكثير عن السودان ، وصحيح قد جاءت عبارة السيادة على لسان بعض ساستنا مثل لورد كرومر ، ولكن هناك فى هذا الموضوع أخذ ورد طويل ، وهناك ايضا ان العنوان الذى اتخذ للملك السودان وهو الذى تسمى به الخديو اسماعيل لم يعد ينطبق على الواقع الآن . فهناك بلاد خرجت من السودان وبلاد ادخلت فيه . وهناك اعتداءات وقعت على السودان . وصدقنى لو أننا لم نكن الى جانبكم منذ سنة ١٨٩٨ لكان السودان طعمة سائفة للفرنسيين الذين كم حاولوا مد امبراطوريتهم الى هذه النواحي ونحن لهم بالمرصاد .. »

فقلت : « كل هذا كلام طيب . ولكن الامر بالنسبة لنا امر كرامة وامر عاطفة . والمصريون فى هذا الموضوع شديدو التمسك بما يعتبرونه وضعاً مقدساً » . فقال : « كم انا أخشى هذا التمسك ! وكم اود ان تعالج هذه المسألة معالجة عملية ، اساسها مصلحة السودانيين فقط ، مع ابتعادنا نحن الاثنين عما يوجب التنازع . ونحن وانتم مطالبون بان نرعى مصلحة هذا الشعب السودانى الموكل امره اليانا نحن الاثنين » . فقلت : « انى اخاطبك وقد فهمت انك قرأت الكثير عن السودان وتبينت حقيقة وضعه ، وهذا الذى يطمعنى ان ارى فيكم من يساعد على تحقيق غرض المصريين ، وهو كما قلت لك غرض بعيد عن المادة ، وعن الكسب وعن الاطماع الذاتية »

الباب المفتوح

وانى هنا انتهى الحديث وفيه اختصار كبير ولو ان الحديث كما هو مدون يتضمن كل المعانى التى تبادلناها .. وهنا قلت : « انى ابنت فى مستهل كلامى ان قرار هيئة المفاوضات

المصرية ليس مما يدعو الى القطع rupture واؤمل أن يكون هذا رأيكما «
قال اللورد : « أتى أول الراغبين في استمرار المفاوضة للوصول الى تحقيق الغرض
الذي قصدناه نحن الاثنين . ولكن كيف يكون الباب مفتوحا وقد أوصدتموه بعبارتكم
القاطعة ؟ »

فقلت : « أنه ما دام لكلينا غرض أساسي واحد ، فلا يمكن إلا أن يتضافر جهدنا مهما
اعترض سبيلنا من العقبات لتحقيقه ، وأنا من جهتي كرئيس للحكومة المصرية اصرح
لكما أن مصر تتوق الى معاهدة مع إنجلترا ، وقد فهمت انكم تهدفون مثلى الى هذه
الغاية . فلا أدرك كيف لا تنتهى الى النتائج المرجوة ما دامت الرغبتان متقابلتين ؟ »

فقال اللورد والسفير : « لقد علمتم أن مستر بيغن فرض علينا أن نعرض عليكم
مقترحاته باعتبار أنها الراى النهائى للحكومة البريطانية ، بل ذهبنا الى أن نوضح لكم
أن الاقتراحات المذكورة تمثل وحدة غير قابلة للتجزئة ، ونحن نشعر بأننا لا نستطيع
التكلم عن امكان المضي في المفاوضات بعد أن لم تقبلوا مقترحات مستر بيغن ، وبهذا
يصبح التسليم منا بأن الباب مفتوح مختلف مع حقيقة الحال »

فقلت : « هذا صحيح ولكنه لم يمنع من أن استوضحتمونى أشياء كثيرة اجبتكم
عنها . وبما أن ردودى هذه قد تثير لدى مستر بيغن رغبة في المضي في المناقشة ، فأظن
أنه من غير المستساغ أن تعتبروا باب المفاوضات غير مفتوح ، فتحرموا مستر بيغن
وحكومته من تبادلنا الراى فى المسائل التى جرى عليها الخلاف »

فقال اللورد : « ولكن الا ترى أننا اذا نشرنا اليوم أن قراركم سيبلغ للمستر بيغن ،
وله أن يرد بالموافقة أو عدمها - الا ترى أن فى ذلك الكفاية ؟ »

فقلت : « انكم تهتمون الآن بمسألة شكلية ، بينما انظر لمصلحة بلادى واثق قطع
المفاوضات مع إنجلترا فى الطبقات الكثيرة من أهلها ، وبينهم صاحب الغرض ، وبينهم
المشاغب ، وبينهم طوائف كثيرة من الأشخاص يتمنون قطع المفاوضات . وما دمتما
تتمنيان اطراد التفاهم بين بلدينا وجب أن تعملأ معى على تسهيل هذا التفاهم بعدم
اعطاء حجة جديدة لمن يرمونكم بسوء النية نحو مصر »

وهنا جرى حديث طويل ظهر لى من ثناياه حرص المفاوضين البريطانيين على انتظار
تعليمات ، وتخوفهما من خروجهما على ما قد يكون للندين من راى مخالف فيما اذا قبلا
ما جرى كأنه لم يترتب عليه قطع المفاوضات

وانتهى الحال بعد المناقشة الى قبول هذا البيان الذى عرضته عليهما وتناقشنا ايضا
فيه طويلا وانتهينا منه الى الصيغة الآتية :

« ان مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصرى للمفاوضات قد سلم الى لورد ستاننجيت
وسير رونالد كامبل القرار الذى اتخذته الوفد المذكور فى العشرين من شهر أغسطس
سنة ١٩٤٦ وهذا نصه :

« ان هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاءت بها من الجانب
البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة
فى أول أغسطس وما صاحبها من النصوص

« وقد دارت محادثة ذات طابع عام بين المفاوضين الثلاثة انتهوا بها الى اعتبار أن الباب
ما يزال مفتوحا لتبادل جديد فى الآراء بقصد الوصول الى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين »
وقد انتهت المقابلة حيث كانت الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر

أطماع الانجليز في السودان

تحدثت في الفصل الماضي عن بعض ما جرى بيني وبين اللورد ستاننجيت والسفير البريطاني من حديث حول مسألة السودان . وقد بدأ من الانجليز انهم يقفون فيها موقف المعارضة الشديدة لسيادة مصر على هذه البلاد . واود هنا أن أتحدث عن النظرية الانجليزية في السودان وكيف رددنا عليها

ان نقطة الابتداء في النظرية الانجليزية هي انه لما أصبح المهدي في سنة ١٨٨٤ مسيطرا على اراضي السودان واضطر الجيوش المصرية الى مغادرته ، انتقلت حقوق السيادة التي كانت لمصر الى المهدي . . . وهناك رواية أخرى لهذه النظرية ، وهي انه لما كان المهدي ثائرا ، ولم يعترف به ، فانه لم يرث حقوق الخديو ، ولكن كان من نتيجة مغادرة السلطات العسكرية والمدنية المصرية لتلك البلاد ان أصبح السودان « مالا لا مالك له » . . . ويقول الانجليز ان غزو السودان او إعادة غزوه لم يكن ممكنا الا بفضل بريطانيا العظمى ، ويلاحظون ما يأتي :

- ١ - ان بريطانيا قد أعادت تنظيم الجيش المصري وزودته بأنظمة بريطانية حولته الى قوة أصبح في مقدورها ان تهزم المهدي
- ٢ - ان الوحدات البريطانية اشتركت فعلا في حملة السودان
- ٣ - ان البريطانيين هم الذين أعادوا تنظيم المالية المصرية ، وأتاحوا للخزانة المصرية ان تتحمل مصاريف الحملة الموجهة ضد المهدي
- ٤ - انه لو لم تكن انجلترا قد تدخلت لكنت فرنسا قد استولت على فاشودة وعلى جنوب السودان . (وقد أشار اللورد ستاننجيت الى ذلك في حديث له معي)



والواقع أن مصر صاحبة السيادة كانت في ذلك الحين مغلوبة على امرها باحتلال بريطانيا عسكريا منذ سنة ١٨٨٢ ، ولم يكن لبريطانيا قبل هذا الاحتلال أي اتصال بالسودان ، وهي لم تتدخل في الشؤون السودانية ، ولم تشترك في إعادة فتح السودان الا لان هذا الاقليم جزء من مصر ، ولان « انجلترا - كما صرح بذلك سير ادوارد جراي في البرلمان البريطاني في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ - تشغل مركزا خاصا هو مركز القيم للدود عن مصالح مصر »

على أن بريطانيا لم تنزع قط في سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان او في خلالها او بعدها ، وعلى العكس أبدت هذه السيادة تجاه الدول الاجنبية . وحين

وقعت حادثة فاشودة كتب « كتشنر » نفسه الى « الكولونل مارشان » قائد الحملة الفرنسية يقول انه « تلقى تعليمات لاعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة » وانه « يحتج على ما وقع من رفع العلم الفرنسى على ممتلكات سمو الخديو » وبعد ذلك ابلغ كتشنر القائد الفرنسى ما يأتى : « اعتبارا من اليوم استعادت مصر رسميا ولاية الحكم على هذه المنطقة - فاشودة »

اما اتفاقيتا ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ فلم تتناولا الا موضوعا واحدا . هو تنظيم الادارة فى السودان . وهما لم يمسا حق مصر فى السيادة . وان التنازل عن جزء من هذا الحق لا يمكن ان يقع الا بموجب وثيقة خاصة وقاطعة . ولا يمكن ان يستفاد هذا التنازل من نصوص كنصوص اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لا تتعرض للسيادة بل للنظام الادارى فى السودان



وقد كانت تسوية مسألة السودان فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، هى المسألة التى قامت بشأنها اكثر المناقشات حدة وأهمية ، وهى التى ادت الى قطع المفاوضات . على ان مسألة سيادة مصر على السودان لم تكن من العقبات التى قامت فى سبيل الاتفاق ، بل الامر على العكس من ذلك . . فقد تضمن المشروع الاول للمعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى يوم ٣ ابريل سنة ١٩٣٠ مادة هى المادة ١٣ نصها كالاتى :

« الى ان تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق ، يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا » (الكتاب الأخضر - الطبعة العربية صفحة ٢٨)

وقد اثار هذا النص اعتراضات من قبل الوفد البريطانى الذى كان يريد النص على ما يؤيد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والنظام الناشئ عنهما ، كما عارض الوفد البريطانى من ناحية اخرى فى منح مصر نصيبا فعليا فى ادارة السودان . فقدم الوفد المصرى فى ١٤ ابريل سنة ١٩٣٠ نصا جديدا للمادة ١٣ هو :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على ان يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين »

وقد وردت الملاحظة الآتية بعد فى الكتاب الأخضر بعد هذا النص (ص ٨٤ من الطبعة العربية)

(ملاحظة : فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى ان يشير الى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بعد ان طلب مستر هندرسون من دولة النحاس باشا فى حديث خاص ان يقبل ذكر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى المادة الخاصة بالسودان تسهيلا لاهمته امام مجلس العموم حتى يستطيع ان يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الادارة بانه تطبيق لاحكام هاتين الاتفاقيتين ، فقبل دولة النحاس باشا منه ذلك على شرط النص ايضا على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان . فلم يعارض مستر هندرسون فى ذلك)

وفى الجلسة العاشرة (١٤ و ١٥ ابريل سنة ١٩٣٠) اقترح الوفد البريطانى النص الآتى :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على انه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ، يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقيتان

المشار اليهما « فقبل الفريق المصرى هذه الاضافة على ان يقبل الفريق البريطانى فى نفس الوقت المذكرة الاتى نصها :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ ان حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نص وان الفريقين المتعاقدين يباشران ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا . . « وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى ادارة السودان وتعود الجنود المصرية الى السودان بعد التصديق على المعاهدة ، ولا يوضع اى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة » (الكتاب الأخضر صفحة ٩٠)

والمسألة الوحيدة فى هذه المذكرة التى لم تثر جدلا هى المسألة المتعلقة بحق مصر فى السيادة ، فان باقى احكام المذكرة قد اثارت معارضة قوية من جانب الوفد البريطانى ، ودارت فى الجلسات التالية مناقشات طويلة حولها ، وكذلك حول الاقتراح المصرى بالدخول فى محادثات خلال السنة التى يصدق فيها على المعاهدة من اجل تنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتطبيقهما

اما عبارة « بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » فلم تكن - على العكس من ذلك - محل مناقشة ، واضيفت فى جميع النصوص التالية التى قدمت من الوفدين . كما تضمنها النص الذى قبله كل من الطرفين فى النهاية . وقد رفض مجلس الوزراء البريطانى هذا النص ، ولكنه اعلن بان معارضته تنصب فقط على التعهد بالدخول فى محادثات ودية فى بحر سنة بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ . ويتبين من ذلك ان مجلس الوزراء البريطانى قد قبل الصيغة المتضمنة لحقوق مصر

وزيادة على ذلك فان قطع المفاوضات كان نتيجة لعدم الاتفاق على النقاط الثلاث الآتية :

- ١ - الدخول فى محادثات ودية بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩
- ٢ - رجوع كتيبة مصرية الى السودان
- ٣ - الغاء القيود المفروضة على المصريين فى السودان فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمهاجرة

ولم ترد مسألة سيادة مصر ، التى لم يعد الجانب البريطانى يعارض فيها ، بين النقاط الثلاث التى تعذر الاتفاق عليها ، كما لم تكن سببا لقطع المفاوضات



وموقف الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٣٠ يطابق موقف الحكومات السابقة لها . وخاصة تلك الحكومات التى كانت قائمة وقت اعادة فتح السودان وعقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لم تنازع بريطانيا فى سيادة مصر على السودان سواء قبل حملة السودان ، او فى خلالها ، او بعدها . وعلى العكس فانها قد ايدت هذه السيادة تجاه الدول الاجنبية ، وصرحت دائما بانها لا تعمل فى السودان الا لاعادة سلطة الخديو . . . ويكفى ان نشير فى هذه المناسبة الى الخطابات التى كتبها كتشنر الى الكولونيل مارشان وقت حادث فاشودة يخطره فيها انه تلقى تعليمات لاعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة وان مصر قد استعادت رسميا ولاية الحكم على هذا الاقليم

ولم يكن لبريطانيا العظمى قبل احتلال مصر عسكريا فى سنة ١٨٨٢ اى اتصال بالسودان وهى لم تتدخل فى اعادة فتحه الا لانها - كما صرح بذلك سير ادوارد جراى فى البرلمان البريطانى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ - تشغل مركزا خاصا هو مركز القيم للذود عن مصالح مصر . فلم يكن فى وسعها اذن - والحالة هذه - ان تتذرع بالمساعدة التى بذلتها لمصر فى هذه الظروف لتجردها من جزء من سيادتها على الاقاليم التى عاونتها على فتحها من جديد . وزيادة على ذلك لم يكن من المستطاع - طبقا لقرماتى التولية فى سنتى ١٨٧٩ - التنازل عن جزء من هذه السيادة الا بترخيص من الحكومة العثمانية . .

بن على العكس فقد طالبت بريطانيا العظمى بأن تمنح نصيبا في الميدان الإدارى مكافأة لها على اشتراكها في حملة السودان

ولم تتناول اتفاقية سنة ١٨٩٩ إلا موضوعا واحدا هو تنظيم الإدارة في السودان ، وهما لم يمسح حق مصر في السيادة ..

ولا شك في أن ديباجة اتفاقية سنة ١٨٩٩ تبين الحقوق التى اكتسبتها الحكومة البريطانية بمقتضى حق الفتح ، ولكن الذى طالبت به بريطانيا العظمى بمقتضى هذه الحقوق هو « الاشتراك في التسوية الحالية وفي وضع النظام الإدارى والتشريعى المذكور موضع التنفيذ والنهوض بها »

وفوق ذلك فإن لورد كرومر ، وهو من أقدر سياسى بريطانى وصاحب الشأن الأول فيما يتعلق بالموضوع الذى نعالجه ، هو الذى يمكنه أن يوضح مدى اتفائيتى سنة ١٨٩٩ ، إذ أنهما كانتا من وضعه ، فقد كتب في تقريره عن سنة ١٩٠١ ما يأتى :

الاحظ في تقرير المجلس التشريعى عن ميزانية هذا العام أن المجلس يوافق على المصروفات المخصصة للسودان بناء على أنه يعتبر السودان جزءا لا يتجزأ من مصر .. وهذا الراى صحيح في جوهره .. واني انتهز هذه الفرصة لأبين أن الاتفاقية المبرمة سنة ١٨٩٩ لم يقصد بوضعها الانتقاص من حقوق مصر الشرعية »

ومما احتج به مرارا رفع العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى في السودان باعتبار أن في هذا مظهرا شاهدا على وجود البريطانيين في السودان . ولكن لورد كرومر ذاته تولى تفسير ذلك وتحديد مداه . فقد أوضح في تقريره عن سنة ١٩٠٣ أنه سئل أحيانا : « لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية جزءا من مصاريف الإدارة في السودان ما دام العلم البريطانى يخفق عليه الى جانب العلم المصرى ؟ » وقد ذكر أن الجواب على هذا السؤال سهل ، لأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ قد وضعت للسودان نظاما سياسيا خاصا . لغرض مقصود هو تخليص السودان ، ومن ثم تخليص مصر أيضا بصفتها حاكمة هذا الاقليم ، من كل هذه الأنظمة الدولية المتعبة التى زادت تعقيد الإدارة المصرية » ، ثم أضاف الى ذلك : « ولولا هذا الاعتبار لما كان هنا ما يدعو ، من وجهة النظر البريطانية البحتة ، الى أن يكون العلم البريطانى مرفوعا في الخرطوم ، شأنها في ذلك شأن اسوان أو طنطا »

فليس رفع العلم البريطانى في السودان الا نتيجة لاقامة نظام ادارى مصرى - انجليزى منفصل عن نظام مصر . وليس علامة على اشتراك في السيادة ، فان هذا الاشتراك ما كان ليتوفر لبريطانيا الا بمقتضى وثيقة دولية صريحة

وهكذا فانه منذ حملة السودان الى وقت مفاوضات معاهدة التحالف ، لم تنازع بريطانيا في انفراد مصر بحق السيادة على السودان ، وفي معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها تركت هذه المسألة لمباحثات تجرى مستقبلا

واليوم ، وقد عازمت مصر وبريطانيا العظمى على السير معا في طريق جديد واضح ، أصبح من غير المستطاع تجنب بحث هذا الموضوع ، كما لا يجوز الاحتجاج بمصالح السودانيين لتأجيل الاعتراف بسيادة مصر ، إذ الواقع أن مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يقدر أنه « لن يكون السودانيون أحرارا في تقرير علاقاتهم المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين الا حين يصبحون قادرين على القيام بإدارة شؤونهم » .

وفي هذا اعتراف بأن الشعب السودانى غير قادر في هذه اللحظة الراهنة على تقرير مصيره ، فهو اذن غير قادر على رفض سيادة قائمة منذ سنين عديدة

فليس في ذكر السيادة المصرية في بروتوكول المعاهدة مساس بأى حق يتمتع به

الشعب السوداني في الوقت الحاضر ، فلن يتسنى له اتخاذ موقف بمحض اختياره بالنسبة لهذه السيادة الا في مستقبل الايام ، حينما تتوفر له الاهلية الكافية



هذا هو تلخيص لموقف الجانب المصرى اثناء المناقشات التى جرت مع الجانب البريطانى بشأن مصير السودان

وهو تلخيص متخذ مما دار في بحوث شفوية وفي مذكرات تبودلت بين الطرفين على انه ليس كل ما عرض من الجانب المصرى ، بل ان هناك مناقشات اخرى سيأتى الكلام عنها بشأن بروتوكول السودان ، وهى ضمن ما جرى عليه الحديث بينى وبين مستر بوكر وزير بريطانيا بمصر في الوقت الذى سافر فيه السفير بالاجازة الى انجلترا مما سيرد ذكره في حينه ، كما ان اقوالا اخرى تتعلق بموقفنا من السودان جرت اثناء المفاوضات مع مستر بيغن نفسه مما سيرد ذكرها عند التحدث عن محادثات لندن ، ومعروف ان هذه المحادثات الاخيرة كان كلها متعلقا بالسودان ومسألة السيادة التى لم يقبل الانجليز في الآونة الحاضرة ان يعترفوا بها كما سبق لهم الاعتراف



الحزبية تعرقل سير المفاوضات

أوردنا نص البيان الذى كلفنى الوفد المصرى للمفاوضات بإبلاغه للجانب البريطانى (صفحة ١٠٥) وفيه يصر الوفد على وجهة نظره ، ويتمسك بمذكرته المقدمة فى أول أغسطس وما صاحبها من نصوص سبق نشرها . وقلنا انه بعد المناقشة والأخذ والرد بينى وبين رئيس الوفد البريطانى والسير رونالد كامبل ، انتهينا الى صيغة اعلنا بمقتضاها أن الباب لا يزال مفتوحا لتبادل جديد فى الآراء بقصد الوصول الى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين . . . وقد كان مفهوما - وهذا على الأقل من الناحية الرسمية - أن عقدة العقدهى مسألة السودان وبالأخص مسألة «السيادة» عليه التى بدأ الانجليز ينازعون حق مصر الصريح فيها . على انه قد تبين فى غضون المناقشات الحادة التى تميز بها الدور الأخير من المفاوضات فى النطاق المصرى أن عوامل جديدة سيطرت على الموقف ، بعضها يرجع الى تحول فى وجهة النظر العامة تلقاء أغراض المعاهدة ، وبعضها الى تيارات بدات خفية - أو على الأقل غير واضحة - ثم أصبحت سافرة وأكثرها من صنع المؤثرات السياسية والحزبية التى وجدت فى مناقشات المعاهدة ومداولاتها المضنية ، مرعى خصيبا تتغذى فيه المساعى والاطماع ذات الطابع الداخلى المحض . . . ومن أسف أنها امتدت الى دائرة المفاوضات نفسها ، وهى التى كان يجب ألا تتناول الى حرمة المساعى والتدبيرات

محاولة جديدة لتعكير الجو

وقد غدا أمر المحالفة مع بريطانيا ممقوتا لدى فريق من الراى العام الذى صوروا له هذه المحالفة فى صورة قيد جديد تكبل به مصر فتزج تحت نيره كما كان الحال فى الزمن الغابر . وأصبح هذا الفريق يعتقد أنه بشئ من الضغط ومن معاملة انجلترا بالشدة والحزم نتخلص من المحالفة والتزاماتها ونتخلص تبعا لذلك من لجنة الدفاع ومن مخاوفها وأخطارها ، ونفرض نحن على انجلترا الجلاء التام الناجز ، ونضطرها اضطرارا الى ترك السودان والى الاعتراف بحقوقنا على هذا القطر من غير منازع ومن غير مقابل !

واذا سألت : « كيف يكون الاعتراف من جانب بريطانيا وحدها ونحن فى حل من كل شئ ؟ » قالوا حسبنا قوة الحق والعدل التى لا تقف فى سبيلها قوة مهما عظم بطشها واشتد خطرها . . . وقالوا أيضا : « ما لنا ولانجلترا وعندنا حلفاؤنا الطبيعيون

من العرب الذين تربطنا بهم الاواصر المتينة والذين يهبون لتجدتنا متى حزب الامر واحدقت بنا الاخطار ...!

وكان كل ذلك - مع الأسف - وليد الاوهام والافكار غير الناضجة ، وبالاخص وليد سياسة المزايدة التى كان الساسة يعملون لها ألف حساب ، وهى السياسة التى طالما افسدت على مصر ثمار جهودها وخيبت آمالها ..

وقد كان لبيان الوفد المصرى بالاعتراض على كل مخالفة مع انجلترا الاثر الكبير فى اذهان قوم تولاهم الملل والسام ، كما سبق لنا القول .. وهنا رأيت من حسن التصرف وضعا للأمور فى نصابها الصحيح أن ارفع استقالة الوزارة الى السدة الملكية ، ذاكرًا فى كتابي « انى قد مضيت وزملائي فى القيام بمهمة المفاوضات وقطعنا شوطًا كبيرًا منها ، ولم تبق الا مرحلة كنت وما زلت كبير الرجاء أن نجتازها فى نجاح وتوفيق ، غير أن متاعب داخلية قد نبتت وتفاقم أمرها بغير مبرر له وزن ، وأصبح من العسير على أن استمر فى الاضطلاع بالعبء الجسيم فى وجه هذه المتاعب ؟ وقد رأيت أن افتح الطريق لغيرى وأن اضع الأمر بين يديكم (مخاطبًا جلالة الملك) لتصرفوا فيه بحكمكم السامية ، وليستطيع من يخلقنى أن يعالج البقية الباقية من شؤون المفاوضات بما يحقق للبلاد ما رجوناها لها من استقلال وحرية فى ظل الكرامة القومية »

على أن هذه الاستقالة لم تقبل ووجه الى النطق السامى فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأن استمر فى العمل على « تحقيق أهداف البلاد الوطنية التى هى اعز أمانينا »

التفاوض

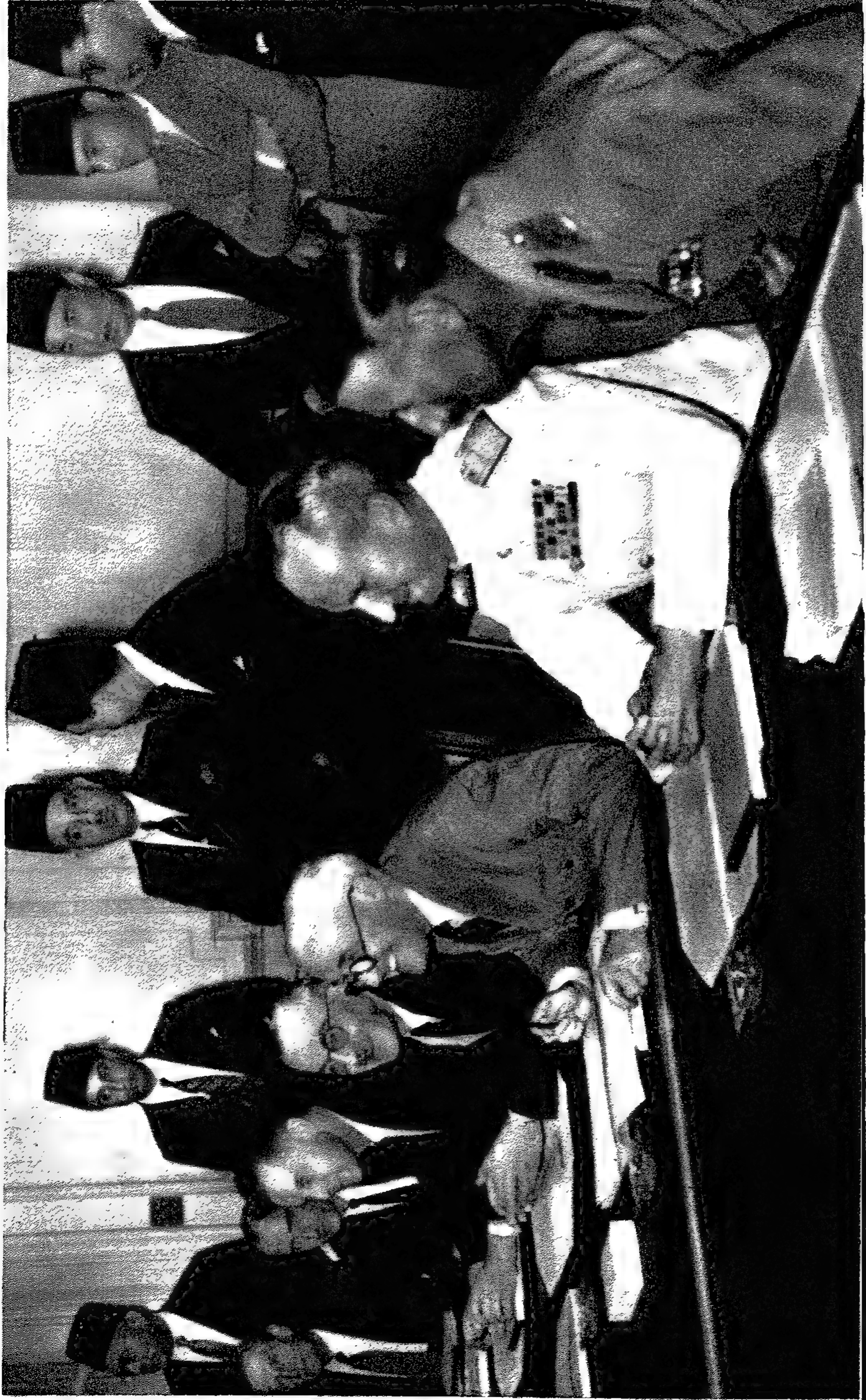
ويحسن هنا أن أشير الى اسباب التفاؤل التى حدثت بى الى المضى فى المفاوضات وقتذاك رغم ما احاط بها من متاعب ، وما تولى القوم فى مصر من ملل وسام ، ورغم محاولات العاملين على افساد الجو السياسى بمصر بتغليب عناصر المزايدة والتطرف على عناصر الحكمة والاعتدال ..

وقد كنت متفائلًا ، لأن المصاعب ليس معناها الفشل والاختفاق ، بل قد توائم التفاؤل وقد تعالج ويستعان عليها به .. ومن الذى كان يتصور من العقلاء أن قضية كبيرة الشأن كالقضية المصرية تنتهى فى كلمات أو فى تبادل المذكرات ، أو تحل بضيق الصدر وقلة الصبر من أحد الجانبين المتفاوضين أو من كليهما . ومع ذلك فقد كانت ثلاثة ارباع المسائل التى تناولتها المفاوضات بين مصر وبريطانيا قد انتهت الى التفاهم التام ، بل وضعت لها الصيغ الملائمة ، فصار مفروغا منها

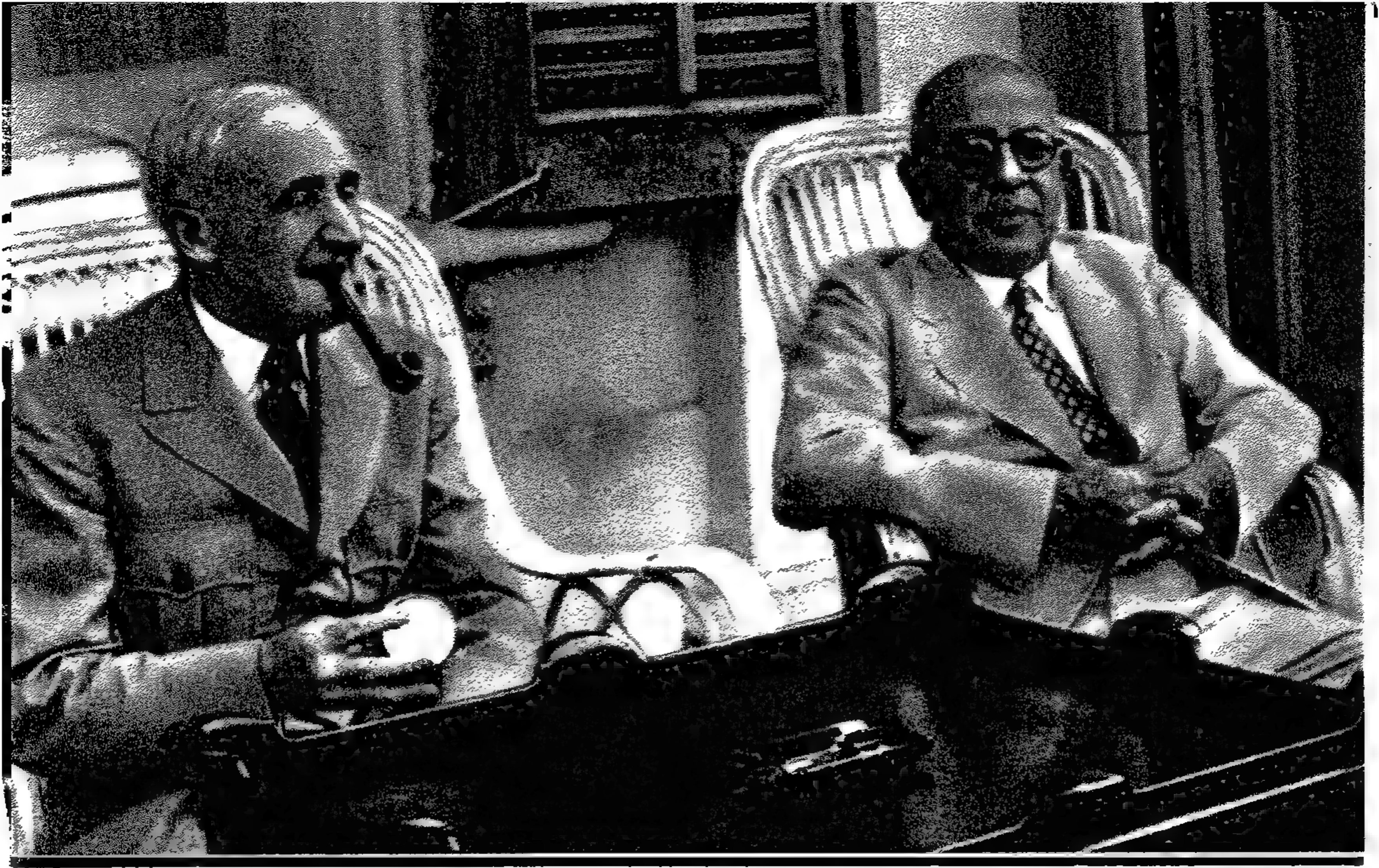
مسألة السيادة .. ووحدة الوادى

أما مسألة السودان ، فهى التى أشعرت بوادرها بما تنطوى عليه من اختلاف بين وجهتى النظر واستعصاء الحل . غير أننى كنت كبير الأمل فى أن الجانب المصرى سوف يوفق الى اقناع الجانب البريطانى بأننا لا نطلب جديدًا غير موجود ، وإنما نطلب الاعتراف بحقوق قائمة لا شك فيها مستندة الى مظاهرها القانونية والفعلية ، فإن السيادة على وادى النيل ووحدة ذلك الوادى المثلثين فى التاج المصرى ، حقيقتان ملموستان ورغم محاولة الحكام البريطانيين وبالاخص المحليون منهم تجاهلها أو الغض من شأنهما

لم يكن مطلب مصر فى مسألة السودان مستندًا الى نزعة استعمارية أو ميل الى سيطرة يتولاها المصريون على شعب يعتبرونه شعبًا شقيقًا عزيزًا على قلوبهم ، وإنما يقصد المصريون أن يحفظوا لاهل السودان عهد الاخوة الكاملة الشاملة ، المؤسسة على



امعاء الولد البريطاني لي الماوسات يتوسطهم لورد ستانجيت ، والي يمينه السير دونالد كامبل السلي البريطاني ، والي يساره المستشاران العسكريان



اسماعيل صدقي باشا - رئيس وفد المفاوضين المصريين - والى يمينه لورد ستانسجيت - رئيس وفد المفاوضين الانجليز - في جلسة هادئة بسرأي الزعفران .. عقب النقاش الذي دار بشأن مسألة السودان



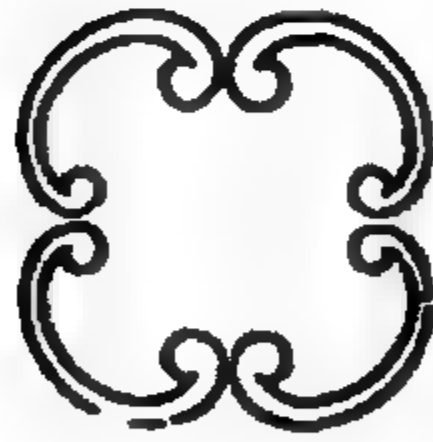
اختلى اسماعيل صدقي باشا بالسفير رونالد كامبل السفير البريطاني طويلا في برج العرب .. وهو هنا يتحدث الى السفير عن الاصلاحات التي ادخلت على منطقة برج العرب .. خلال فترة الاستراحة من المفاوضات

ما أوجدته الطبيعة من التعاطف والتحاب بين الأخ الكبير والأخ الصغير
فاذا ما تبين الانجليز هذه الحقائق كان الرجاء عظيما في الا يتشبثوا بما يتجافى
والاوضاع السليمة فيما يتعلق بالسودان ، خصوصا وقد صار واضحا استمسك
المصريين بهذه الاوضاع الأساسية التي لا يستطيعون التفاضى عنها بأى حال في حين
انهم في استمسكهم هذا منزهون عن مظنة الشهوة والغرض

التحالف قائم .. ولا بد منه

اما رغبتنا في التحالف معهم ، فلم تكن بحاجة الى التذليل عليها ، كما انه لم تكن
بنا من حاجة للبحث عن أمة كبيرة تساعدنا وتساعدنا عند وقوع الخطر .. فان بيننا
وبين بريطانيا العظمى حلفا قائما فعلا ظهر اثره في اثناء الحرب الاخيرة ، وجنى الانجليز
من مزاياه بقدر ما جنى المصريون ، فلم تكن ذوى مصلحة في النكول عن حلف الانجليز ،
فتستفيد من ذلك دولة أخرى

وقد أقرت مصر وجهة النظر هذه ، جاعلة شرطها الاساسى في تجديد العهد
مع بريطانيا العظمى ضرورة استقلال البلاد استقلالا صحيحا لا شائبة فيه ، مظهره
الجلاء التام ، مستمسكة بأمنية غالية أخرى وهى حل مسألة السودان ، والانتهاء من
الوضع الشاذ الخاص به ، وذلك على أساس وحدة الوادى فى رعاية تامة لرفاهية
الشعب السودانى الشقيق



استئناف المفاوضات

في الفترة التي أعقبت بقاء الوزارة في مركزها مؤيدة برضى الملك وثقة البرلمان ، وفي الوقت الذي كان شعوري برغبة غالبية هيئة المفاوضات في الوصول الى اتمام الاتفاق مع انجلترا لا يزال قويا برغم المصاعب التي جاءت من الناحية البريطانية التي كانت متأثرة بنزعة استعمارية قديمة ، تركزت بنوع خاص في مسألة السودان ، ورغم متاعبنا الداخلية والمعارضة الجارحة التي ما كان يغمض لها جفن اثناء هذه المفاوضات ، فكرت طويلا فيما يجب ان تكون خطواتي المقبلة في سبيل تنفيذ البرنامج الوزاري بشأن اهداف البلاد .. وكان رئيس هيئة المفاوضات البريطانية والسفير البريطاني قد غادرا البلاد ، مما كان يتوقع معه ان تمضي فترة طويلة تعمل في غضونهما جميع القوى المتضاربة على افشال مساعي التفاهم والتوفيق

وقد هداني التفكير اولا الى انه من الخير ان نعدل عن الراي السائد في الناحيتين البريطانية والمصرية ، ومؤداه ان تكون تسوية مشكلة السودان على مرحلتين : الاولى يتقرر فيها المبدأ والثانية تشمل التحقيق الذي يقوم به الجانبان للتفاهم على الأوضاع التي تهيء للسودان اكبر قسط من الرفاهية والرقى .. وقد رايت ان تكون المفاوضات الحالية مؤدية الى انتهاء مسألة السودان دفعة واحدة حتى لا تتعثر علاقاتنا مع الدولة البريطانية من جديد في أخذ ورد قد يودي بكل المصالح المشتركة ، سواء ما كان منها متعلقا بالسودان او ما كان خاصا بمصر نفسها .. وقد يتحقق هذا الغرض بتضمين الاتفاق المخطوط الأساسية والمبادئ التي تسمح للدولتين المصرية والانجليزية عن طريق حكومتيهما ، بمباشرة مهمتهما في هدوء وانسجام ، مستعينين بشعور واحد هو وضع خبرتهما ومقدرتهما في خدمة السودان ، حتى يأتى الزمن الذي تريان فيه ان تسليم مقاليد الحكم لاهله أصبح واجبا محتوما ..

وقد أدركت ان الدقة التي تحيط بأمور السودان واختلاف وجهات النظر بين كل من تصدوا لمعالجة هذه الأمور ، يقتضيان حصر المناقشة بين الجهتين اللتين تستطيعان توجيه النتائج الى نهاية حاسمة ، ولذلك نبتت عندي فكرة مقابلة مستر بيغن شخصيا ، وهو - على ما فهمت - لم يكن قد أحاط تماما بأغراض مصر وبموقف مصر ، ولم يكن قد اطمأن من ناحية نوايانا نحو هذا الاقليم ومركز انجلترا منه ، وكانت المسألة بحسب تقديري ، لا تعدو ان تكون عند مستر بيغن مسألة ثقة واطمئنان على مصالح رئيسية لانجلترا ، لا على أوضاع لا تهم السياسة العليا

واذ قابلت المستر بوكر الوزير المفوض النائب عن السفير البريطاني عند عودتي من مصيف الاسكندرية شافهته في أمر هذه المقابلة ، فسألني عما اذا كنت قد حددت موضوعات الحديث مع مستر بيغن ، فأخبرته أن الفكرة لم تختتم بعد ولكنها مبنية على الرغبة في استعراض موضوعات الخلاف لعلمنا نجد الحلول اللاتقة والمريضة لضمائنا جميعا .. ولم أخف على مستر بوكر أن مسألة السودان - ولو أنها شغلى الشاغل - ليست هي كل ما يشير هواجسي ، فان نصوص المعاهدة نفسها تحتاج لبعض التفتيح والتنوير مع السعي لازالة الشبهات

واذ استغلم منى بعد أيام (ولعله أمضاها في مخبرات مع لندن) عما اذا كنت أنتوى استئناف السعي في أمر الاعتراف بحق مصر في السيادة ، أفهمته « أن هذا التسليم من ناحيتكم هو الغرض الاساسي لهذا السعي » فقال : « أن هناك صعوبة كبرى تقف في سبيل الاعتراف بالسيادة ، وهي تعهدنا للسودانيين بأننا سوف نعمل على منحهم الاستقلال »

فقلت : « انه تعهد ينصب على ما يأتي من الزمان وقد يكون طويلا . ومع ذلك فمصر لا تعترض على تحقيق رغائب الشعوب التي تصبو للاستقلال متى آن اوانه على اننى - محافظة على شعور اخواننا السودانيين - لا ارى ما يمنع من أن تتمثل السيادة في التاج المشترك للبلدين وهو تاج مصر »

ولقد كانت احاديثي مع مستر بوكر احاديث خاصة غير ذات صفة رسمية ، ولذلك فانها لم تدون في مذكرات او محاضر فلا يمكن أن يتمسك بها أحد الطرفين على الآخر

وقد قابلني مستر بوكر بعد ذلك بايام اخرى وقال لى ان الحكومة البريطانية ترحب بقدمي مع من اريد من الزملاء ، وانها ترجو أن اقبل ضيافتها

وهكذا قررت بعد استئذان جلالة الملك ، وبرضى تام من جلالته ، وبعد أن عرضت الامر على اعضاء هيئة المفاوضات الذين رحب اكثرهم بالفكرة ، وعلى حضرات الوزراء الذين وافقوني كل الموافقة على ما كنت أنتويه من سعي جديد في سبيل القضية المصرية اقوم به مع وزير خارجيتنا (معالى) ابراهيم عبد الهادى باشا ، قررت أن أسافر وزميلي الى لندن على طائرة خاصة اقلتنا الى انجلترا ، وكان معنا بعض هيئة السكرتيرية المصرية والصحفيين ..

اما استقبالنا فقد احاطته الحكومة البريطانية بالشيء الكثير من مظاهر التكرم والاحترام



ويجدر بى قبل الانتقال الى ماجريات المفاوضات أن اتوه هنا بالروح العالية التي كان المستر بيغن ، ذلك الرجل العصامي القدير ، حريصا على أن تكون السائدة في المناقشة . وقد حرص جنابه على إثارة الشعور - بل العقيدة - لدينا بأننا وایاه انداد متساوون على الرغم من أننا كنا طلاب حق لا سبيل لنا الى انتزاعه بغير طريق الاقناع ، ومن ايد طالما احسننا بشدة بأسها وبقوة وسائلها !

وانه ليؤسفنى ان كانت مفاوضاتنا مع الوزير البريطاني ومع اعوانه ومنهم لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل قد ادت اذ ذاك الى اقلاق كبير في راحتهم ، لأن حالتى الصحية منذ اليوم التالى لوصولي لانجلترا ادت الى تجشم الجميع الكثير من التعب في مداومة الانتقال من « هوايت هول » الى محل الضيافة . وقد تركت في نفسى مجاملتهم الكريمة لمثل مصر - الكثير من الاثر

ولا بد لى أيضا من التنويه بمظاهر الاكرام التي قابلنا بها مستر آتلى رئيس وزارة

أنجلترا في مقر رئاسة الحكومة بداوننج ستريت ، وهي مظاهر زاد في روعتها أن كان الاستقبال في ذلك المكان التاريخي المشهور الذي شهد أهم أحداث إنجلترا السياسية . . وزاد في معانيها حرص رئيس الحكومة على دعوة أكبر رجالات الدولة البريطانية الى مأدبة الغداء ليشاركوه في تكريم ممثلى مصر

ولا يسعنى قبل الانتقال الى موضوع المفاوضة والى نتائجها الطيبة الا الاشادة بصفات عمرو باشا ، كرجل وكسفير . . وقد بدا لى سعادته كعنوان حى للهمة ولحسن التصرف . كما قدم من الخدمات لقضية مصر ما يستحق معه كل ثناء وكل تقدير

واذا نسيت فهل أنسى ان زميلى ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس حكومتنا الحالى اثبت في مناسبة المفاوضات التى جرت بلندن أن رجل الثورة يستطيع متى آن اوان جنى ثمراتها أن يكون السياسى الحازم الدقيق ، وأنا يفسح أمام ناظرية الأفق فلا يستوقفه التافه من الأمر ويعطل جهوده ، ولا يلهيه الخيال الكاذب عن الواقع المحسوس



المسائل الكبرى في المفاوضات

في فصل سابق اشرت الى احاديثي مع المستر بوكز نائب السفير البريطاني التي انتهت الى اعتزامي السفر الى انجلترا ، بعد أن اخبرني جنابه رسميا بما يفيد ارتياح المستر بيغن الى لقائي . . ويجدر بي هنا وانا اتحدث عن المباحثات التي جرت بلندن أن اشير الى الفوارق الكبيرة بين مفاوضة ومفاوضة . . فبينما كنا بمصر ، وجو التحفظ والحذر يحيط بنا من كل جانب ، وبينما كانت كل صغيرة وكبيرة من الشؤون التي كنا نعالجها في المفاوضة مدعاة لأخذ ورد طويلين بين القاهرة ولندن الى درجة اثارة القلق والسأم - بل التشاؤم من ناحية مصير المفاوضات - جئنا الى لندن واذا الجو الذي صادفنا يتحول الى الصفاء بعد التلبد ، واذا الصراحة تحل حيث كانت الريب والوساوس

ولا غرو ، فان مستر بيغن من الطراز الجديد للسياسيين الذين لا يضيعون الوقت في اللف والمداورة ، ويهجمون على الموضوع مزودين بالحجة اذا ما أسعفتهم الحجة ، فاذا شعروا بضعف موقفهم انتقلوا الى موضوع آخر ريثما يعاودون البحث والتفكير في الموضوع الاول او يسلمون بوجهة نظر الطرف الآخر في غير تردد طويل أو « مناكفة » . . وكنت أشعر برغبة الوزير في الانتهاء السريع ، لا لأن السرعة في ديدنه ، بل لأن تزامم القضايا العالمية كان يقتضى ذلك . . اصف الى ما تقدم ان الرجل كان مرتبطا بموعد يحل بعد أيام قلائل في واشنطنجتون للمباحثة في بعض الشؤون الهامة التي رأى أن يعالجها بنفسه مع الساسة الأميركيين

وقد وضحت نزعة مستر بيغن اذ قال في اول جلسة لنا معه - بعد عبارات الترحيب والاستفسار عن الكيفية التي نرى أن تدار بها المناقشات - أنه يعمل دائما وفقا لنظريته المعروفة ، وهي « وضع اوراق اللعب مكشوفة على المائدة ، فان ذلك أسهل وادنى الى تحقيق الأغراض »

وفي الواقع أن محادثات لندن لم تدم طويلا فهي لم تستغرق أكثر من ثمانية أيام ، عقدنا فيها خمس جلسات ، يضاف اليها بضع جلسات عقدها الخبراء أو هيئة التحرير ، وحضرها من الجانب المصري ابراهيم عبد الهادي باشا ، وعمرو باشا ، وحسن سعيد بك مستشار السفارة ، والاستاذ حنا سابا سكرتير هيئة المفاوضة ويدعوني واجب الانصاف أن انوه بالروح الطيبة التي سادت جميع المناقشات سواء السياسية أو الفنية ، وان اشير الى المساعدات القيمة التي قدمها وكيل الخارجية « مستر هاو » الذي كان يبدو أنه المعاون

الاول لمستر بيغن في شؤون هذه المفاوضات .. و « مستر هاو » هذا هو الذي اصبح بعد ذلك « سير روبرت هاو » حاكم عام السودان

كبرى المسائل التي تناولها البحث

ولقد تناول البحث في احاديثنا على صورة خاصة مسألة السودان التي كان لها النصيب الاوفى في المداولات ، كما كان تحديد اغراض المعاهدة ولجنة الدفاع المشتركة ومسألة الجلاء من اهم ما دار بشأنه البحث .. واستطيع ان اقرر هنا ان للجانب المصرى ان يفخر بنجاح محقق واضح في كل هذه القضايا المتشعبة النواحي التي تعرض لمعالجتها . وان نظرة منصفة لمشروع المعاهدة الذي اتفق عليه الراى بلندن كفيلة بتأييد ما ذهب اليه اولو الراى من ان « مشروع لندن » حقق من التحسين في الصيغ التي انتهت اليها هيئة المفاوضات المصرية بالقاهرة ما جعله افضل وادنى الى تحقيق الأهداف القومية من كل مشروع سواه ..

مسألة السودان

واذ تحدثنا عن السودان اظهر مستر بيغن دهشته للاهتمام البالغ الذي يبدية الجانب المصرى بشأن هذا الاقليم ! فكان ردى عليه ان عدم الاهتمام هو الذى يدعو الى الدهشة .. ليست مصر كما كتب « هيرودتس » من اكثر من ألفى سنة هي « هبة النيل ؟ » ليست مصر هي التي رأت من مصلحتها الحيوية ومن مقومات كيانها ان تضع يدها على السودان منذ ثلاثة آلاف سنة في عهد تحتمس الثالث بينما كانت شقيقته الملكة « هتشبسوت » قد استولت على السودان الشرقى وغزت بلاد الصومال ؟ ولقد ادرك مستر بيغن في آخر الامر ان سيادة مصر لا تحتل الشك ولا الجدل ، وقد سبق لغيره من الساسة البريطانيين - وأخصهم لورد كرومر - الاعتراف بها . غير اننى اذ لاحظت ان القوم سيستغلون مطالبتنا بالسيادة ل اظهار مصر في صورة المستعمر الطامع اوضحت ان مصر لا تقصد منها غير استظهار الوضع الذى يسمح لها بتقديم جميع صنوف المعاونة التي ينتظرها الشقيق الأصغر من شقيقه الكبير ذى الحول والخبرة المتميزين بالعطف والحب . وقد تتمثل هذه المعانى وما يلزمها من تبعات في كلمة « الوحدة تحت تاج مصر المشترك » وهو الرمز الذى يسعد السودان ان يعيش في ظله .. ولقد طالت مناقشاتنا في أمر السودان وتبادلنا بشأنه المذكرات ، وعاد مستر بيغن الى ما كان مستر بوكر وزيره بمصر قد اشار اليه من « وعود » يقولون ان انجلترا بذلتها للسودانيين بشأن استقلال بلادهم متى حانت الساعة وجاء الوقت . وكان ردى ان البلد التواق الى الاستقلال - كما كانت مصر دائما - ليست هي التي تقوم في وجهه وتضع في سبيله العراقيل ، غير ان هذا الاستقلال ليس محله معاهدة تبرم بين مصر وانجلترا بل ستمنحه مصر يوما ما لشقيقتها الصغرى متى تفاهمنا على ان وقته قد حان ، ومتى اتفقنا على الاوضاع التي تحقق مصالح الطرفين

وقد انتهينا في آخر الامر مع الجانب الانجليزى الذى سلم بوجهة نظرنا على الصيغ الأخيرة بشأن السودان ، وكان بحثنا احتاج الى شيء كثير من التشدد المقترن بسلامة التقدير ومن الايمان بالحق حتى ان الفراغ من وضع صيغة البروتوول السودانى لم يتم الا في الساعة التاسعة والربع من ليلة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، أى قبل امضاء مشروع المعاهدة بفترة يسيرة

وما كنت لاتصور. وقد فزت باعتراف الجانب البريطانى بوحدة الوادى تحت تاج مصر ، ان تقوم في وجه هذه النتيجة الباهرة الصعاب من كل فج ، والاعتراض من كل

ناحية : واني اذ افهم رد الفعل في الناحية البريطانية وفي بعض الاوساط السودانية الواقعة تحت تأثير الفريق الاستعماري من موظفي حكومة السودان ، لا افهم كيف يكون الحل الذي وصلنا اليه محل الانتقاد - بل محل المقاومة - في بعض الاوساط المصرية !
وقد بلغ سروري لبلوغ هذه النتيجة الى الدرجة التي دفعتني للاتصال ليلاً بالقصر الملكي بالاسكندرية لابلاغه بأن تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة ، وأن ملك مصر قد عاد الى الحدود التي رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ !

واستمع القاريء بمناسبة التكلم عن التاريخ أن أقول له كم انا آسف اذ اغفلت في ذلك الحين مستنداً له قيمته بشأن اثبات حقوقنا في السودان ، وذلك جهلاً مني اذ ذاك بوجوده ! فقد ارشدني الاخصائيون منذ اسبوعين فقط اثناء زيارة جديدة قمت بها لذلك الاثر الرائع المعلن عما بلغته مصر من عظمة ومن مجد وما احرزته من اتقان في الفن ، واقصد به اثر الكرنك - اقول انهم ارشدوني الى واجهة المعبد الخاص بتحتمس الثالث في داخل المعبد الكبير ، واذا بالنقوش التي تعلو الواجهة المذكورة تمثل الملك الفاتح ومن حوله الرموز التي تشير الى فتوحاته ، واذا بجانب كبير من هذه الرموز يتعلق بالمقاطعات السودانية التي ضمت في عهده الى الامبراطورية المصرية ، وهي تمتد في الجنوب الى خط الاستواء !

اليس هذا المستند الذي يرجع الى بضعة آلاف من السنوات ، مما لم تفز به دولة اخرى غير مصر في صدد الدفاع عن حقها امام شره الطامعين ؟ !

أغراض المعاهدة

كانت المادة الثانية من مشروع المعاهدة وهي المتعلقة بالأغراض التي توخاها الطرفان من ربط بعضهما ببعض لدفع العدوان ، محل بحث مستفيض في لندن ، ادى بحمد الله الى تحقيق وجهة النظر المصرية ، وحصر التدخل البريطاني في اضيق الحدود ، وقصر المعاونة المصرية على ما هو لازم لمصلحة مصر صونا لحقوقها هي وذوداً عن حدودها ..
ويذكر القاريء أن الجانب البريطاني كان يلح قبل ذهابنا الى لندن في قبول مصر لنظرية التدخل متى وجدت حالة الخطر ولاحت نوايا المعتدين .. وكان هذا الجانب يلح أيضاً في مد التزامات مصر الى حالة الاعتداء على البلاد « المجاورة » لا على البلاد « المتاخمة » .. أما الجانب المصري فقد كان همه الاول عدم تعريض البلاد لعودة الجيوش البريطانية بعد جلائها تدرجاً بأسباب قد تكون من نسج الخيال ، أو بناء على أوهام تقوم في أذهان البريطانيين نتيجة لانقلابات سياسية أو نزاع دولي لا يمت الى مصر بسبب .
كذلك كان الجانب المصري شديد الرغبة في حصر التزاماته ضمن الحدود التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة بمعنى أن لا تتعدى المحالفة العسكرية مع انجلترا الزمن الذي تصبح فيه جامعة الأمم قادرة على دفع العدوان بوسائلها الخاصة . وأخيراً كان الجانب المصري يرمى بشدة الى ضرورة اجراء مشاورات بين الحليفتين قبل أن تتحرك جيوشهما ، وذلك تمكيناً لمصر من أن تقترح أو تعمل على ايجاد الحلول التي تباعد بينها وبين المخاطر التي تجرّها الحروب ..

وقد نجحنا في حمل البريطانيين على قبول جميع رغائبنا هذه ، واصبحت المادة الثانية من مشروع المعاهدة بحيث جنبت مصر مواطن الأخطار جميعاً ، وحصرت التزاماتها في اضيق الحدود ، بل مكنت من تحديد الصيغ تحديداً أدخل التحسين على مركز مصر عما سيأتي الكلام عنه متى انتقلنا الى موضوع المناقشات التي جرت بمصر بعد عودتنا من رحلة لندن

وسنتحدث في المقال القادم عن « لجنة الدفاع المشتركة » و « موعد الجلاء » ، ثم نأتي بعد ذلك على نصوص مشروع المعاهدة كما صيغت بلندن وعلى ملامساتها

مفاوضات في لندن

لجنة الدفاع المشترك

كان لا بد لنا من بذل الجهود المستطاعة لابعاد ما رسخ في ذهن الكثيرين من ان هذه اللجنة قد يؤدي وجودها الى شبه سيطرة يستمدها مندوبو الدولة البريطانية من قوة دولتهم وعظم وسائلها ، فترهق مصر بالمطالب من طريق الضغط على المصريين من اعضاء اللجنة ، وهم اقل خبرة من زملائهم البريطانيين وابعد عن ادراك الملاحظات السياسية والحربية .. وقد خشي الوفد المصري للمفاوضات اثر اشتغال اللجنة بدراسة الاحوال القائمة في البلاد القربية من مصر ومبلغ الخطر منها على السلام مما قد يجرنا من حيث لا نشعر في مشكلات قد تؤدي الى الوقوع في المصاعب والمخاطر

ادرك الجانب البريطاني بغير عناء كبير ان من حسن السياسة العمل على ازالة الوسائس القائمة في نفوس المصريين من هذه الناحية ، فقبل المفاوضون الانجليز ما عرضناه من النص الصريح على الصفة الاستشارية للجنة ، وقبلوا ما هو اهم من ذلك ، واعنى به عدم تعرض اللجنة « لبحث الاثر المترتب على الحالة الدولية » الا اذا طلبت الحكومتان منها ذلك وقدمتا لها المعلومات التي تعين على هذا البحث .. وواضح من مثل هذا القيد انه لم يبق مجال لان تتعرض اللجنة لاقتراحات ، او لان تشير بتدابير لا يكون مصدرها الحكومات نفسها . فاذا ما وثقنا انها لن تعمل عملا او تدبرا ايان كان خطره الا اذا كان بوحى من حكومة مصر وبموافقتها ، امتنع كل داع للريية من ناحية تصرفات اللجنة التي يصبح عملها مقصورا على البحث الفنى ، واختصاصها بعيدا عن صفة التنفيذ

وسنتكلم فيما بعد ، اى عندما ندخل في تفاصيل الاعتراضات التي واجهتها بمصر لدى عرض الصيغة الخاصة باللجنة المشتركة ، عن قيمة هذه الاعتراضات وما قدمناه من ادلة على قلة اثرها . ويكفى ان اشير الى ان هذه اللجنة - وقد انشئ في كثير من البلاد التي ارتبطت بحالفات عسكرية نتيجة لاتفاقات اقليمية - قد بلغت بها قوة هذه الارتباطات درجة روعى معها انشاء ادارات مخصوصة خارجة عن نطاق الدولة ، وتعيين قواد اجانب يقيمون في احد البلاد الداخلة في الحلف مزودين باختصاصات ما كنا لنقبل مثلها او شبيها بها ولو من بعيد !

الجللاء .. وموعده

لم يأت مستر بيغن بجديد فيما يتعلق بتقريب موعد الجللاء . واكتفى بأن يستدر العطف على الجندي البريطاني الذي لا يزال بعد متاعب الحرب الضروس التي عانى أخطارها واكتوى بنارها يقيم بالخيام في فيافي مصر وصحاريها ، بينما قد استحق الراحة التي تؤهله لها خدماته للانسانية ولمصر بنوع خاص ، وما تأخير سنة عن الموعد الذي يظهر أن مصر قد تقبله اتباعا لرأى الخبراء بالشئ الكثير ، وهو لذلك يطلب أن يكون موعد الجللاء التام نهاية سنة ١٩٥٠ ، اذ بذلك يمكن كسب الوقت الكافي لاقامة الابنية اللازمة بالبلاد التي تنتقل اليها الجنود بعد جلائها عن مصر ..

ويقول المستر بيغن أن تأخير الجللاء لا ينبغي أن يعتبره المصريون مرهقا لهم وجارحا لشعورهم ، بل أن له لنتائج تعود على مصر وعلى بلاد العالم التساوية للسلام بأعظم الفوائد فقد يغرى « الفراغ » الذي يحدثه الجللاء العاجل دولا عرفت بالعدوان وباقتناص فرص السيطرة على العالم فيستخدمه في قضاء الغايات التي جعلتها من أهدافها .. ولا شك أن كسب سنة في سبيل بقاء القوة التي يعمل لها الخصوم ألف حساب لن يكون الا في مصلحة السلام ..

وقد تحدثنا كثيرا في هذه المسألة وذكرنا ما لها من تأثير في احساس المصريين الذين انتظروا طويلا الوفاء بالوعود التي بذلت لهم ، فاذا دبت الشكوك من جديد في نفوسهم نحو حق استعداد البريطانيين للجللاء العاجل ، اضعنا الكثير من الثقة التي ننشدها ، باعتبارها الدعامة القوية التي تستند عليها المعاهدة .. وقد انتهينا في آخر الامر الى تحديد يوم اول سبتمبر سنة ١٩٤٩ لانتهاء عمليات الجللاء الشامل جوا وبحرا وبراً ، واظننى في حل الآن من أن أقول ان غالبية خبراءنا العسكريين ما كانوا ليقدروا لنهو الجللاء مدة اقل من تلك التي قبلناها بلندن وكان رئيسهم قد أبدى في ذلك رأيا قاطعا .. وانه لما يدعو للأسف ان اليوم الذي اسطر فيه هذا الكلام لم يبق بينه وبين الموعد المتفق عليه للجللاء غير بضعة اشهر ، واني لأسائل نفسى : هل أصبحت الظروف السياسية والعسكرية السائدة على الموقف مما يؤمل معه انجاز الجللاء في الموعد الذي فرضنا بتحديدده ؟

بيغن يقنع زملاءه

هذه هي المسائل التي دارت من أجلها مباحثات لندن . وهناك طائفة من المسائل الثانوية التي اتفقنا عليها أيضا ، كما أن من المسائل ما أرجأنا بحثه لأن موضوعاتها مما لا يحتاج لتدوين عاجل بينما هي لا تؤثر على شروط المعاهدة

واذ جاءت الساعة التاسعة والربع مساء من يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وكنا مجتمعين بغرفة الاستقبال المخصصة لنا بفندق « كلاروج » تلا المستر بيغن الوثيقة التي اقترح أن تكون مرافقة لمشروع المعاهدة ، وقال انه كان قد وعد صدقي باشا بأن يؤيد « بحرارة » هذا المشروع لدى مجلس الوزراء ، ومضى قائلا انه ليكفى صدقي باشا أن يعلم أن جهوده - أى جهود مستر بيغن - ستبذل في سبيل اقرار المجلس للمشروع المعروض ، فاذا لم يفز بهذا الاقرار استقال من منصبه .. هذا هو الذى قاله مستر بيغن امام جميع الحاضرين ، على انه اختلى بى بعد ذلك وأسر الى بأنه قد اطلع مجلس الوزراء فعلا على المشروع فوافق عليه بصفة غير رسمية

وقد عملت صور للمشروع وأمضيت بالأحرف الاولى من اسماء مستر بيغن ولورد ستانجيت وابراهيم عبد الهادى باشا وسير رونالد كميل ، واسمى .. وفيما يلى نص مشروع المعاهدة التي اطلق عليها اسم « معاهدة صدقي - بيغن »

معاهدة صدقي - بيثن

هذا هو النص الرسمي لشروع المعاهدة الذي وضع في لندن باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ووقعته بالحروف الاولى من اسمى مع المستر ارنست بيثن الذي وقع بالحروف الاولى هو وبقية ممثلي الجانبين المصري والبريطاني ، وقد ترجمت النص بنفسى ، واعتبر هذه الترجمة هي النص الرسمي الصحيح دون سواء

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند
وصاحب الجلالة ملك مصر
مدفوعين برغبتهما الخالصة في تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما ،
وتأسيس هذه العلاقات على أسس ادعى لتقوية هذه الصداقة
وراعيين في عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ،
والعمل - بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة - على تقوية النصيب الذي يستطيع كل
منهما الاضطلاع به في سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي ، طبقا لميثاق هيئة
الامم المتحدة
فقد عينا المذكورين بعد : ... بصفة كونهم مفوضين عنهما

المادة الاولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكورة
المقبولة الملحق بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦
بخصوص الاعفاءات والمزايا ، الملحق ايضا بهذه المعاهدة

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انه في حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء
مسلح ، أو في حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح
على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، اى اجراء
تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لاعادة السلم

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكيننا من تنسيق

التدابير التي تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه اليها من المندوبين

وهذه اللجنة هي اداة استشارية مهمتها ان تدرس - لكي تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو ، بما في ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التي تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة ماموريتها . وعند الاقتضاء تدرس اللجنة ايضا - بناء على دعوة الحكومتين وعلى اساس المعلومات المقدمة من كليهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة اية حوادث من شأنها تهديد الأمن في الشرق الاوسط ، وتقدم في هذا الصدد الى الحكومتين التوصيات الملائمة ، ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، ان تشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما اية اجراءات قد ترى ضرورتها

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا محالفة ما ، ولا يندججا في حلف قائم ، تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما

المادة الخامسة

لا يجوز ان اى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرا ، بآية صورة كانت ، في الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب ، لواحد او الآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق او تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التي يعتبر نصاها الانجليزي والعربي رسميين) وتبادل وثائق التصديق في القاهرة في اقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة في دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها في دور التنفيذ ، كما انها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى ان تنقضى مدة عام بعد ان يعلن عدم تجديدها من احد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية



وتأييدا لما تقدم

بروتوكول خاص بالسودان

ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الاساسى رفاهية السودانين وتقديم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة جيدة للحكم القانونى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلا

وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانين تحقيق الهدف الاخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول ، دون اعتبار لحكم المادة الاولى من هذه المعاهدة

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الاراضى المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم في اول سبتمبر سنة ١٩٤٩

وأن مدينتى القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد اخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر في اخلاء باقى الاراضى المصرية غير منقطعة اثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر في الفقرة الاولى

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالاعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية اثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم اخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضات فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع الا على سبيل المراجعة على انه من المقرر انه في حالة ما اذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسمياً ، فإن المستر بيغن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها

ملحقات

- ١ - مشروع معاهدة انجليزية مصرية
 - ٢ - مشروع بروتوكول خاص بالسودان
 - ٣ - مشروع بروتوكول خاص بالجلاء
- وضعت الحروف الاولى الآتية على هذا المستند :
- (ا . س .) أى دولة اسماعيل صدقى باشا
(ا . ب .) أى سعادة المستر آرنست بيغن
(س .) أى اللورد ستانسجيت
(ه .) أى معالى ابراهيم عبد الهادى باشا
(ر . ك .) أى سعادة السير رونالد كامبل

وحدة الوادى فى المفاوضات

فى الجلسة قبل الأخيرة لمفاوضات لندن وجه لى مستر بيغن السؤال الآتى : « ماذا تنوون فى أمر اللقب الذى يتخذه ملك مصر ، متى اتفق على تمثيل وحدة الوادى فى تاج مشترك ؟ وهل يكون هو اللقب القديم الذى كان قد اتخذه لنفسه الخديو « اسماعيل » ؟ . . فاجبته ان ذلك اللقب الذى اعترفت به اذ ذاك الدولة العثمانية وهو « خديو » مصر وصاحب Souverain بلاد النوبة والدارفور ، وكردفان والسنار . . قد لا يتفق فى تفاصيله مع بعض الأوضاع الحالية ولذلك فان النية تتجه الى ان يكون اللقب « ملك مصر والسودان » وكفى . . وقد وضع ان مستر بيغن لم يكن له على هذا اللقب اعتراض فقد قبل النص الذى يشير الى ذلك بيروتوكول السودان وهو نص التاج المشترك الموحد

وقد بدأ البعض البريطانيين غريبا - حتى للرسميين منهم - ان يصدر منى بعد عودتى لمصر ما يفيد اننى وصلت الى تحقيق الوحدة ممثلة فى التاج . . ويقينى ان مغادرتى للندن فور انتهائى من المحادثات ومن التوقيع على المشروع ، ومغادرة مستر بيغن فى الوقت نفسه للعاصمة البريطانية شاخصا الى وشنجتون ، كان من شأنهما افساح المجالات لشتى الدسائس التى كان الغرض منها تصوير بريطانيا سواء للبريطانيين غير الملين بحقيقة الأغراض التى توخيناها نحن المفاوضين ، او لفريق السودانين الواقعيين تحت تأثير دعاة الاستعمار من موظفى حكومة السودان ، فى صورة الناقض للعهد ، الجائع الى خدمة الأطماع المصرية على حساب آمال « السودان » !

والواقع ان شيئا من ذلك لم يكن ليهدف اليه احد من طرفى المتفاوضين ، وقد سبق لى ان اوضحت ذلك بما لا يدع مجالا للبس ولا للريبة . فمحاضر المفاوضات ناطقة بأن مصر التواقفة بفطرتها للاستقلال لن تقف دون تحقيق الاستقلال لغيرها وبالاخص اذا كان هذا الغير هو الشعب الشقيق واذا كان مواعده هو متى آن اوانه وبلغت الأمة السودانية الشأو الذى تنشده وننشده لها

اذن لم يكن هناك ما يدعو للصيحة والضجة اللتين رددتهما المفاوضون ، سواء بالمحرطوم او بلندن ، لما علموا بتحقيق الوحدة بين القطرين . وقد فهم منى مستر بيغن مما هو مدون فى مضابط جلسات المفاوضات - ان مصر لن تعارض فى استقلال السودان على ان يتفق الجانبان على ان مواعده قد حان وأن هناك تفاهما وتوافقا على الأغراض والمصالح المشتركة بين القطرين . ولعمري ما كان لمستر بيغن ان يقبل النص الذى عرضه الجانب المصرى - وهو نص واضح الأغراض مستكمل المرامى - ما كان ليقبله ومسألة السودان

هى النقطة الشائكة فى محادثتنا . النقطة التى تركزت فيها آراء بعض الدوائر البريطانية فرفعوها الى مصاف العقائد . ولكننا حرصنا - نحن المصريين - على أن تكون الصيغة وما تودى اليه من معان صيغة بريئة محققة لكل الأهداف المشروعة ومرضية قبل كل شيء لآخواننا السودانيين ، فلما أيقن ذلك مستر بيغن - وهو الرجل الذى يوازن بين كل الاعتبارات غير عابئة بما يلقاه من عنت أو سوء ادراك حتى من مواطنيه - نزل على الرغبة المصرية التى لا تتعارض مع أية مصلحة يسلم بها الحق ويقتضيها العدل



لقد وصلت ومن معى الى مطار المازة عائدين من لندن وكانت حالتى الصحية من السوء بحيث تسلم امرى الاطباء على الفور ، ولم أتمكن من الاتصال الا قليلا بأعضاء هيئة المفاوضات المصرية ، بل وبالرأى العام ممثلا فى طبقاته المستنيرة

على اننى منذ غادرت مصر ، وقبل ذلك بوقت ليس بالقصير ، أدركت أن هناك من العوامل السافرة والخفية ما كان لا بد من أن يفعل فعله ويحدث اثره . فالمعارضة بالرصاد ، وقد غذاها طول الأخذ والرد ، وشجعها ما كان قد عرف من اتجاهات بعض حضرات المفاوضين ..

يد شيوعية تلعب فى الخفاء

واذا ذكرت العوامل الخفية فلا بد ، للحقيقة وللتاريخ ، أن أذكر هنا أن مساعى احدى الدول الشيوعية الكبرى ، اتجهت بكل قوتها وبكل وسائلها ، الى افشال كل محاولة للتقرب بين مصر وانجلترا .. وقد نجحت هذه الدولة على الخصوص فى اقناع الكثيرين منا بأن قضية مصر ليس لها من حل الا على يد مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة ، وانها كفيلة (أى هذه الدولة) بتوجيه هذه الهيئات الى ما يحقق أغراض مصر دون تمكين لانجلترا من أن تنفرد بمصر فتطلق لمطامعها العنان ، وتستأثر بمزايا الحلف الذى سوف يمتد - بحسب تقديرها - الى الشرق الأدنى جميعا !

وعلى الرغم من أن أنباء المفاوضات كانت قد سبقتنى الى مصر وعرف منها المطلعون على الحقائق ، بل وغير المطلعين أنها مرضية بوجه عام ، فقد فهمت اننى لن ألقى تأييدا يتفق مع ما حصلنا عليه من نتائج ، ووضح ذلك من تغيير آراء أولئك الذين كانوا الى العهد الاخير متحمسين للمعاهدة حتى قبل أن يدخل عليها ذلك التحسين الملموس . وكانت حجة البعض أن الراى العام لم يعد يطبق المحالفة وما تستتبعه من التزامات ، وليس يرغب الا فى تحقيق الجلاء والاعتراف بسيادة مصر على السودان ، وما على انجلترا الا أن تحزم امتعتها وتخلى المكان بغير امهال !

وعبثا كنت تحاول مع أولئك المعارضين المستنيرين منهم وغير المستنيرين ، أن تعود بهم الى الراى الاجماعى الذى صدر به قرار الهيئة السياسية فى عهد المرجوم احمد ماهر باشا من أنه لا بد لمصر من أن يكون لها حليف ذو بأس وذلك الى أن يقوى ساعد جامعة الأمم الجديدة وينتظم حالها . فقد كان هذا القول يرتطم بدعوى نفور الراى العام من كل اتفاق يظنون دائما أن الضغط الاجنبى كامن من خلفه !

خيه أمل

ولقد رجوت اذ ذاك زميلى ابراهيم عبد الهادى باشا أن ينوب عنى فى اطلاع اعضاء هيئة المفاوضات المصرية على ما وصلنا اليه من نتائج ، فتفضل وقام بهذه المهمة ، ولما

عاد الى وانا على فراش المرض لحظت في عباراته ما يدل على شيء من خيبة الأمل !
ولما سمح لي الطبيب بأن أتصل بالهيئة دون أن أبرح منزلي تبين لي من أول اجتماع
أن الزملاء في غالبيتهم كانوا حريصين لا على استظهار مزايا المعاهدة الجديدة ، ولكن على
التنقيب وراء كل ما يمكن أن يكون محلا للنقد .. وهكذا كانت مناقشات هيئة المفاوضة
مظهرا من المظاهر المخيبة لآمال جميع التواقين الى تصفية ما بين مصر وانجلترا من
مشكلات طال أمد حلها .. فلما وصلنا الى هذا الحل وحققنا الأمنيتين الغاليتين
العزیزتين - الجلاء ووحدة الوادي - اصطدعنا بالعراقيل وبالاغتراضات ، وكلها غير
ذات وزن يذكر امام جدية النتائج التي وصلنا اليها وقوتها مما سنقيم عليه الدليل ،
وقد أصبحنا في حالة من أغرب ما يمكن أن يصادف بلدا يسعى الى تحقيق أهدافه ..
حالة تقوم على مراى من الخصوم ومن الأصدقاء على السواء ، والكل في حيرة من أمرنا :
يفيق المستعمرون من الانجليز فيتبينون أن مصر افادت فوق ما كان ينتظر أن تفيد من
سخاء ساستهم ، بينما يعمل البعض منا على تصوير مكاسبنا البارزة الواضحة في
الصورة التي تثير الريب وتبليبل افكار المواطنين ، فينتهى الحال بأن يكون الفائز ، لا نحن
- وقد كلل سعيينا بالنجاح - ولكن المستعمر الذي كانت قد افزعته مساعيينا الناجحة ،
وما كان ليقدر أن يأتيه الفرج والغلاص من ناحيتنا نحن لا من ناحيته



رؤى على المعارضين

تحدثنا في الفصل السابق عن معارضة غالبية هيئة المفاوضة لمشروع المعاهدة المبرمة في لندن ، وقلنا ان هذه المعارضة لم تكن مبنية على أسباب لها وزن يذكر ، ووعدنا بأقامة الدليل على سلامة موقفنا ، وعلى ما قلناه من أن ما عدنا به من لندن يعتبر تحسينا ذا شأن حتى على مشروع الهيئة الذي اعتبر بالاجماع المشروع الذي لا يمكن قبول ما هو ادنى منه .. ويقتضينا الانصاف - وقد نشرنا فيما مضى المشروع الذي أقرناه أنا ومستر بيغن في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ - أن نورد هنا نص البيان الذي نشرته غالبية هيئة المفاوضة المصرية ، في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وقد تضمن الأسباب التي دعت هذه الغالبية الى عدم الموافقة على المشروع الجديد :

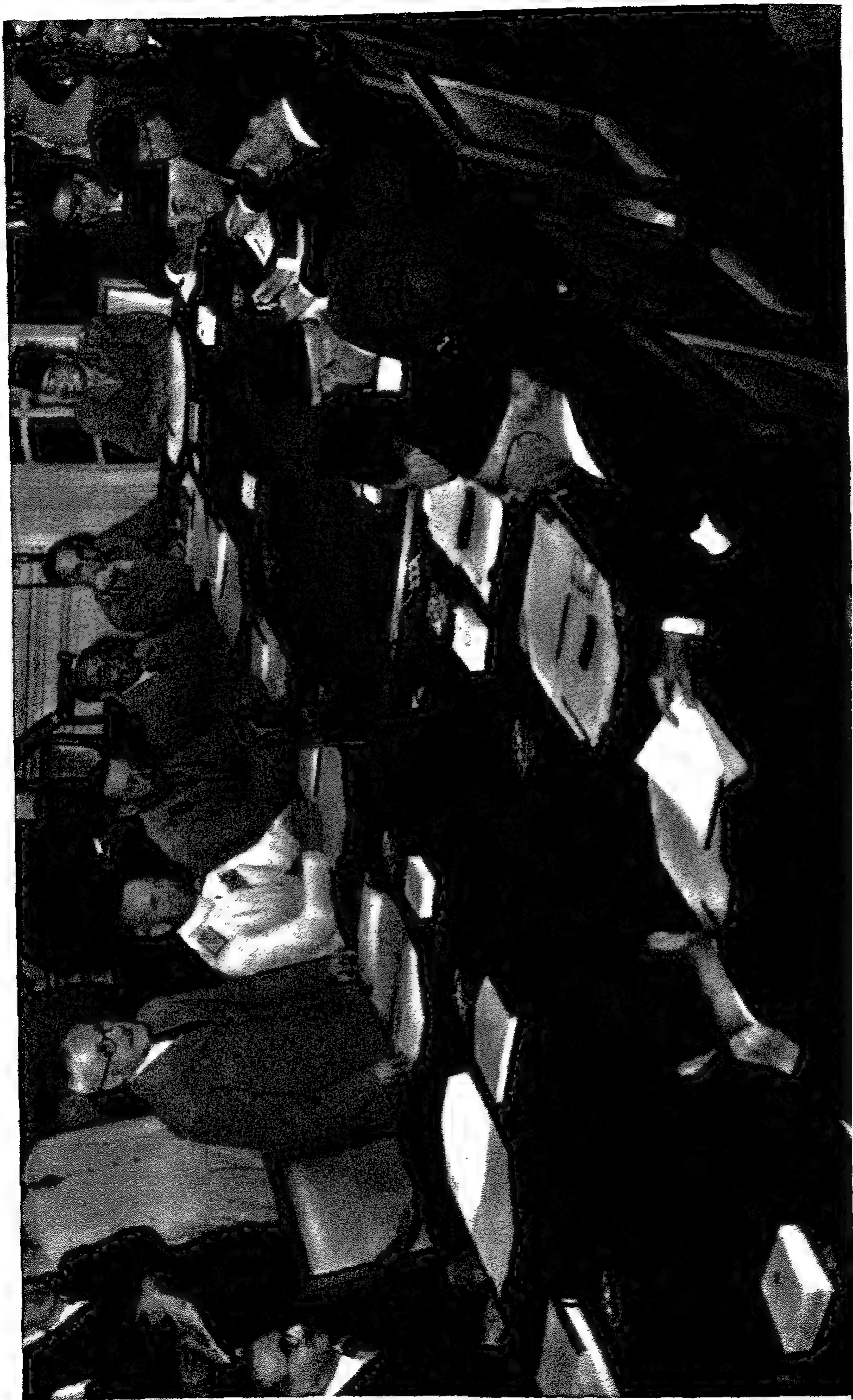
١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطاني بمشروع اتفاق نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انه « في حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان على أن يتشاورا معا لأجل القيام بالعمل الذي تبين ضرورته وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه » ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الاجماعية التي اقترتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي الى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية الى احتلال اراضيها ، فضلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة

وبمراجعة مشروع « بيغن - صدقي » يتبين أن هذا النص وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلا أنه أضيف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، الى المادة الثالثة

ولم يكن من المستطاع أن تقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالاجماع ولا أن نجيز نصا يجر البلاد الى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها الى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدي - كما سبق القول - الى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية

أما ابدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فإنه لا يغير من الموقف شيئا لأن من التدابير ما قد ينتهي الى اعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة

٢ - أما عن مطلبى الأمة الأساسيين : الجلاء ووحدة وادي النيل فقد وقع اجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لانتمائه تقدير مبالغ



الجلسة الاولى بين وفدى المفاوضين المصريين والبريطانيين .. وقد ولد لورد ستانسفيلد يلقى خطابا والى يمينه السليم البريطاني - سم دونالد كامبل



وصل اسماعيل صدقي باشا الى لندن في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لاستئناف المفاوضات مع مستر ارنست
بيفن - وزير الخارجية البريطانية - وقد وقفنا في انتظار مستر كليمنت ايلي رئيس الوزارة

فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية وخاصة اذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض ان تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والأراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة لا سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم الا البقاء في منطقة محدودة ، وبقوات محدودة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة

٣ - وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذي اقترحتة الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر » وجاء النص في مشروع الاتفاق الأخير بأن « السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وأنه الى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذا » ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولا - أنه بينما يشير مشروع - بيغن صدقي - في الفقرة الاولى الى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانيا - يحتفظ النص المشار اليه بالحالة الراهنة في السودان دون أن يعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر

ثالثا - ان النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يهد السبيل لفصل السودان عن مصر ويلزمنا منذ الآن بقبول مبدأ الفصل وفي ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية في ذاتها ، فاذا قورن ذلك بما هو جار فعلا في السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي اعدتها دولة صدقي باشا من أن كل تعديل يطرا على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة ، فانه فضلا عن أن عبارة النص جلية في هذا الصدد فإن تفسير دولة صدقي باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطاني

وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوي على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل في تأليف وحدة تؤكد الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا في اقرار الحكم الذاتي للسودان بل تساعد عليه

لهذه الأسباب رفضنا المشروع بوضعه الجديد ، ورأينا اصدار هذا البيان الموجز ، توضيحا للموقف الذي آثرناه قياما بواجبنا ، وتأييدا للأمانة الموكولة الينا

شريف صبرى - على ماهر - عبد الفتاح يحيى - حسين

سرى - على الشمسى - احمد لطفي السيد - مكرم عبيد

وقد كان للبيان الذي أعلنه حضرات أعضاء الغالبية من المفاوضين المصريين أهميته وخطورته ، وكان له بطبيعة الحال اثر ذو شأن على الراى العام وأن لم يمتد هذا الاثر الى البرلمان .. ونشر اليوم البحث المقارن الذي وضعناه في مختلف المشروعات وأخصها مشروع هيئة المفاوضة ومشروع لندن

ختام المفاوضات

تضمن الفصل السابق نص البيان الذي وضعته غالبية هيئة المفاوضة المصرية التي رأت رفض المشروع الذي عدنا به من لندن في وضعه الجديد . ولم يكن هذا البيان محل بحث ومداولة في الهيئة التي كان مزجها عقدها من جديد ، لعرض البيانات التفصيلية والردود التي كنا نؤمل معها اقناع الهيئة بسلامة موقفنا ، وبصواب الآراء التي انتهينا إليها ، واتفاقها لا مع مصلحة البلاد فحسب ، بل مع التوجيهات العامة والمفصلة التي كانت الهيئة قد أشارت بها ، فوصلنا مع الجانب البريطاني الى ما هو افضل منها ، مما بيناه فيما سبق بالتفصيل ، وكنا قد وضعنا من اجل ذلك بحثا مقارنا نشره « المصور » لم نترك فيه نصا ولا اعتراضا الا وسلطنا عليه انوار الحقيقة والواقع ، وفندنا فيه ما جاء على لسان بعض اعضاء الهيئة من اعتراض .. على ان البحث المذكور - وقد وضع الآن تحت نظر الكافة - لم يفز بآية عناية من جانب غالبية الهيئة التي اصررت على موقفها الى الدرجة التي رأت معها تجنب كل مداولة جديدة ، والاصرار على الرفض بغير ما بحث ولا مناقشة

وقد أدت هذه الحالة الواضحة الشدود الى استصدار مرسوم بحل الوفد الرسمي للمفاوضات ، بنى على ان اغلبية هذه الهيئة اعلنت جهارا رأيها في المفاوضات الجارية وبذلك أصبحت مهمتها غير ذات موضوع .. ولما كان المتفق عليه مع الجانب البريطاني هو عرض المشروع على مجلس وزرائهم ، فقد ابلغنا عمرو باشا تلغرافيا ان مجلس الوزراء الذي عرض عليه المشروع لدى عودتنا من لندن فاقره ، قد اعاد النظر فيه تفصيلا بجلسة خاصة فايد قراره الاول باجماع آراء اعضائه . ولم يكتف المجلس بذلك بل رأى - على اثر بعض استجابات تقدمت بمجلس النواب - ان يكون مشروع المعاهدة محل بحث هذه الهيئة في جلسة سرية تطلب فيها الحكومة منحها الثقة اللازمة للمضي في تحديد العلاقات المصرية البريطانية تحديدا يتفق وأهداف البلاد

وقد عقدت جلسة مجلس النواب في اليوم التالي لقرار مجلس الوزراء ، ووضعت تحت انظاره جميع البيانات الخاصة بالموضوع بما فيها اعتراضات غالبية هيئة المفاوضة وردودنا عليها ، فنالت الحكومة الثقة بغالبية ١٥٩ صوتا مع امتناع ثلاثة اصوات وتخلف ٥٥ نائبا ، اعترضوا على سرية الجلسة فانسحبوا من المجلس ولم يشتركوا في المداولات

ومما هو جدير بالذكر ان المقفور له « التقراشي باشا » - وقد كان عضوا في هيئة المفاوضة المنحلة - قد تولى في هذه الجلسة الدفاع عن المشروع ، مبينا في بلاغة وفي

يقين ، النواحي العديدة التي جعلت منه مشروعا متفقا مع مصلحة البلاد كل الاتفاق .
وقد كان لبيان رئيس الحزب السعدى الأثر الكبير في توجيه رأى النواب نحو الثقة
بالحكومة والموافقة على تصرفها

الدفاع المشترك . وحلف الأطلنطى

وغنى عن البيان ، ان مسائل السودان وشروط المحالفة ، والأوضاع الجديدة لهيئة
الدفاع المشترك التي اقامت الكثيرين واقعدتهم ، فجعلوا منها التكاة التي حاولوا بها
تأليب الرأى العام على المعاهدة .. كان كل ذلك مثارا للكثير من الأخذ والرد اللذين
انتهيا باقتناع النواب بصلاحيه المشروع بكامل نصوصه ، بل بالترحيب به
وعلى ذكر المحالفة والدفاع المشترك ، لعله يكون من الخير ، ومن الانصاف في الوقت
ذاته ، لوضعي مشروع المعاهدة المصرية البريطانية ، الاشارة الى تأييد الرأى الذى
اجمعت عليه دول الغرب في الآونة الأخيرة ، ممثلا في نصوص « حلف الأطلنطى » الذى
عقد اخيرا بين دول عدة ، ومردده الى ضرورة التحالف بين الدول ذات المصالح المتماثلة ،
للدفاع عن الكيان المشترك وعن المبادئ التي رأت هذه الدول ضرورة الاستمسك بها ..
وقد بنى حلف الأطلنطى اول ما بنى على ضرورة انشاء مجالس الدفاع المشتركة التي
جعل من المهام الموكولة اليها - كما كان الحال في المشروع المصرى البريطانى - تنسيق
ادوات الدفاع ، وتتبع امور التسليح وتقويته ، صونا لتراث الانسانية ، وحفاظة على
الحريات . ولم يقل احد ان ايجاد امثال هذه الهيئات مؤد الى سيطرة بعض الدول على
بعض ، بل قد شعر الجميع ان الوضع الجديد كفيل باحترام جميع الحقوق ومؤد الى نشر
الطمأنينة وتجنب الانسانية شر الحروب والمخضومات

لماذا فشل المشروع ؟

وقد كان المنتظر بعد ان اقر الجانب المصرى مشروع المعاهدة ، ان يتوج بالتصديق
الرسمى من الطرفين ، ولكن عين الاستعمار كانت ساهرة ، والسياسى التي اشرنا اليها
فيما سبق - ومقرها دوائر حكومة السودان من ناحية ، وبعض دوائر وزارة الخارجية
البريطانية من ناحية اخرى - كانت تعمل عملها فتمخض كل ذلك عن مذكرة سلمت
الينا في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، رددنا عليها بمذكرة في اليوم التالى لورودها ، وفي هذه
المذكرة التي نختتم بها بيان الاوضاع الاخيرة للموقف المصرى في عهد الوزارة التي كنت
متشرفا برئاستها ، جميع ما يحتاج اليه كل راغب في تتبع الحوادث والمرامى ، ليبدى في
امر المفاوضات الاخيرة بين مصر وبريطانيا حكما صحيحا عادلا
وفيما يلى ترجمة المذكرة التي وضعناها في هذا الضدد وراينا بعد وضعها التخلى عن
الحكم ، سواء لحالة صحية استبدت بنا ، او لاتنا راينا ، ان الاولى بتولى الحكم في مثل
الظروف التي صادفتنا يومئذ من يكون اقدر منا على الاستعانة بالرأى العام ممثلا في
الاحزاب صاحبة الاغلبية

مذكرتى الاخيرة للحكومة البريطانية

تعقبنا على مذكرة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سلمت في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦
الى سعادة سفير مصر في بريطانيا العظمى ، تشرف الحكومة الملكية المصرية بان ترد فيما
يلى على مختلف المسائل التي عولجت في المذكرة المشار اليها

فيما يتعلق بالسودان ، يتضح من مشروع الخطاب الذي أعده مستر بينن ، ومن التصريحات التي قد يدلى بها في مجلس العموم ، أن بروتوكول السودان سينص على منح السودانيين من الآن حق المطالبة بالاستقلال التام ، أى بعبارة أخرى حق الانفصال التام من مصر . . لكن المفاوضين المصريين لم يوافقوا - ولم يكن في وسعهم أن يوافقوا - على أن يكون النص الذي تعترف بريطانيا العظمى بموجبه بوحدة مصر والسودان تحت تاج واحد ، هو التاج المصري ، متضمنا في آن واحد التخلي عن هذه السيادة بمنح السودانيين حق المطالبة بالاستقلال والانفصال عن مصر

وقد حدث فعلا أن اقترح المفاوضون البريطانيون مشروعاً لبروتوكول ذكر فيه حق السودانيين في أن يعلنوا استقلالهم ، ولكن المفاوضين المصريين رفضوا هذا النص وأقر الفريق البريطاني هذا الرفض

بل أن النص النهائي للبروتوكول لم يقصد به غير الحكم الذاتي ، فضلا عن أنه حرص على تحديد حق السودانيين في اختيار نظام السودان المقبل ، فوصفه بأنه حق ناتج عن « قدرة الشعب على إدارة نفسه » أى لا يتعدى الإدارة الذاتية الداخلية ولا يعنى مطلقا الانفصال سياسيا عن مصر

وزيادة عما تقدم ، فإن سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين في السودان ، يجب أن تطبق في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وهذا يستبعد اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين في قطع العلاقات التي تربطهم بمصر وتاج مصر قطعا تاما

وعلى هذا ، فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إلا أن تبدي دهشتها من تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول تفسيراً يفقد هذا البروتوكول كل معنى وكل مفعول . والحكومة الملكية المصرية حريصة على أن توضح مرة أخرى ، أن سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية ، بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهي ليست حادثاً جديداً من شأنه تعديل النظام الذي يخضع له السودانيون ، بل هي تسجيل لحالة قائمة ليس في وسع أية هيئة دولية أن تعترض عليها

وقد يحدث في المستقبل أن يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففي هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها الروابط الأخوية التي تربط مصر بالسودان

غير أن الاستقلال مسألة قومية تهتم فقط الشعب الذي يطلب الاستقلال والدولة التي تمنحه أو تعترف به . وليس من شأن أية دولة ، حتى ولو كان لها حق الاشتراك في إدارة الشعب الذي يهمه الأمر ، أن تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالا لا يملك الشعب بعد قدرة للمطالبة به

وفضلا عن هذا ، فإن التخلي عن السيادة المصرية على السودان ، لمدة غير محدودة في المستقبل لا يصح تسجيله في بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين سنة فلهذا لا يسع الحكومة الملكية المصرية ، بهذا الصدد ، أن توافق على تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان ، سواء في التصريحات التي قد يدلى بها مستر بينن في البرلمان ، أو في مشروع الخطاب الذي عرضه على الحكومة الملكية



وطلب مستر بينن أن يكون مفهوما بصورة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر في السودان سيظل محترما . . وقد وافق المفاوضون المصريون في لندن على أن النظام الإداري الذي نصت عليه اتفاقية ١٨٩٩ وعدلته معاهدة ١٩٣٦ سيظل نافذا ، غير أن الموافقة على

استمرار نظام ادارى معين ، لا تعنى مطلقا ان هذا النظام يجب ان يظل نافذا في المستقبل بدون اى تعديل . بل بالعكس ، فان البروتوكول نفسه ينص على ان يكون الهدف الجوهرى لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين ، ورفاهية السودانيين ، وانماء مصالحهم ، واعدادهم باطراد للحكم الذاتى ومن ثم لممارسة ما ينتج عنه من حق اختيار النظام القادم للسودان

فمن واجب الحكومة المصرية اذن ان تتأكد من ان الادارة الحالية تسير وفقا للتوجيهات التى رسمها البروتوكول ، فالنظام الادارى القائم الآن ليس نهائيا غير قابل للتعديل ، بل بالعكس ، فانه يجب ان يتطور لبلوغ الهدف الذى حدده الطرفان الساميان المتعاقدان . . . ولتحقيق هذا التطور ، يحق لمصر ، ويجب عليها ان تبدي الملاحظات والاقتراحات التى تراها لازمة . كما انه لا بد لها من الاطلاع اطلاقا تاما ومستمر على التدابير التى تتخذها الادارة الحاضرة فى السودان ، لتنفيذ السياسة التى تعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على تطبيقها فى السودان . .

فتفسير البروتوكول على النحو الذى يبدو ان الطرف البريطانى يريد التمسك به ، يكون معناه تجريد نص البروتوكول الخاص بالسودان ، والسياسة التى تعهد بها الطرفان الساميان المتعاقدان ، من مفعولهما بتاتا



ويحوى مشروع الخطاب ايضا الاعتراف لبريطانيا العظمى بحق تأمين الدفاع عن السودان بوساطة القوات المسلحة والتسهيلات التى قد تطلبها . . ويبدو من هذا النص ان مهمة الدفاع عن السودان تقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، فى حين ان لمصر حقا على الاقل متساويا مع حق بريطانيا العظمى فى هذا الصدد . . فعلى مصر اذن ان تقول ايضا كلمتها فى المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان لانه جزء من الدفاع عن مصر نفسها ، وفى المسائل المتعلقة بالقوات البريطانية التى قد توجد فى السودان ، اذ ان مصر نفسها قد تضطر الى ارسال قوات مصرية اليه . . فهذه المسائل يجب ان تكون فى الوقت المناسب موضوعا للبحث من جانب مصر وبريطانيا العظمى خصوصا وان وجود قوات بريطانية الآن فى السودان لم يكن موضع اعتراض من جانب مصر



ومشروع الخطاب يمس ايضا مسالتين اخريين ، الاولى : حق المرور او « الترانزيت » لبريطانيا العظمى فى مصر ، وحق تحليق الطائرات البريطانية فى جو مصر خلال مدة الجلاء ، ثم حق تحليق الطائرات بعد الجلاء . . والثانية بقاء الالتزامات المالية الناتجة من تطبيق معاهدة ١٩٣٦ بعد الفاء هذه المعاهدة

وقد تم الاتفاق فى لندن على ان تكون مسألة تحليق الطائرات بعد الجلاء موضع مناقشة تجرى بعد التوقيع على المعاهدة للوصول الى اتفاق بهذا الصدد . اما تصفية الحقوق والالتزامات المالية الخاصة بالطرفين فانه لا يمكن اجراؤها الا بعد ان توضع المعاهدة الجديدة موضع التنفيذ ، فضلا عن ان هذه التصفية تتطلب اتفاقا بين الحكومتين

وقد رفض المفاوضون المصريون فى محادثات لندن الاقتراح البريطانى الرامى الى حل هذه المسائل بموجب رسائل تلحق بالمعاهدة ، فان الطرف المصرى لم يشأ ان يكرر الاجراء الذى اتبع فى معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبار ان معاهدة التحالف المثالية بين بلدين يعترف كل منهما بسيادة الآخر واستقلاله ، لا يمكن ان تكون غير اتفاق بسيط واضح . واذا اقتضت هذه المعاهدة اضافة ملاحق عديدة مفصلة ، فمعنى هذا انها تحوى بنودا غير عادية لا تنسجم مع معاهدة تحالف مثالية

وقد رفض المفاوضون المصريون - وهم فى هذا محقون - انه اذا نشأت فى المستقبل

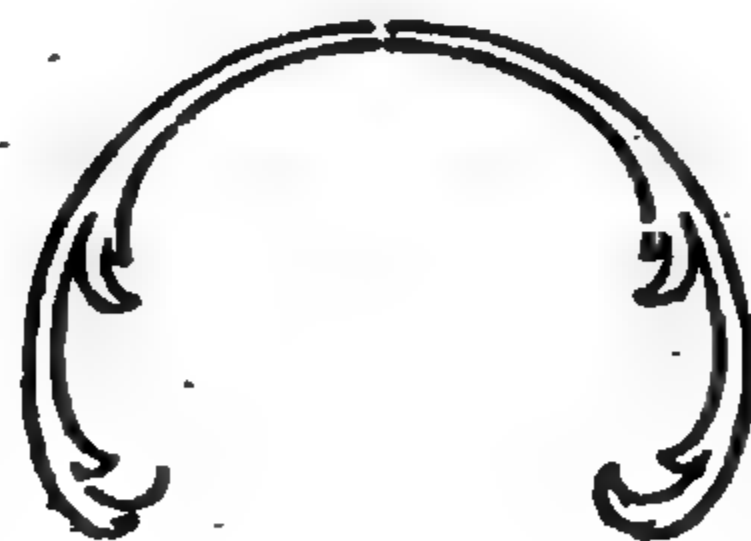
مسائل تقتضى اتفاقا تكميليا ، فالمفهوم أن تدرس الحكومتان تلك المسائل في وقتها ، بغية الوصول الى حلها بتفاهم متبادل
لهذا كله ، لا يسع الحكومة الملكية المصرية أن تقبل اقتراح مستر بينن بالتوقيع على مشروع الخطاب الذى اعدده



اذا فيما يتعلق باستقلال السودان ، وباستمرار النظام الادارى الحاضر فيه فان الحكومة الملكية المصرية لا يسعها ايضا قبول تفسير الجانب البريطانى كما هو موضح فى مشروع الخطاب او فى ملخص للتصريحات التى قد يدلى بها مستر بينن فى مجلس العموم وتحرض الحكومة الملكية على ان توضح من ناحية اخرى ، ان مقدمة النصوص التى وقع عليها بالحروف الاولى فى لندن ، تقضى بأن تعرض هذه النصوص على الحكومة المصرية ، حتى اذا ما وافقت عليها عمد مستر بينن الى توصية الحكومة البريطانية باعطاء موافقتها ايضا

وقد نفذ الجانب المصرى هذا الشرط ، ولم يوافق على النصوص مجلس الوزراء فحسب ، بل ان مجلس النواب ايضا قد وافق على السياسة التى اثبتتها الحكومة . فكان يجب ان تكون هذه النصوص وموافقة الحكومتين عليها ، بمثابة المرحلة الختامية للمفاوضات . . غير انه يبدو الآن ان الحكومة البريطانية تريد اعادة فتح المفاوضات وادخالها فى مرحلة جديدة لا يرغب المفاوضون المصريون الاشتراك فيها ، لأن الحكومة المصرية لا يسعها الا ان يتمسك بالنصوص التى وافقت عليها والتى اقرها مستر بينن . ولا يخامر الحكومة الملكية المصرية شك فى ان الاعتبارات الموضحة فيما تقدم ، ستحمل مستر بينن على ان يعرض على مجلس الوزراء البريطانى النصوص التى وضعت فى لندن ووقعت بالحروف الاولى ، بدون أى تعديل أو اضافة ، وان الاعتبارات المشار اليها ستحمل الحكومة البريطانية من ناحيتها على الموافقة على النصوص التى سبق للحكومة المصرية أن وافقت عليها

٧ ديسمبر ١٩٤٦



بحث مقارن

في مختلف مشروعات المعاهدة

المادة الثانية :

١ - تقتضى الصيغة الجديدة للمادة الثانية التى تضمنت « انه فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب بسبب اعتداء على البلاد المتاخمة لمصر » توافر ثلاثة شروط مجتمعة لكن تشتبك مصر فى حرب : وهذه الشروط هى :

- أ - ان يكون هناك اعتداء مسلح ، فخرج بذلك اشتراك فى حرب هجومية
 - ب - وان يقع هذا الاعتداء على احدى البلاد المتاخمة لمصر
 - ج - وان يجر فعلا هذا الاعتداء ، بريطانيا الى حرب ضد البلد المعتدى ، فاذا وقع اعتداء على بلد متاخم ورات بريطانيا العظمى عدم التدخل عسكريا ، رغبة منها فى حصر النزاع محليا مثلا ، بقيت مصر على الحياد ، وكذلك الشأن اذا هوجت القوات البريطانية فى بلد متاخم بوساطة قوات هذا البلد او سكانه فانه لا يترتب على ذلك اى التزام على مصر لان الاعتداء لم يقع على البلد نفسه
- وهذه الصيغة التى تمتاز على الصيغة الاولى تحقق الرغبات التى ابدتها هيئة المفاوضات المصرية

٢ - ان فكرة تبادل المشاورة مقدما قبل اتخاذ اى عمل جاءت فى المادة الثانية الجديدة مطابقة من حيث المدلول للصيغة الاصلية للمادة كما ارتأتها هيئة المفاوضات وان اختلفت عنها فى الصياغة

على ان هناك تعديلا ادخل على العبارة الاخيرة من المادة يعد كسبا جديدا ، ذلك ان المتعاقدين وان يكونا قد التزما بمقتضى النص الجديد بان يقوموا - بالتعاون الوثيق بينهما - بالعمل الذى يريانه ضروريا الا ان هذا العمل لم يوصف بأنه « عمل مشترك » اذ حذفت هذه العبارة الاخيرة التى كانت واردة فى المادة الاصلية وقد كان التعاون بين المتعاقدين يتناول فضلا عن الاستعداد للعمل العمل نفسه بحكم انه كان لزاما ان يكون « عملا مشتركا » ، اما بحسب الصيغة الجديدة فانه من الجائز ان ينتهى القرار مثلا الى ان تعمل كل من القوات المصرية والبريطانية منفردة عن الاخرى ولاهداف واغراض مختلفة او ان يتم الاتفاق على ان العمليات الحربية خارج مصر تقوم بها القوات البريطانية وحدها بينما

تبقى القوات المصرية داخل الحدود المصرية للدفاع عن المراكز الاستراتيجية او المحافظة عليها

ومن الجائز ايضا ، نظرا لتفوق بريطانيا العظمى في القوات الجوية والبحرية ان تتولى هي العمليات البحرية والجوية بينما يقوم الجيش المصرى بالعمليات البرية
والنتائج المترتبة على هذا التعديل تقضى بها طبائع الاشياء نظرا لما بين البلدين من عدم التناسب في القوات ولضرورة ان يكون اشتراك مصر في العمليات الحربية في حدود مقدراتها العسكرية والاقتصادية والمالية . وما دام انه ليس بلازم ان يكون القيام بالعمل الواجب « عملا مشتركا » فسيكون لمصر حرية اوسع في الدفاع عن اراضيها . ولذلك اثره في ابحاث اللجنة المشتركة ما دام ان للجيش المصرى من الآن ان يعمل مستقلا عن القوات البريطانية مع بقاءه في اتصال وثيق معها طبقا للخطط الموضوعة بالاتفاق بينهما

المادة الثالثة :

١ - اضيفت الى الفقرة الثالثة الجديدة « ان اللجنة هيئة استشارية » . واهمية هذه العبارة من الوضوح بحيث لا تحتاج الى تعليق اذ انها تقرر باعلان صريح وبصورة لا تقبل الجدل ان هذه اللجنة مجرد هيئة استشارية . وهذا الطابع الاستشارى لعمل اللجنة منصرف الى احكام المادة باكملها بما فيها العبارة التى اضيفت اخيرا الى الفقرة الثالثة لانه يتناول مجموع اختصاصات اللجنة المشتركة وسيكون اساسا لتحديداتها . فالواقع انه اذا قام خلاف حول مدى السلطة المخولة للجنة او اذا حاولت الحكومة البريطانية بطريق الضغط اقرار وجهة نظرها بوساطة اللجنة فان النص صراحة على ان اللجنة هيئة استشارية يمكن مصر من ان تعترض بصورة فعالة على الادعاءات التى يخشى البعض وقوعها من الجانب البريطانى

٢ - اضيفت الى الفقرة الثالثة من المادة الاصلية . بعد عبارة « بناء على دعوة الحكومتين » عبارة « وعلى اساس البيانات المقدمة منهما » وهذه العبارة الاخيرة تحد من سلطة اللجنة وتمكن مصر من ان تعين المسألة التى يراد طرحها على اللجنة وان تحدد مداها وان تبدي وجهة نظرها فيها قبل عرضها على اللجنة

وقد استبدلت عبارة « Le cas échéant » بعبارة « Si besoin en est » اظهرا لان اللجنة لا تبشر اختصاصاتها المنصوص عليها في الفقرة الثالثة الا عند الحاجة
٣ - ان الاضافة التى ادخلت في لندن على الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة لا تزيد في اختصاصات اللجنة ، فقد كان النص الاصلى يجيز لها التقدم بالتوصيات المناسبة بعد درس اى حادث من شأنه ان يهدد الامن في الشرق الأوسط . وهذه عبارة عامة تشمل طبعاً البلاد المجاورة لمصر

على أنه لما كان الخطر الذى يهدد البلاد المجاورة اقرب الى مصر واكثر تهديدا لها فقد نصت المادة الجديدة على انه بعد ان تقدم اللجنة توصياتها تقوم الحكومتان بتبادل الراى فيما بينهما بقصد اتخاذ جميع التدابير التى يرى ضرورة اتخاذها

وهذه البلاد المجاورة هي البلاد العربية التى ارتبطت مصر معها بميثاق الوحدة العربية . وتقضى المادة السادسة من هذا الميثاق بأنه في حالة وقوع اى اعتداء ضد احدى الدول الاعضاء فان الدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء يكون لها الحق في ان تطلب انعقاد المجلس فوراً وبأن للمجلس ان يحدد بالاجماع ، التدابير التى يراها ضرورية لرد الاعتداء وتكاد تكون هذه الحالة هي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة المشار اليها لان كليهما تتناول في الواقع حالة تهديد موجه لبلد عربى . ولما كانت بريطانيا العظمى حليفة للعراق وشرق الأردن فانه من الطبيعى ان يقتضى هذا التهديد مشاورات بينها وبين حليفتيها وذلك بخلاف ما قد يدور بين البلاد العربية من مشاورات لنفس الغرض . ولقد اثارت

عبارة « بقصد اتخاذ ... » مخاوف أحد أعضاء هيئة المفاوضة ظنا منه أن هذه العبارة لا تقرر وجوب التشاور فحسب ولكنها تقرر كذلك في جميع الحالات وجوب اتخاذ تدابير عقب هذه المشاورة . على أن عبارة « بقصد اتخاذ تدابير » إنما تحدد موضوع المشاورة والغرض منها ولكنها لا تعنى أن هناك تدابير يجب حتما اتخاذها على أثر هذه المشاورات فقد تنتهى المشاورة إلى أنه من المستحسن عدم اتخاذ أى تدبير . وهذا ما قد يحدث إذا ما اجتمع مفوضون بقصد إعادة النظر في معاهدة أو إبرام اتفاق أو عند عقد مؤتمر دولي بقصد تسوية مسألة معينة فقد ينتهى الأمر بسبب عدم الاتفاق في الرأي إلى عدم إعادة النظر في المعاهدة أو عدم إبرامها أو أن تبقى المسألة المطروحة للنظر بغير حل ، فالقول إذن بأن المشاورة تقتضى حتما وبصفة آلية اتخاذ تدابير ، يتناقى مع فكرة التشاور التى تقوم على حرية التقدير

يضاف إلى ذلك أن نص الفقرة الثالثة صريح في هذا الخصوص إذ أنه ينص صراحة على أن هذه التدابير يجب اتخاذها « بالاتفاق بينهما فيتعين إذن أن يكون هناك قبول صريح من جانب الحكومة المصرية لكي يكون القرار صحيحا ولكي يمكن تنفيذ أى تدبير . هذا فضلا عن أن التدبير يجب أن يكون معترفا بضرورته ، الأمر الذى من شأنه أن يترك للحكومة المصرية حرية التقدير المطلقة وأن يسمح لها برفض كل توصية أو اقتراح متدبرة في ذلك بأنها لا ترى وجه الضرورة فيه

وهكذا يكون للحكومة المصرية في جميع مراحل الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة ، الحق في أن ترفض بمقتضى هذا النص السير في طريق يحاول الجانب البريطانى أن يدفعها فيه

فمن المتعين أولا أن يكون توجيه الدعوة للجنة المشتركة من الحكومتين معا ، ويجب أن يكون بحث اللجنة على أساس البيانات المقدمة منهما . وإذن لا تملك الحكومة البريطانية وحدها أن تطلب إلى اللجنة درس إحدى المسائل أو تقديم توصيات في الحالة المنصوص عليها في المادة الثالثة

وفضلا عن ذلك فإن اللجنة عندما تطرح عليها مسألة معينة لا تستطيع أن تقدم بشأنها توصية للحكومتين إلا باتفاق رأى المندوبين المصريين والبريطانيين . ولما كان البلدان ممثلين في اللجنة على قدم المساواة ولكل منهما حقوق متساوية فليس هناك أغلبية تستطيع أملاء أرائها على أقلية . فإن لم يتفق مندوبو الدولتين فلا تكون هناك توصيات تقدمها اللجنة إلى الحكومتين . وفي اللجنة المشتركة بين كندا والولايات المتحدة والتي أخذت عنها فكرة اللجنة المصرية البريطانية يكون ممثلو هذين البلدين في اللجنة فريقين مستقلين أحدهما كندى والآخر أمريكى ، وتتعين موافقة هذين الفريقين حتى يمكن التقدم بتوصية للحكومتين . ولكل من الحكومتين الموافقة على التوصيات أو مطالبة الحكومة الأخرى بتعديلات أو رفض التوصية ، وهكذا لا يمكن وضع التوصية موضع التنفيذ إلا في الحالة التى تتفق فيها الحكومتان عن طريق تبادل مذكرات في هذا الخصوص

وستوضع فيما بعد لائحة داخلية للجنة المشتركة المصرية والبريطانية . ولما كانت موافقة الحكومة المصرية على هذه اللائحة لازمة فإن من حقها أن تطالب عند ذاك بتطبيق القواعد المتقدم ذكرها إذ أن اللجنة الأمريكية الكندية هى التى يجب بطبيعة الحال اتخاذها نموذجا للسير عليها

لقد أثرت المخاوف من أن الفقرة الجديدة للمادة الثانية يمكن أن تتخذها الحكومة البريطانية ذريعة لإعادة قواتها إلى البلاد المصرية في حالة تهديد الأمن في بلد مجاور لمصر وقد بينا فيما تقدم أنه في هذه الحالة الخاصة كما في الحالات الأخرى التى يراود فيها انفاذ تدبير معين ، يجوز لمصر في أثناء المشاورة أن ترفض الاقتراح وأن تعارض في تنفيذه

وفي هذا الخصوص يلاحظ الى جانب ما تقدم ان المادة الثانية انما تتكلم عن عمل action بينما المادة الثالثة تتكلم عن تدابير mesures ويفرق ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الخاص بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم « تفرقة كاملة بين العمل من جهة والتدابير من جهة أخرى » . فالعمل المنصوص عليه في المادة ٤٢ يشير بنوع خاص الى استعمال القوات المسلحة ويجوز ان يشمل العمل المظاهرات demonstrations . والحصر وغيرها من العمليات التي تنفذ بواسطة هذه القوات العسكرية . اما كلمة التدابير فانها على العكس يراد بها طريقة تدخل مجلس الأمن في المرحلة الأولى ولا تنطوي على استعمال القوة المسلحة وتدخل فيها محاولة التوفيق والتوسع والتدخل الودي لتسوية الخلاف ثم فيما بعد قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات من أي نوع قطعاً كلياً أو جزئياً وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية . « تراجع المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ من الميثاق »

وقد كانت المقترحات البريطانية تتضمن في المادة الثالثة كلمة « العمل » ولكنني رفضت ان يكون هناك ارتباط ما بين فكرة « العمل » وفكرة « تهديد الأمن » . ولذلك اعترضت في محادثاتي مع مستر بيغن على هذا النص واقترحت ان تستبدل به كلمة « تدبير » . ملاحظاً ان الأمر يتعلق بتدابير ذات صبغة سياسية واقتصادية ، وقد اقر مستر بيغن وجهة النظر هذه وقبل النص المعدل وفقاً لاقتراحى .
واخيراً فان اتفاقاً كالاتفاق المصري البريطاني يدخل في رأى هيئة الأمم المتحدة في عداد الاتفاقات الإقليمية وبهذا الوصف يكون لمجلس الأمن الاشراف على كل عمل تم أو يراد اتخاذه طبقاً لاتفاقات إقليمية « مادة ٥٤ » ، كما انه لا يجوز اتخاذ أى عمل من أعمال القمع تنفيذاً لمثل هذه الاتفاقات بدون اذن مجلس الأمن « مادة ٥٣ » .
وفي هذا ضمان اضافى لمصر تأمن معه احتمال حصول ضغط من جانب الحكومة البريطانية لحملها على قبول تدابير لا ترضاهم كدخول قوات بريطانية ارض مصر في حالة التهديد بوقوع حرب

فاذا حدث بعد الجلاء ان أعادت بريطانيا العظمى قواتها الى الاراضى المصرية على غير ارادة مصر فانها بذلك تكون معتدية على القانون الدولي اعتداء لا يقل خطورة ولا جراءة عن اعتدائها على بلد ليس بينها وبينه أية معاهدة . فقد يكون لها في هذه الحالة الأخيرة ان تدفع بعدم وجود روابط وان الضرورة الجأتها الى الانفراد في العمل لتحقيق الدفاع عن نفسها ، بيد ان تصرفها على هذا الوجه مع قيام الاتفاق المصري البريطاني يعتبر خروجاً على صريح النصوص التي وقعتها ، الأمر الذي يمكن مصر اولاً من اعلان ان اتفاق المساعدة المتبادلة يعتبر لاغياً وكان لم يكن ، وثانياً من ان تطلب الى مجلس الأمن ان يتدخل على اساس انتهاك حرمة تعهدات صريحة

المادة السادسة :

سبق ان قبلت الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٩ اسوة باغلب البلاد الاخرى المعاملة بمقتضى المادة ٣٦ فقرة ٢ من نظام محكمة العدل الدولية كما قبلت الاختصاص الالزامى لتلك المحكمة في فض الخلافات ذات الطابع القانونى الوارد ذكرها في هذه المادة .
ولما كانت بريطانيا العظمى قد قبلت هي الاخرى هذا الشرط فلا يكون ثمة مانع من الاشارة الى ذلك في المعاهدة ما دام ان هذا لا يضيف التزاماً جديداً الى النصوص التي سبق ان قبلتهما هيئة المفاوضات المصرية

بروتوكول خاص بالسودان

يتضمن البروتوكول اولا اعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري . وهذه هي المرة الاولى التي تعترف فيها بريطانيا العظمى اعترافاً قاطعاً صريحاً في وثيقة دولية

بسيادة مصر على السودان . وهذا الاعتراف من شأنه ان يضع حدا نهائيا للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى او ممثلوها في السودان لكي تضمن لنفسها جزءا من السيادة على السودان بطرق مختلفة كتسميته في الوثائق الرسمية بالملكيات الانجليزية المصرية المشتركة « Condominium anglo-égyptien » تلك التسمية التي تفرض وجود سيادة مشتركة . وقد اوجدت هذه السياسة فكرة خاطئة في الخارج عن حقوق مصر في السودان حتى بين ممثلى الحكومات ورجال الفقه ، تذكر منهم على سبيل المثال الفقيه المعروف فوشيل Fauchille في كتابه المعنون « القانون الدولي العام » فقد ذكر السودان تحت باب عنوانه Copropriété, Condominium, Co-impérium. وهو يتكلم عن السيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا العظمى على السودان

ولهذا البروتوكول مزية كبرى وهو انه سيجعل سيادة مصر وحدها على السودان في نظر جميع الدول امرا لا جدال فيه . وقد يكون لذلك في المستقبل أهمية كبرى فيما لو طرحت يوما امام هيئة الأمم المتحدة ، مسألة ما تتعلق بالسودان

غير ان اعلان هذه السيادة لقي اعتراضا اساسه ماورد في البروتوكول خاصا بالسياسة التي سيتبعها التعاقدان في السودان والتي نص على ان يكون هدفها الاساسى رفاهية السودانيين واعدادهم الفعلى للحكم الذاتى ومباشرة الحقوق المترتبة على ذلك وهى اختيار نظام الحكم في السودان في المستقبل

ولكى يمكن تفهم مدلول هذا النص يتعين اولا تحديد المعنى المقصود بالحكم الذاتى self-government وهذه العبارة بحسب القانون الدولى لا تعتبر معادلة لكلمة « الاستقلال » ولا لعبارة « حق السيادة » . وقد استعمل ميثاق الأمم المتحدة عبارة « الحكم الذاتى » في الباب الخاص بنظام الوصاية الدولى وذلك عندما تكلم عن التقدم المطرد لسكان البلاد الخاضعة للوصاية الامر الذى عبرت عنه المادة ٧٦ من الميثاق المذكور بالنص الآتى : « Their progressive development towards self-government or independence » وترجمته بالفرنسية كالآتى :

« Leur évolution progressive vers la capacité à s'administrer eux-mêmes ou l'indépendance » . وعلى هذا لا تفيد عبارة « Self-government » الا الحكم الذاتى الادارى Autonomie administrative وذلك بحسب ما انتهى اليه التفسير الرسمى الاخير الصادر عن اكبر هيئة مختصة وهو التفسير الذى اقترته مصر وبريطانيا العظمى ومعهما جميع الدول الواقعة على ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الحكم الذاتى الادارى يختلف من الاستقلال « indépendance » الذى عرفه الفقهاء بأنه السيادة الداخلية « La souveraineté intérieure »

على ان هذه المسألة لم تثر اى اعتراض في محادثاتنا بلندن ، فقد فرق كل من الطرفين المصرى والبريطانى بين الحكم الذاتى وبين الاستقلال

لقد بينت في وضوح في مناسبات متعددة اننا نرغب في ان يتولى السودانيون ادارة شؤونهم بأنفسهم وانه ليس في ذلك ما يتناقى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان ولكن مما كان يشغل بال مستر بيغن على الخصوص ، احتمال ان يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى في بدء المحادثات ان عليه التزامات قبل السودانيين ولا يستطيع ان يربطهم بمصر برباط لا تفصم عراه . لذلك كان يرى ان يدخل في المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال وقد نص في أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطانى على ان احكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من ان يختاروا في المستقبل نظاما يتضمن استقلال بلادهم استقلالا تاما وفقا لاحكام ميثاق الاطمنطى . ولكننى حذفت

هذا النص ورفضت رفضا باتا أن ترد في البروتوكول أية إشارة تفيد التنازل ولو بطريق
الفرض عن سيادة مصر على السودان

لقد بينت لمستر بيغن أنه لا يتصور أن يطالب السودانيون يوما بانفصالهم عن مصر
وأن هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع إلا في المستقبل البعيد بينما الاتفاق بين مصر
وبريطانيا العظمى محدد له مدة عشرين سنة ، بانتهائها يسترد كل بلد حريته كما أوضحت
له من جهة أخرى أنه إذا أثرت هذه المسألة فإن مصر على استعداد لحلها مع السودان
بروح تسوده الصداقة الكاملة طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

غير أن مستر بيغن مع استبعاده فكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية
كان يريد أن يعطي السودانيون تأكيدات عن مصيرهم . لذلك أصر على أن يضمن
البروتوكول إشارة عن النظام المقبل للسودان

أن كلمة نظام « Statut » ليس لها تعريف قانوني يحددها كعبارة « Self-government »
بل هي كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعا للمناسبة التي تستعمل فيها ، وتلافيا
للعيوب التي قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام « Statut » انتهى الجانب المصري
بعد بحث مختلف الصيغ إلى اختيار الصيغة الواردة في البروتوكول وهي الصيغة التي
وافق المستر بيغن في نهاية الأمر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتي
الحق للسودانيين في أن يختاروا نظام الحكم في المستقبل . واذن فإن هذا النص لا يمنح
السودانيين بادية الأمر الحكم الذاتي ثم يمنحهم فيما بعد شيئا يخرج عن نطاق الحكم
الذاتي وهو حق اختيار نظام سياسي دولي قد يتضمن الانفصال عن مصر بل على العكس
أن هذا النص يبين بجلاء أن حق اختيار نظام الحكم في المستقبل إنما يأتي كنتيجة تبعية
لتطبيق الحكم الذاتي . ولما كان الحكم الذاتي لا يعدو أن يكون استقلالاً إدارياً فإن النظام
المقبل لا يمكن أن يتجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتي ولا يمكن أن يكون سوى
مجرد نظام إداري أو استقلال داخلي

هذا إلى جانب أنه إذا أريد الادعاء بأن نظام الحكم المقبل « Statut futur » المنصوص
عليه في البروتوكول هو نظام سياسي دولي فإن في ذلك ما يتعارض مع صريح نصوص
البروتوكول نفسه . فإن البروتوكول يوضح أن سياسة الحكومتين المتعاقبتين ستجرى
في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصري ، واذن تكون هذه
السياسة خاضعة لمبدأ سيادة مصر وعلى ذلك لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير
تتعدى حدود السيادة أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تاج واحد وفي ذلك ما ينفي
حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيون بقطع رابطة السيادة التي لمصر عليهم

وزيادة على ما تقدم فإن الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت أن نظام الحكم المقبل
سيقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيين . فإذا كان حق اختيار نظام الحكم
في السودان المتفرع عن الحكم الذاتي يشمل حق السودانيين في الانفصال عن مصر فإنه
من الواضح أن نظام الاستقلال التام إذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بدون تدخل
مصر لا أن يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيين

ومهما يكن وجه التفسير الذي يراد أن يعطى للنصوص الحالية فإن سيادة مصر على
السودان لا يمكن أن تزول إلا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر في المستقبل وذلك أما
عقب ثورة يقوم بها الشعب السوداني أو انفصال بالقوة فتعرض له مصر وأما بتنازل
اختياري وذلك في حالة التسليم جدلاً بأن للسودانيين حق إعلان رغبتهم في الاستقلال
على ما في ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول

فالواقع أنه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال

يضاف الى هذا ان النص على التنازل عن سيادة مصر او انتهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه في بروتوكول من هذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية

ان أحداث مثل هذا التغير الخطير في علاقة مصر بالسودان لا يمكن أن يتم الا باعلان صريح ورسمي يعلن أولا للشعب السوداني ويجوز قبوله ثم يعلن بعد ذلك الى جميع الأمم المتحدة لأن سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبة لجميع الدول . وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشئ هذه السيادة

والواقع ان البروتوكول نفسه فيما تضمنته الفقرة الاولى منه ، يفرض على بريطانيا العظمى تغيير النظام الحالي وذلك لا لمصلحة مصر بل لمصلحة السودانيين . واذا كانت سيادة مصر لها صفة الدوام فان النظام الاداري الحالي على عكس ذلك له طابع وقفي ما دام أنه يجب أن يتلوج الى الحكم الذاتي أى استبعاد العناصر غير السودانية تدريجيا وقد نص البروتوكول علاوة على ذلك على أن التغير في النظام الحالي يقتضى اشتراك مصر وبريطانيا العظمى والسودانيين أنفسهم

وبذلك تكون مصر قد اكتسبت حق الاشتراك في اعداد الاصلاحات الواجب ادخالها على نظام الحكم في السودان . وعليها من الآن أن تدرس وأن تقترح التعديلات التي تراها ضرورية لتحقيق السياسة التي تعهدت مصر وبريطانيا العظمى بأن تنتهجها . وسيكون لها أيضا ، قبل اقرار التعديلات المتقدم ذكرها الحق في أن تبحث وأن تتحقق مما اذا كان النظام المقرر باتفاق سنة ١٨٩٩ يحقق بصورة كافية رفاهية السودانيين وهي من الاغراض التي يهدف اليها المتعاقدان ومما اذا كان هذا النظام يصلح أساسا يقام عليه الحكم الذاتي وستتمكن مصر بما لها من حق التدخل والاشراف من أن تحمي مصالح السودانيين وأن تعمل على تحسين حالهم . وبفضل هذا الحق من جهة وتحللها من جهة أخرى من الاحتلال والنفوذ البريطانيين سيكون في استطاعتها أن تسترد ولو بعضا على الأقل من سلطاتها ونفوذها في السودان لأنها ستباشر نشاطها في ميدان أهم في نظر السودانيين من الإدارة العادية باعتبار أنه سيكون هدفه تحقيق الآمال القومية السودانية وتسوية مستقبل السودان تسوية دائمة

لقد اعترض على البروتوكول انه جاء خلوا من الاشارة الى المفاوضات المقبلة ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن البروتوكول بعد أن اعترف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري قد حدد السياسة المقبلة التي يلتزم المتعاقدان بانتهاجها . وما كادت المحادثات لترمى الى أغراض أخرى سوى تحديد تلك السياسة

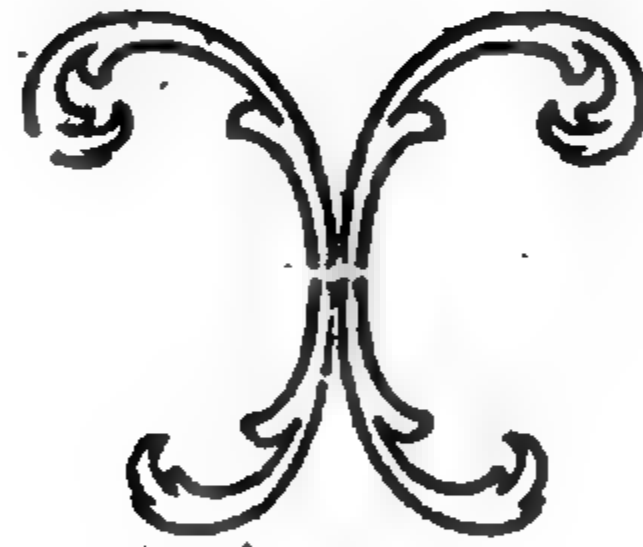
ومؤدى هذه السياسة منح السودانيين الحكم الذاتي وتحديد نظام الحكم المقبل في السودان . غير أن هذا الامر لا يمكن تحقيقه تفصيلا في الحال بل يقتضى دراسات ومباحثات طويلة اذ الامر يتعلق بتطور مطرد يستغرق سنوات . وتنفيذ هذه السياسة التي سجل البروتوكول أغراضها نهائيا عمل يحتاج تحقيقه الى وقت طويل بالاتفاق بين الحكومتين وهو يستلزم تبادل وجهات النظر بينهما ومناقشات واعداد البرامج فضلا عن الدخول في مفاوضات قد يكون لها طابع شبه دائم في خلال السنوات القادمة

وفي اثناء المحادثات التي جرت في لندن ، أعرب المستر بيغن عن ميله لانشاء لجنة مشتركة دائمة للسودان تقوم بدراسة وسائل النهوض بالسودانيين

ويصعب من الآن معرفة أفضل وسيلة تستطيع بها مصر التدخل في الشؤون السودانية ، قد يكون في مصلحتها القيام بدراسات في السودان اما منفردة او بالاشتراك

مع البريطانيين ، وقد تفضل ان يكون لها في الخرطوم ممثل سام دائم او مكتب دائم ،
وأخيراً قد يكون من الافضل لها ان تعمل عن طريق اللجنة المشتركة التي اقترح المستر
بيغن انشاءها ، ومهما يكن الامر فقد يكون من سبق الحوادث بالنسبة لمصر ان ترتبط
من الآن في هذا الخصوص

ويتعلق بالحكومات المصرية القادمة ان تباشر في نقطة وبالوسائل التي تراها اكثر
ملاءمة ، الحقوق التي تم الاعتراف بها لمصر ومراقبة النظام الحالي والمساهمة في اعداد
نظام الحكم المقبل في السودان



محتويات الكتاب

صفحة	
٣	الى القارىء
٥	نشأتى الاولى
٨	في الوظائف الحكومية
١٣	السودان بين الانجليز والحديو عباس
١٧	اشتراكى في الجهاد الوطنى
٢١	لماذا اختلفت مع الوفد في باريس ؟
٢٥	كيف وضعنا تصريح ٢٨ فبراير ؟
٢٩	لماذا حللنا مجلس نواب سنة ١٩٢٥
٣٤	سعد .. عدلى .. ثروت .. كما عرفتهم
٣٨	كيف توليت الوزارة سنة ١٩٣٠ ؟
٤٢	دستور سنة ١٩٣٠
٤٦	عيوب في دستور سنة ١٩٢٣
٥٠	الملك فؤاد كما عرفته
٥٣	تنازل الحديو عباس عن العرش
٥٧	طلقت الحزبية
٦٠	مفاوضات سنة ١٩٤٦
٦٧	اولى مقابلاتى للورد ستانسجيت
٧٣	الجلاء قبل المفاوضات
٧٧	اثر الروس والمحافظين في المفاوضات
٨٥	امريكا تدخل في الخلاف
٨٩	لجنة الدفاع المشترك
٩٥	بين الوفدين المصرى والبريطانى
١٠٠	الباب المفتوح
١٠٦	اطماع الانجليز في السودان
١١١	الحزبية تعرقل سير المفاوضات
١١٤	استئناف المفاوضات
١١٧	المسائل الكبرى في المفاوضات
١٢٠	مفاوضاتى في لندن
١٢٢	معاهدة صدقى - بيغن
١٢٥	وحدة الوادى في المفاوضات
١٢٨	ردى على المعارضين
١٣٠	ختام المفاوضات
١٣٥	بحث مقارن في مختلف مشروعات المعاهدة

